٤

(ثروة الأمم)، الجزء الأول:
كيف يجعل الثمن الغالي للحرية أفضل الأشياء في الحياة حرة

نظراً للمجال الهائل الـذي يشمله تفكير آدم سميث، وميله إلى الاستطـرادات، يعـد كتاب (ثـروة الأمم) حسن التنظيـم إلى حد مفاجـئ. قسم سميث كتابـه إلى خمسة أجزاء. يقـدم في الجزأين الأول والثـاني أفـكاره الاقتصادية، حيث يتصـدى في الأول للإنتاج والتوزيـع، ويتناول في الثاني رأس المال والأربـاح. أما الجزء الثالث فهـو تأريخ اقتصـادي لأوروبـا الغربية يظهر كيـف ارتقت مختلف الجوانـب المتنوعة للإنتـاج، والتوزيع، ورأس المـال، والأرباح، وكيف سبب ارتقاؤها احتباساً حراريّاً - إذا جاز التعبير - في مناخ الحياة العاديـة. ويدحض الجزء الرابع الأفـكار الاقتصادية المغايرة لآراء آدم سميث. كمـا يشمل هجوماً لاذعاً على دعاة الميركانتيلية - على وجـه الخصوص. في حـين يضم الخامـس محاولة سميـث تطبيق

أفكاره على حل مشكلات الحكم. لكن نظرًا لأن المشكلات هي المبرر الوحيد للحكومة، فإن حلها لا يستحق النقاش. لهذا وغيره من الأسباب، تدب الفوضى في الجزء الخامس إلى درجة مفاجئة.

من الجدير بالذكر أن آدم سميث لم يبتكر الفرع المعرفي الذي أسسه. وما ندعوه بعلم الاقتصاد ابتدعه فرانسوا كيناي (١٦٩٤-١٧٧٤) والاقتصاديون الفرنسيون في القرن الثامن عشر، الذين عرفهم جيدًا. لكن هؤلاء بالغوا في التفكير المتعمق في الموضوع وغالوا في تفصيله. رسم كيناي، الذي كان طبيبًا للملك لويس الخامس عشر، مخططًا بيانيًّا تفصيليًّا ومتعرجًا وحاشدًا بالبيانات - يشبه في جزء منه الكلمات المتقاطعة وفي جزء آخر لوحة طاولة الزهر! وربما جعل آدم سميث يتخلى كليًّا عن فكرة التمثيل البياني. أظهر المخطط كما هو مفترض كيف تشكل الزراعة مصدرًا للتقدم الاقتصادي كله، وكيف تضر التجارة والتصنيع بالجميع، وكيف ينمو كل شيء - من عجلات العربات إلى الأباريق الخزفية - في المزارع. الغذاء هو الركيزة الأساسية للعيش، لذلك يجب أن تكون الزراعة القاعدة المؤسسة للحياة. ذلك هو منطق الاقتصاديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر.

بالنسبة لكيناي وزملائه الأرستقراطيين في البلاط، كان الدافع المحفز لاستقصاء علم الاقتصاد شيئًا يراوح بين (من أجل فرنسا!)، والعثور على طريقة لتزجية الوقت في انتظار معالجة الملك

والحاشية الملكية بالعلق. ما فعله آدم سميث هو إعطاء الاقتصاد سببًا للوجود. استهدف استقصاؤه غاية معقولة ومنطقية، هي الفائدة المادية للبشر، بمن فيهم هو نفسه.

(ثروة الأمم)، الجزء الأول:

دعا سميث الجزء الأول (في أسباب التحسن في قوى العمل الإنتاجية، والترتيب الذي يحكم التوزيع الطبيعي لنتاجها على الناس على اختلاف مراتبهم). لو كان أحد هؤلاء الناس محررًا في دار نشر حديثة لما سمح بهذا العنوان.

بدأ سميث بطرح سؤالين واسعين: كيف تنتج الثروة، وكيف توزع؟ وقدم شرحًا للإجابتين على مدى مئتين وخمسين صفحة من الجزء الأول: (تقسيم العمل) و(عدم التدخل). لكن في أثناء ذلك، يجيب سميث عن سؤالين آخرين أوسع نطاقًا: لماذا نتساوى كلنا، ولماذا نتمتع بحق الملكية؟

خلق البشر كلهم سواسية. نتبنى هذه الحقيقة بوصفها بدهية لا تحتاج إلى إثبات، لكنها تبدو على السطح غير صحيحة. المساواة هي الركيزة المؤسسة للديمقراطية الليبرالية، وحكم القانون، والمجتمع الحر، وكل شيء يرغب فيه القارئ العاقل ويجله ويقدره. لكن هل نتمتع بالمساواة حقًا؟ الأمر ليس كذلك في الأفراح أو المآتم. هل نتمتع بالمساواة لأننا نجد تأكيدًا عليها في إعلان الاستقلال

الأمريكي، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان؟ تضم كل واحدة من هذه الوثائق كثيرًا من أنصاف الحقائق، والأكاذيب أيضًا. تعلن الأمم المتحدة أن (لكل شخص الحق في الراحة ووقت الفراغ، بما في ذلك حد معقول لساعات العمل). سوف أقنع زوجتي بإبلاغ طفلنا الرضيع بهذا الحق!!

لا تُعد الكتابات المملة عن المبادئ المثالية التي جمعت معًا بواسطة أعضاء من الانتلجنسيا، لا يمثلون سوى أنفسهم، ويعانون في بعض الحالات من التشوش الذهني، نصّاً مقدساً منزلاً. على أي حال، ليس علينا لكي نرى ما يخبئه النظام السياسي الذي يستمد شرعيته من النصوص الدينية (المحرفة) للمجتمع، سوى النظر إلى الطالبان في أفغانستان والبيوريتان (المتطهرين) في ماساتشوستس. لكل إنسان روح خالدة، ولكل الأرواح قيمة متماثلة عند الخالق. لكن ذلك لا يفيدنا كثيرًا فيما يتعلق بالفلسفة السياسية العملية. وآدم سميث كان مفكرًا عمليًّا. والهامش الذي ذيل به (نظرية العواطف الأخلاقية) وأكد أن نظريته (لا تتعلق بقضية الصواب، بل بالحقيقة)، يناسب فلسفته كلها.

حين تناول سميث كيف تطور تقسيم العمل، وجه - لوهلة - انتباهنا إلى سمة مثيرة ومميزة للإنسان. أقوى مخلوقات الأرض هو أشدها ضعفًا وعجزًا وإثارة للشفقة. نحن نولد عاجزين عن رعاية أنفسنا ونبقى كذلك إلى أن نبلغ الأربعين (والدليل شباب

هـذه الأيام!). في عمـر السنتين، حين تبلغ الثدييـات الأخرى ذروة نشاطها، فتصيد وتجمع وتنجب، لا يستطع الطفل البشري استعمال حتـى المبولـة. ولم تتمكن مخيلـة دانييل ديفـو الإبداعيـة من جعل روبنسـون كروزو يـؤدي الأعمـال الضرورية للحيـاة دون مؤونة من السلـع المصنعة التي أنقذت من مخـزن السفينة الغارقة، وخدمات مساعد تنفيذي من أكلة لحوم البشر!!

يجـب أن نعامـل الآخرين بالاحـترام الواجب للأنـداد، لا لأننا نستمـد الإلهام من مبدأ مثالي أو لأن التعاطف الأخوي يترع كياننا، بل لأننا نتساوى في البؤس والعجز وإثارة الشفقة وعدم النفع.

كتب سميـث يقول إن الفرد (يحتاج دومًـا إلى تعاون ومساعدة مجموعـات ضخمة من النـاس، في حين أن عمره كلـه بالكاد يكفي لاكتسـاب صداقـة حفنة مـن الأشخاص)[١]. كانت هـذه العبارة (اليساريـة) تقريبًا المقدمة التمهيدية إلى أشهر فقرات آدم سميث وأكثرها اقتباسًا: (لا نتوقع الحصول على عشائنا من إحسان اللحّام، أو الخبّـاز، أو الخمّار، بل من اهتمامهـم بمصلحتهم الخاصة)[٢]. لم يكـن سميـث يستحثنا علـى السعي الأناني وراء الـثروة في نظام يقـوم على المشروعات الحرة. بل يحفزنـا على التعبير عن الامتنان والشكـر للخباز واللحـام والخمار. فمـن حسن حظنـا أن خالقهم وهبهـم حقوقًا غـير قابلة للتصـرف، لنتمتع نحـن بشرائح اللحم، وأرغفة الخبز، وزجاجات الشراب.

كانت إجابة سميث عن سؤال لماذا نتمتع بحقوق الملكية صريحة ومباشرة أيضًا: (ملكية كل إنسان لعمله وجهده، التي تعد الركيزة الأصلية لأنواع الملكية الأخرى كلها، هي أقدسها وأمنعها على الانتهاك)[٣]. ليست حقوق الملكية من ابتداع الأغنياء لإبعاد الفقراء عن أملاكهم. بل هي العمل الذي نؤديه لامتلاك أنفسنا. قد تكون الملكية متواضعة، لكنها موروثة. كتب سميث يقول: (يكمن ميراث الفقير في قوة يديه ومهارتهما)[٤]. ومن الأدوات المتواضعة، مثل المطرقة والمنجل، تنبثق المشروعات الحرة كلها: (ومنعه من استعمال هذه القوة والمهارة بأي طريقة يظنها مناسبة، دون أن يسبب الأذى لجاره، يعد انتهاكًا صارخًا لأقدس ما يملكه)[٥].

لا يوجد منطق أو معنى في أي تعريف للحرية لا يعتمد على الحق في الملكية والتمتع بحقوق الآخرين كلها. ما نملكه هو من حقنا، ولا يمكن لأحد أن يحرمنا منه. وهذا هو ما نعنيه عمليًّا حين نقول إننا أحرار. أما الحقوق الأخرى فهي مستمدة منه.

حرية التعبير والكلام رائعة، إن كان لديك ما تقول. وأي بحث في مواقع المدونات والتواصل على الشبكة الإلكترونية، يكشف وجود قلة نادرة ممن لديهم شيء يقولونه.

الحرية تجربة روتينية يومية، تأخذ مكانها في العالم المادي الاقتصادي. قبل أن يكتب آدم سميث (ثروة الأمم)، أثبت أننا نحتاج إلى مجتمع يتمتع بالمساواة ونستحقه، ونحظى فيه بالحرية

والتحـرر من ممارسات السلطة الاستبدادية التي يمكن أن تفعل بنا ما تشاء.

قابلية العمل للتقسيم:

لكـن الغرض الرئيس من الجزء الأول من (ثروة الأمم)، مثلما تصـوره سميث، هو إظهـار أهمية تقسيم العمـل. فهدفه، كما كتب هـو (جعل أقـل قدر من الجهد ينتـج أكبر كم من العمـل)[٦]. فهم سميـث أن تقسيـم العمل - التخصص - هو المصـدر الأصيل للنمو الاقتصادي.

يزيـد التخصص القيمـة الاقتصادية. واستخـدم سميث مثالًا مشهورًا: (تصنيع الدبابيس). فعلى الرغم من تفاهة المنتج، يتطلب تصنيـع دبوس واحد يومًا بكاملـه من دون تخصص ومختصين. في المسـودة المبكرة لـ (ثروة الأمم)، لاحـظ سميث أننا (بالكاد نصنع دبوسًـا واحـدًا في السنـة)[٧] إذ قمنا بأنفسنـا بالتنقيب في مناجم الحديـد، وصهر الفلز، وغير ذلك من العمليات. وهذا ما تفعله الآن مجموعـة مـن أصحاب الهوايـات، الذين يمكن الاتصـال بهم عبر الإنترنت، مما أثار حيرة زوجاتهم وقلقهن.

عدم قابلية السعر للتقسيم:

أثبـت سميث هذه النقطـة، وكان يجب أن يكتفـي بذلك. لكننا نجد هنـا صعوبة مثيرة للانتباه في التفكـير العقلاني في الاقتصاد

– المبالغة في العقلانية. هذه هي خطيئة الاقتصاد الأصلية، نقيصة وجدت فيه منذ أن ابتكره الباحثون. وأي طالب في أي كلية اقتصاد يعرف المشكلة وعليه أن يحفظ عن ظهر قلب مختلف الصيغ المعقلنة التي تنتج من المشكلة، بل المشكلات.

عندما كان سميث يكتب عن زيادة القيمة الاقتصادية، قرر التنقيب في مفهوم القيمة ذاته. حاول تحليل السعر، وعجز. فسعر شيء هو ما سيدفعه شخص مقابله، لا أكثر ولا أقل، ولا سواه. امتدح ديفيد هيوم، في رسالة تهنئة إلى سميث على نشر كتاب (ثروة الأمم)، العمل لكن لاحظ الخطأ. (لو كنت هنا بجانبي، سأجادل بعضًا من مبادئك. لا أستطيع إلا الاعتقاد.. بأن السعر يقرر في كليته بالكمية – العرض – والطلب)[٨]. لكن الاعتقاد بذلك عارض ميل سميث إلى التفكير بجوانب الموضوع كافة؛ ففكر بجوانب الموضوع كافة.

قرر سميث أن للسعر (أجزاءً تكوينية). وحدد ثلاثة منها: العمل، وأرباح البضاعة (العائد على رأس المال)، وإيجار الأرض. نظرية السعر منطقة مستغلقة الفهم من الاقتصاد، مثلما يعرف المتاجرون في البورصة، أو أسواق السلع التجارية، أو أسواق حاجات الأسرة، ومثلما يعلم طلاب كليات الاقتصاد، وترعبهم هذه المعرفة. بدا آدم سميث أكثر تشوشًا وارتباكًا فيما يتعلق بالسعر من الاقتصاديين المعاصرين.

حين كان سميث يحاول وضع قيمة على السعر وسعر على القيمة، لم يكن لديه كتاب اقتصادي تعليمي يشرح له (قانون المنفعة الحدية). وهذا سيفترضه بعد قرن عالم الاقتصاد النمساوي كارل فون مينغر (١٨٤٠-١٩٢١)، مؤسس المدرسة النمساوية في الاقتصاد. وعند ترجمة نصوص الكتب التعليمية الاقتصادية إلى الإنجليزية، تعني المنفعة الحدية أننا نقدر قيمة سلعة وفقًا لقيمة الوحدة المحددة من السلعة التي قمنا باستهلاكها حديثًا، لا وفقًا لرأينا في جودتها.

اقترب سميث كثيرًا من التعثر في المنفعة الحدية حين لاحظ (عدم وجود سلعة أكثر فائدة من الماء: لكنه نادرًا ما يشتري شيئاً)[٩]. فمع إضافة ثماني أونصات من الماء لن نحصل على شيء سوى الذهاب إلى الحمام في منتصف الليل. أما مع ثماني أونصات من الذهب، فنمتلك دفعة مقدمة لاستئجار سيارة (ليكزس) فخمة. تفسر المنفعة الحدية السبب وراء ارتفاع سعر الذهب، غير الضروري لحياة البشر باستثناء المغنين والراقصات، والخاطبين والمخطوبات.

لكن السعر المرتفع الذي ندفعه ثمنًا لزجاجة مياه معدنية ممتازة يبطل قانون المنفعة الحدية، كحال نظرية السعر برمتها. لنلاحظ تصارع آدم سميث مع نظريته: (على سبيل المثال، في شعب من الصيادين، يكلف صيد قندس ضعف الجهد المطلوب

لصيد غـزال، ومن ثم يكون مـن الطبيعي أن يسـاوي قندس واحد قيمة غزالين اثنين)[١٠]. انتظروا لحظة! أصحيح أن قتل قندس، ولو افتراضيًّا، أصعب مرتين من قتل غزال فعلًا؟ الغزال سريع كالسهم. بينمـا نعلم أين يعيش القندس. لدينا (عنوانه)! وحتى لو تضاعفت صعوبـة قتل قندس – الخوض في البركة بحثًا عنـه، وضرب رأسه بمجداف الزورق - فمن ذا الذي يرغب فيه؟ من المستبعد أن يعتمر شعب الصيادين كثـيرًا من القبعات المصنوعة من فرائه. وبعد يوم طويل من القنص – هل يرغب الصيادون بشريحة لحم غزال ريانة أم بحساء القندس؟!

ثمـة متعة مبهجـة في مشاهدة شخص أعمق منا فكـرًا وأكثر حذقًـا يرتكب مثل هـذه الأخطاء الفكرية الفادحـة. قرر سميث أن العمل أهـم مكون من مكونات السعر: (لذلك، لا يتفاوت العمل أبدًا في قيمتـه، وهو وحـده المعيار النهائـي والحقيقـي)[١١]. ثم يناقض نفسـه بعد صفحتـين: (يختلف السعـر الحقيقي للعمـل.. اختلافًا كبـيرًا باختلاف المناسبات)[١٢]. لكنه كتب قبل ذلك يقول: (السعر الحقيقي لكل شيء.. هو الجهد والمشقة الضروريان لحيازته)[١٣].

ثمة شيء في عقل آدم سميث الفلسفي الدقيق جعله يقاوم تفوق الواضـح الجلي. هنالـك عبارة من القرن الثالـث عشر، تنسب إلى ألبيرتوس ماغنوس، تشـير إلى أن السعر هو (ما تستحقه البضائع وفقًا لتقدير السوق وقت البيع). لكن قبل تقديم اقتراح بالتخلي عن

تعقيدات آدم سميث والعودة إلى الحس البدهي السليم والتفكير القروسطي البسيط، من المهم ذكر بعض الأفكار الأخرى التي شاعت في العصور الوسطى. دعا ألبيرتوس ماغنوس في مواعظه إلى شن الحملة الصليبية الثامنة، آخر الحملات وأكثرها إخفاقًا وعبثًا. بل لم تحاول حتى الوصول إلى الأرض المقدسة. فقد أبحرت، مثل موكب كرنفالي، إلى تونس.

لكن يجب أن نقول ما يأتي عن آدم سميث: حتى حين أخطأ كان أذكى من غيره. وربما كان أكثر ذكاء على وجه الخصوص من أولئك المزعجين الذين يعرفون دومًا (قيمة) كل شيء ويتشوقون لإعلامنا بسعره الصحيح أو أنه لا يقدر بثمن.

العمل ليس مكونًا من مكونات السعر، الذي لا يوجد فيه مكونات. والتكلفة لا تحدد وفقًا لأسس موضوعية. ولكن عبر تأسيس البنية المنطقية لـ (ثروة الأمم) على فرضية العمل - وعلى كيفية تقسيمه، والتشارك في ثماره، وعلى الجهد والكد في حياتنا - اكتشف سميث مصادفة الضرورة المادية والأخلاقية لحريتنا.

آدم سميث، سوط يجلد الرأسمالية:

لا يمكن القول إن آدم سميث شيد النظام الرأسمالي. ما فعله كان توفير الأس المنطقي للحقوق الاقتصادية التي يمكن أن يبنى على ركائزها المشروع الحر بصورة أسهل. اقترح على البنائين

استخدام الأدوات اللازمة كلها: التجارة الحرة، والمصلحة الشخصية، والتخصص. لكن حين تولى مهمة التفكير بكيفية توزيع المشروع الحر لما ينتجه – (النظام الذي يوزع إنتاجه وفقًا له بصورة طبيعية) – هاجم الرأسمالية هجومًا كاسحًا عنيفًا.

ربما يفاجأ بعض أتباع آدم سميث إذا قرؤوا كتاباته كلها. (لا بد أن يؤسس قمع الفقراء احتكار الأغنياء)[١٤]، كما قال، ويكون هذا المكسب (أعلى دومًا في البلدان التي تسرع أكثر من سواها نحو الخراب)[١٥]. وفيما يتعلق بمفاهيم مثل (الاستخدام الكامل)، يمكن لسميث أن يحدث ضجة مثل جون كينيث غالبرايث(*): (إذا استخدم المجتمع سنويًّا كل العمل الذي يستطيع شراؤه سنويًّا.. فإن إنتاج كل سنة لاحقة سيكون أعظم بكثير من السنة السابقة)[١٦]. ويمكن لسميث أن يتبع ذلك بضجة أسوأ، تشبه صوت ثورستاين فيلبين(**) الأجش: (لكن لا يوجد بلد يوظف فيه النتاج السنوي كله لدعم عمل المجدين. فالكسالى يستهلكون جزءًا كبيرًا منه)[١٧].

كان سميث قاسيًا في هجومه على طبقة النبلاء من ملاك الأراضي: (حالما تصبح الأراضي كلها ملكية خاصة في أي بلد، يحب الملاك، مثل غيرهم، أن يجنوا من المكان الذي لم يزرعوا فيه)[١٨]. سوف تسليه مشاهدة دوقات إنجلترا (من الرجال

(*) (١٩٠٨-٢٠٠٦): اقتصادي أمريكي ولد في كندا. عرف بانتقاده الشديد للنزعة الاستهلاكية الأمريكية وتغول سلطة الشركات على حساب المجتمع والخدمات الاجتماعية. (المترجم).

(**) (١٨٥٧-١٩٢٩): عالم اقتصادي واجتماعي أمريكي، اشتهر باستقصائه التاريخي للبنية الاقتصادية للمجتمع وتحليله للنظام الاقتصادي المعاصر. (المترجم).

والنساء) وقد انحصر نشاطهم في الاحتفاظ بحيوانات السيرك وغيرها من وسائل الجذب السياحي في أملاكهم وضياعهم الضخمة، وتركوا الزوار يتجولون في قصورهم الفخمة، ويصورون اللوحات المرسومة لأسلافهم النبلاء المعلقة على الحيطان.

وكان أشد قسوة على الأشخاص ذاتهم الذين بدؤوا، في عصره، توليد ثروة الأمم الذي اقترح زيادتها. وعلى الرغم من صداقته مع التجار والمصنعين في إدنبرة وغلاسكو، إلا أنه كره هذه الطبقة:

يسعى معلمو المهن في كل زمان ومكان، في نوع من التجمع الضمني لكن المستمر والموحد، إلى عدم رفع أجور العمال[١٩].

يشتكي التجار والمصنعون عندنا كثيرًا من التأثيرات السيئة للأجور المرتفعة في ارتفاع أسعار.. بضائعهم في الداخل والخارج. ولا يقولون شيئًا عن التأثيرات السيئة للأرباح المرتفعة. ويصمتون عن التأثيرات الضارة لمرابحهم. ولا يشتكون إلا من أرباح الآخرين [٢٠].

إن مصالح التجار.. في أي فرع تجاري أو تصنيعي محدد، تختلف دومًا في ناحية من النواحي عن مصالح عامة الناس، بل تناقضها[٢١].

لم يكن سميث متحمسًا لما سيعرف لاحقًا بجماعات الضغط التمثيلية:

يجب الإصغاء إلى اقتراح أي قانون أو تنظيم جديد للتجارة يأتي من (التجار والمصنعين) بحذر شديد، وينبغي عدم تبنيه إلا بعد فحص طويل واستقصاء دقيق.. مع الانتباه المتشكك إلى أبعد حد[٢٢].

من المؤكد أن الفضائح الأخيرة التي تفجرت في الكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بجاك أبراموف وأمثاله ستصدم آدم سميث، كما صدمت أي كاتب نزيه في صحيفة واشنطن بوست. لكن سميث، كما يمكن أن نفترض، سيحترم ذكاء قارئه بما يكفي لعدم ادعاء الشعور بالصدمة.

ولم يكن متحمسًا أيضًا لخوصصة وظائف الحكومة. وفيما يتعلق بشركة الهند الشرقية وحكمها للبنغال، كتب سميث يقول: (ربما يكون حكم شركة حصرية من التجار أسوأ أنواع الحكم لأي بلد)[٢٣].

آدم سميث، مدافع ينافح عن الرأسمالية:

ما جعل آدم سميث مختلفًا عن المنتقدين اللاحقين والأكثر حمقًا للرأسمالية أنه لم يفكر قط بأسباب التفاوت الاقتصادي بطريقة ارتدادية أو تراجعية. كتب يقول: (لا يعود سبب غنى رجل وفقر جاره إلى أن الأول يركب عربة والثاني يسير على قدميه)[٢٤].

ولم ينظر بازدراء أخلاقي إلى الربح في حد ذاته، مع أنه (الازدراء) سرعان ما سيصبح إكليل غار يتوج كل ادعاء فلسفي. حيث توج ادعاء بيرسي بيشي شيللي (على الجانب الهزلي)، وبول بوت (على الجانب المأساوي). سيحدث أول تمرد في التاريخ يدعو نفسه (شيوعيًّا) بعد سنوات قليلة من وفاة سميث. واستهدف إسقاط المجلس التنفيذي لحكومة الثورة الفرنسية من بين الأشياء كلها. قاد الانتفاضة فرانسوا - نويل بابوف(*)، الذي اتخذ اسم (غراكوس) تيمنًا بتايبريوس غراكوس (الأصغر)(**)، رائد الإصلاح الزراعي الجذري في القرن الثاني قبل الميلاد، الذي سيصبح ديكتاتور روما. اغتيل تايبريوس، كما هو متوقع، على أيدي معارضيه وخصومه. ولقي بابوف المصير نفسه مثلما هو متوقع أيضًا.

بدلًا من ذلك كله – الذي يعرفه طلاب التاريخ الحديث ويحزنون له - أراد سميث (تأسيس حكومة تقدم للصناعة التشجيع الوحيد الذي تتطلبه: بعض الأمان المعتدل بحيث تتمتع بثمار عملها)[٢٥]. لم يعدّ الأرباح (مكاسب شريرة ضارة). بل اعتقد أن الأرباح الفاحشة هي نتيجة القوانين التي تحدد التجارة أو تعمل على تأمينها وضمانها. أما (الشرطة العنيفة) فكان التعبير الذي استخدمه لمثل هذا التدخل التشريعي/القانوني في المشروع الحر.

وحتى مع وحشية القوانين الناظمة للتجارة، تفضل المكاسب

(*) (١٧٦٠-١٧٩٧): ثوري فرنسي شهير. (المترجم).
(**) (١٥٣-١٢١ ق. م): مصلح وخطيب روماني. (المترجم).

الشريرة الضارة على الخسائر الشريرة الضارة. لنتخيل عالمًا نمارس فيه أنشطتنا اليومية وقد عقدنا العزم والنية على عدم الكسب منها - سوف يصبح عبثيًّا نأكل فيه الحصى، أو نركب السيارة لمجرد الاصطدام بشجرة!!

لم ير سميث في المعدل العادي من الربح ما يعنيه أيديولوجيًّا إلى الأيديولوجي، بل ما يعنيه حقًا وفعلًا لمن يحقق الربح، فهو (عائده، والتمويل المناسب لعيشه)[٢٦]. أما حرية المنافسة فتدفع جاني الأرباح إلى وضع (أدنى سعر - لبضائعه - يرجح أن يبيعها به.. حيث توجد حرية كاملة على الأقل)[٢٧]. (التشديد مضاف إلى العبارة هنا ولا يمكن التوكيد عليه كثيرًا). كان سميث يتبنى المشروع الحر، ويشجع أيضًا معارضة الاشتراكية، حين يأزف الوقت المناسب. كتب يقول: (لا يوجد أسخف من تخيل أن الناس عمومًا سوف يعملون لأنفسهم بدرجة أقل حماسًا ودأبًا من عملهم للآخرين)[٢٨]. وحين يكون هؤلاء هم (الشعب) - بوصفه كيانًا معنويًّا مجردًا لا أفرادًا - يتحول السخف إلى جنون.

لم يكن آدم سميث ليبرتاريًّا[*] حديثاً، بل ليبرتاريا ناقدا للرأسمالية. إذ لا تحل مشكلات المساواة بمزيد من القوانين. في السوق الحر، ربما تكون الأجور متدنية كثيرًا، إلا أن (من المتعذر على القانون تنظيمها بالطريقة الصحيحة، على الرغم من ادعائه القيام بذلك)، كما كتب[٢٩]. يجب تحقيق قدر أكبر من المساواة الرأسمالية

(*) مؤمناً بالمسؤولية الفردية، والإرادة الحرة، وبمبدأ حرية المعتقد والتفكير دون قيود. (المترجم).

بمزيد من المساواة في رأس المال، بحيث (يرتفع السعر الحقيقي للعمل ارتفاعًا كبيرًا، نتيجة الظروف المزدهرة في المجتمع)[٣٠].

وعلى نحو مشابه، يجب عدم حل مشكلات الأسواق الحرة عبر زيادة تنظيمها وتقييدها، بل بزيادة حريتها: (كثيرًا ما يكون توسيع السوق متفقًا مع مصلحة عامة الناس؛ لكن تضييق المنافسة لا بد أن يكون دومًا ضدهم)[٣١]. تتضمن القوانين التجارية كلها - حتى أكثرها نفعًا وفائدة، مثل قانون الأغذية والأدوية النقية - عنصرًا يضيق المنافسة، ويجب (تفحصها.. بانتباه متشكك إلى أبعد حد). لقد حظر الكونغرس الأمريكي الإعلانات المروجة للسجائر في الإذاعة والتلفزيون عام ١٩٧٠، في الوقت ذاته تقريبًا الذي كانت فيه الأمة بأسرها تعاني تأثير المخدرات. فهل وقف أحد تجارها وراء هذا التشريع؟

آدم سميث، الخبير المالي الأصيل للرأسمالية:

ثمة سبب آخر وراء دفاع سميث عن الحرية الاقتصادية، وجميع الأسئلة المزعجة المتصلة بالمال التي تأتي مع الحرية الاقتصادية، تمثل في فهمه للمال. في الجزء الأول من (ثروة الأمم)، وفي (الاستطراد المتعلق بتفاوت قيمة الفضة)، يمكن القول إنه ازدرى المال، أو نقض فكرتنا عنه (أو أي فكرة تسبب مناقشتها المسهبة الملل والسأم). أظهر سميث أن موقف الميركانتيلية تجاه

المعادن الثمينة يمكن تلخيصه فيما يأتي: (يتجه أعلى سعر إلى ثلاثة دولارات للجالون! من الأفضل ملء خزان السيارة! ولن يكون الوقود دومًا بهذه القيمة!). وأكد أن الأسئلة المتصلة بالمال ليست هي الأسئلة التي يجب طرحها، لأن (المال هو المقياس الدقيق للقيمة القابلة لتبادل السلع كلها.. في نفس الزمان والمكان)[٣٢]. أما الأسئلة التي يجب إثارتها فهي المتعلقة بكيفية الانتقال إلى زمان أفضل ومكان أفضل.

قد يتصف الأغنياء بالجشع والنهم، لكن المال ليس سيرسي(*) التي تمسخهم إلى مخلوقات أكثر طمعًا وجشعًا مما هم عليه الآن. (لا يستهلك الغني قدرًا أكبر من الطعام من جاره الفقير)[٣٣]، مثلما كتب سميث في إشارة إلى الرخاء المعقول الذي شهده في زمانه ومكانه. أما في الرخاء غير المعقول في زماننا ومكاننا فالوضع معكوس. فكلما زادت البدانة وزاد التهام الفطائر انحدر مستوى معيشة المواطن إلى

(*) (في الأساطير اليونانية) أغرت سيرسي البحارة للنزول إلى جزيرتها حيث مارست معهم الحب ثم حولتهم إلى خنازير. (المترجم).

هذا ليس صحيحًا تمامًا. وأشهر كلمتين في أعمال سميث استخدمهما أولًا في مقالته (تاريخ الفلك)، التي كتبها على الأرجح حين كان في العشرينيات من العمر. لكنه استعملهما بطريقة الذم. فقد لاحظ أن لدى الإنسان دومًا بعض المعرفة بالفيزياء: (النار تحرق، والماء ينعش، والأجسام الثقيلة تسقط، والخفيفة تطفو أو ترتفع، وذلك بضرورة طبائعها). وحتى القدماء الجهلة فكروا "في أن اليد الخفية لجوبتر استخدمت في هذه الأمور"، كما أكد بكل ثقة (Essays on Philosophical Subjects) (ص ٤٩).

لم يقصد سميث أن تفهم اليد الخفية مثلما فهمت عادة، بوصفها عاملًا تنتج الحرية الاقتصادية بواسطته التقدم الاقتصادي آليًّا. وحين قصد ذلك قاله: (الحكومة تقدم للصناعة التشجيع الذي تتطلبه). والموضع الآخر الذي استعمل فيه العبارة كان في الجزء الرابع من (ثروة الأمم)، ضمن جدل حول فوائد توظيف رأس المال (في دعم الصناعة المحلية) (An Inquiry into the Nature of Causes of the Wealth of Nations) (ص ٤٥٦)، حيث أخطأ، وفقًا لمبادئه المتعلقة بالتجارة الحرة ذاتها.

ما دون خط الفقر الرسمي الذي تحدده الحكومة. أشار سميث إلى هذا المعنى بأسلوب أبلغ في (نظرية العواطف الأخلاقية)، في الفقرة التي ذكرت فيها بالأصل اليد الخفية. الأغنياء، كما قال:

يستهلكون أكثر من الفقراء، وعلى الرغم من طبعهم الأناني والجشع.. ومع أن الغاية الوحيدة التي يريدونها من جهود الآلاف الذين يستخدمونهم هي إرضاء غطرستهم ورغباتهم التي لا تشبع، إلا أنهم يتقاسمون مع الفقراء إنتاج التحسينات التي أدخلوها كلها. إذ تقودهم يد خفية للنوع ذاته تقريبًا من توزيع ضروريات الحياة، الذي سيتم لو كانت الأرض مقسمة إلى أجزاء متساوية بين سكانها كلهم[٣٤].

تغمر الفوائد الاقتصادية للثروة في السوق الحر الأثرياء (مثل باريس هيلتون) بسرعة، ثم تتدفق منهم كالسيل، ولا تتسرب قطرة قطرة، إلى المجتمع.

آدم سميث، معالج الرأسمالية:

فهم سميث المالك والمملوك، الناس والمال. فقد عاش في حقبة ما قبل انقسام العلوم الاجتماعية إلى معسكرين متحاربين (أو قبل أن تدعي شرف انتمائها إلى العلم)، وبدا حرّاً في أن يكون عالمًا نفسانيًّا وعالمًا اقتصاديًّا في آن. وجدت عبارة عالم نفساني في القرن الثامن عشر، لكن معناها انحصر في (ذلك الذي يعالج الروح)، أو

كما سيقول سميث على الأرجح: (المخيلة). ورأى أن المخيلة البشرية تضـم مطامح أكثر قتامة وتجـذرًا من الطمع في المال. كتب يقول في (نظرية العواطف الأخلاقية):

بالنسبة إلى أولئك الذين اعتادوا التملك، أو حتى أمَّلوا بنيل إعجـاب الناس، تفسد المسرات الأخرى كلها وتنحـط.. المكانـة، ذلـك الهـدف العظيم الـذي يقسّم زوجـات كبـار المسؤولـين في المجالس المحليـة، هي غاية نصف جهود الحياة البشرية؛ والسبب وراء كل الضجة والاضطراب والنشاط المحموم، وكل النهب والظلم[٣٥].

وجوائز الأوسكار أيضًا..

هنالك حد لما يمكن أن يفعله الناس من أجل المال، لكن لا يوجد أي حـد لما يفعلـه الناس ليظهروا في برنامج جـيري سبرينغر. المال ليسـ كافيًا. فوصـف شخص بأنه (يملك مال قـارون) لم يكن قط شـارة تثبت المكانة والهيبة. فقد انتهـى المطاف بملك ليديا الوضيع أسـيرًا لدى قورش إمبراطور فارس. وقـارون (كريسيس) هو الذي دفـع سولون إلى القـول: يجب ألا نقول عن إنسـان إنه سعيد إلى أن يموت. أو يصبح مشهورًا.

أمـا فيما يتعلق بالمـوت والمجد، فثمة مطمح آخر يـؤدي إليهما، فضلًا عن الاضطراب والنشـاط المحموم والنهب والظلم. فالرغبة في السلطـة تدفع الإنسان، كمـا كتب سميث، إلى (أقصى درجة من الغطرسة.. وتنصيب حكمه في أعلى معيار للصواب والخطأ.. وتخيل

نفسه الحكيم الوحيد والفاضل الأوحد الذي يستحق الاحترام في البلد)[٣٦]. لم يقتصر سميث على وصف باربرا سترايسند فقط، بل كل ناشط في عالم السياسة.

لا يوجد أسوأ ولا أصعب من السياسة. وتظل حرية السوق، على الرغم من عدم القدرة على توكيد عدالتها، أفضل من قيود الحكومة، حيث ظلمها مؤكد لا شك فيه. وهنالك عامل إضافي يجعل التجارة متفوقة على السياسة. رأى سميث أن المجتمع الحر يميل إلى فصل السلطة عن الثروة: (الشخص الذي يمتلك ثروة ضخمة، أو ينجح في جمعها، لا يكتسب بالضرورة ولا ينجح لزومًا في التمتع بأي سلطة سياسية، مدنية أو عسكرية. وربما تزوده ثروته بالوسائل لاكتسابهما معًا، لكنها.. لا تسبغ أيًّا منهما عليه بالضرورة أيضاً)[٣٧]. ولا يقلل من صحة ذلك أي قدر من التذلل والنفاق للتبرع للحملات الانتخابية الراهنة. ربما تتأثر السياسة تأثرًا بالغًا بالمال، لكن يستحيل شراء السلطة السياسية من السوق. أثبت ذلك (بكل سرور) روس بيرو(*)، مثلما فعل (بقدر أقل من السرور) ستيف فوربس.

تختلف السلطات السياسية عن بضائع السوق الحر. ولهذا الاختلاف علاقة بطبيعة الحرية، التي ترتكز على المساواة والملكية الخاصة. إذ يتمتع المواطن في البلدان الحرة بحقوق ملكية لا تنتج عن (قوة يديه ومهارتهما) فقط، بل عن قوة عقله ومهارته

(*) (١٩٣٠-): رجل أعمال أمريكي رشح نفسه (بصورة مستقلة عن الحزبين) للرئاسة عام ١٩٩٢. (المترجم).

أيضًا. و(منعه من استعمال هذه القوة والمهارة بأي طريقة يظنها مناسبة، دون أن يسبب الأذى لجاره، يعد انتهاكاً صارخاً لـ..) حقوق التصويت في فلوريدا عام ٢٠٠٠؟ لا يتعلق الأمر بتعذر شراء أصواتنا فقط، بل نحن نملك نوعاً من الحقوق الحصرية التي تحول دون بيعنا في السوق. وحقوقنا (غير قابلة للتصرف)، حسب تعبير قانون الملكية في وثيقة إعلان الاستقلال.

هنالك سبب آخر يجعل السلطات السياسية مختلفة عن بضائع السوق الحر، له علاقة بطبيعة الأسواق. إذ لا يمكن تحديد التبادل الخاص الحر ولا تقييده - كما تظن الحكومة الصينية - في أشياء معينة. ولا يمكن فصل السلع المادية عن معرفة كيفية صنعها وعن الأفكار المؤسسة لتلك المعرفة. يتعاظم هذا كله ويتضاعف الآن، في (عصر المعلومات). فالسوق الحر يؤدي إلى التفكير، عدو السياسيين من الأزل إلى الأبد.

ليس الجزء الأول من (ثروة الأمم) سوى تحليل للوسائل والأدوات التي نستخدمها للسعي وراء مصلحتنا الشخصية، ومراجعة نقدية لذلك المسعى. وهو أيضًا تحذير من مغبة السعي وراء ما هو أسوأ. لم يرد آدم سميث أن نكون مثل (العامة في إنجلترا)، الذين رآهم (غيورين على حريتهم، لكنهم.. لم يفهموا قط مكوناتها بصورة صحيحة)[٣٨].

٥

(ثروة الأمم)، الجزء الثاني:
(حول طبيعة المخزون، وتراكمه، واستخدامه)
دع آدم سميث يكون مرشدك ومعلمك في السوق

تحقق الكتيبات الإرشادية في مجال الاستثمار والكتب التحفيزية للنشاط التجاري مبيعات مذهلة. وتعاقبها (المراجعة النقدية للكتب في صحيفة نيويورك تايمز) بإرسالها إلى لائحة أفضل الكتب مبيعًا. وهناك، تبقى غالبًا طوال سنين، لتزداد جاذبية وإغراء، وتوفر لمؤلفيها أرباحًا تستحق أن تكون الأسرع في (البلدان التي تسرع أكثر من سواها نحو الخراب). تسبب هذه الأرباح لمؤلفي الأنواع الأخرى من الكتب، كهذا الكتاب مثلًا، حالة من الغضب والحسد، وتعلن أن البلاد سائرة إلى الخراب فعلًا إذا وصلت مبيعات هذه الكتيبات الإرشادية والكتب التحفيزية إلى هذه الأرقام.

النصائح الاستثمارية مملة وصبيانية دومًا. والأسفار التحفيزية مؤسسة في العادة على ملاحظة حاذقة أو مشاهدة

ذكيــة حول النشاط التجاري، توســع وتضخم وتمط، ويعاد توكيدها وذكرهــا مــرارًا وتكــرارًا إلى أن تبلــغ الصفحــات العــدد المطلوب للطباعــة والتسويــق. علــى سبيل المثــال: (تذكــر أن منافسك رجل متعدد الطبقات. فلا تحكم عليــه وفقًا للطبقة السطحية الظاهرة. حــاول رؤيــة ما يكمــن خلف المظهــر، وافهــم الأشياء التــي تريحه والأشيــاء التــي تزعجه وتدفعــه إلى ارتــكاب الأخطــاء). ذلك هو نموذج لما يرد في كتب من طراز: (ما هو لون الثياب الداخلية)، دار كوك للنشر والتوزيع، عدد الصفحات: ٢٣٠، غلاف سميك، السعر: ٢٩،٩٥ دولار.

لكن هــا هو (ثــروة الأمم)، الحاشد بملاحظــات حكيمة فعلًا علــى كل جانب من جوانــب الاقتصــاد، والمترع بتعليقــات حصيفة حقًــا علــى كل شــأن مــن الشــؤون الماليــة. لنأخذ مثالًا مــن الجزء الثــاني. فقبل مئات السنين من بــدء المهندسين الحضريين الشباب بتصميم النوافذ وفقًــا للأسلوب الكلاسيكي الشائع (والزائف) في القــرن الســادس عشر، التي أعاقــت الرؤية منهــا وحجبت المناظر عنهــا، حذر آدم سميث من المبالغة في الرهان على (تراكم المخزون واستخدامه) في سوق العقارات المتقلب.

لا يسهــم بيــت السكنــى، بمــا هــو كذلك، بــأي عائد لقاطنيه.. ونظــرًا لأن البيت نفسه لا ينتج شيئًا، يجب علــى المستأجــر، إذا أجر، دفع الأجرة مــن دخل آخر..

لذلك، ومع أن البيت قد يوفر عائدًا لمالكه.. إلا أنه لا يولد أي عائد لعامة الناس، وليست له وظيفة رأس المال، ولا يمكن لعائد المجموعة الكاملة من الناس أن يزداد به[1].

فيما يتعلق بالمجال العام في عمل سميث، هنالك إغراء يمكن تفهمه يدفع إلى التساؤل: هل يوجد سطر في كتيبات الاستثمار الإرشادية وكتب التحفيز التجارية لا يمكن استخلاصه من (ثروة الأمم)؟ على أقل تقدير، لا بد من وجود مادة كافية لواحد من هذه الكتب الإرشادية للاعتراف الذاتي بالقصور الذهني، حيث يبدو أن الناس لا يشعرون بالإحراج ربما عند شراء كتاب بعنوان (دليل الجاهل لتحسين الحياة) مثلًا.

وحدث أن الجزء الثاني من (ثروة الأمم) ناسب بصورة كاملة مثل هذه المشروعات. فموضوع سميث هو رأس المال: من أين نحصل عليه، وكيف يوظف للحصول على عوائد كبيرة. هذه هي مادة أفضل الكتب مبيعًا التي تقف على قدم المساواة مع تلك المعنية بالتقنيات الجنسية السرية لأفراد العائلة المالكة في إنجلترا.

لسوء الحظ هنالك مشكلة. فنصائح آدم سميث، ومشورته المتعلقة بالطرق والأساليب، وكتاباته في هذا السياق، موجهة كلها إلى كبار الشخصيات النافذة والمسؤولة، مثل وزراء الخزانة والمالية، ورؤساء هيئة الاحتياطي الفيدرالي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. هذا لا يعني سوق الجماهير بشيء. من ناحية أخرى،

للأقوياء والمتسلطين أزلام من المتملقين والمداهنين والمصفقين، وربما يشترون كتابي ويقدمونه إلى بول وولفويتز هدية في عيد الميلاد.

المصرف المركزي للحمقى:

المصرف المركزي هو المؤسسة التي تسيطر على مال البلد وتتحكم فيه. وسيكون ذلك أمرًا لا غبار عليه لولا ثلاث حقائق: المال قيمة متخيلة. والصناعة المصرفية لا تشمل المال. والمصرف المركزي ليس مصرفًا.

ما هو المال بحق الجحيم؟

كتب سميث يقول: (المال ليس شيئًا ماديًّا نعمل عليه، ولا أداة نعمل بها)[٢] فهو، مثل (المشاهد الحيادي)، كيان اعتباري متخيل. فكرة حدسية تخمينية تقربنا من معنى القيمة. إن استخدام المال بوصفه قيمة تخمينية متخيلة، يتيح لنا تبادل السلع والخدمات بطريقة أقل تعقيدًا من المقايضة، وأقل إثارة لازدراء (المشاهد الحيادي) واشمئزازه مما تفعله السرقة.

يولد المال من اقتران تقسيم العمل والتجارة الحرة. وهو طفل مشاغب مشاكس. إذ تسبب الأفكار المتعلقة بالقيمة الجدال والخلاف. وهذا ما أشار إليه سميث في محاضرة ألقاها في جامعة غلاسكو: (إن دفع شلن، الذي يبدو بسيطًا وعاديًّا في معناه، هو في

الحقيقة تقديم حجة لإقناع شخص للقيام بعمل ما لأنه يصب في مصلحته)[٣].

كتب سميث يقول إن: (المال، الذي يتم بواسطته توزيع إجمالي إيرادات مجتمع بطريقة منتظمة على مختلف أعضائه، لا يشكل جزءًا من تلك الإيرادات). ولأنه قيمة رمزية متخيلة، لا يمكنه ذلك. أضاف: (العجلة الضخمة للتوزيع مختلفة كلية عن البضائع التي توزع بواسطتها)[٤].

يجب علينا ربما عدم محاولة التفكير بعمق بطبيعة المال. في الجزء الأول من (ثروة الأمم)، كتب سميث عبارة مبهمة أظهرت تأثير مثل هذا التفكير: (أنا على استعداد دومًا للمخاطرة بدفع القارئ إلى الشعور بالملل من أجل التأكد من الوضوح والفهم؛ وبعد بذل أقصى جهد ممكن لأكون واضحًا ومفهومًا، لا يزال بعض الغموض يغلف على ما يبدو موضوعًا مجردًا بطبيعته إلى أقصى حدود التجريد)[٥].

وما هو المصرف؟

المصرف مؤسسة لا تتعامل بالمال. وإذا قبلنا تعريف سميث للقيمة بوصفها (الجهد والمشقة)، فإن المصارف تتعامل بالجهد والمشقة. العمل المصرفي خدمة ذكية لتخزين ما بذلته من جهد

ومشقة. وبدلًا مـن تحميلك رسوم التخزين، يعوضك المصرف على ما تحملته من جهد مرهق ومشقة مضنية.

على سبيل المثـال، لنفترض أنك، وفقًا للجـزء الأول من (ثروة الأمم)، قتلت عـددًا كبيرًا من الغزلان. سـوف تحصل على قندس واحـد مقابـل كل غزالين، ومـع ذلـك سيتراكم عندك عـدد يفوق حاجتك مـن القنادس. وفي غياب النظام المصرفي، عليك تكديسها تحـت السرير حيـث لا يوجد منها أي فائدة لأحـد. ولا بد أن تتعفن وتتفسـخ بمرور الزمن. يسمح لك النظام المصرفي بتأجيرها لي مع (بعضـ الضمان المقبول) بتلقي عائد التأجير المتفق عليه، وإعادتها إليـك حين أنتهي مـن الصفقة التجارية المربحـة. لا يدخل المال في العملية إلا لأن الصفقة ستكون أكثر سهولة باستخدامه، وأكثر متعة حين يحل محل القنادس.

أعلـن سميـث: (لا يمكـن لأكثر العمليـات المصرفيـة حصافة وحكمـة زيادة صناعـة البلد عبر زيادة رأس المـال فيه، بل بواسطة تحويـل أكـبر جزء منـه إلى رأس مال فعال ومنتـج)[٦]. ما لا يمكن أن تفعلـه العمليات المصرفية الحكيمـة والحصيفة هو زيادة الدأب والجـد والطاقـة والعمل - كإقراضـ المال إلى أحمـق، مثلي، يؤمن بفكـرة مجنونـة عـن تقانـة الطاقـة البديلة تقـوم على إنتـاج غاز الميثـان من القنادس المتعفنة!! كثيرًا ما يزعم السياسيون المطالبون بـ (المحفـز الاقتصـادي) بـأن على المصـارف توفـيره. وكثيراً ما

يدعي المصرفيون أنهم قدموه. لكنهم لا يستطيعون، وليس مطلوبًا منهم تقديمه.

حدثت أزمة مصرفية في اسكتلندا عام ١٧٧٢. ولم يتمكن من النجاة سوى ثلاثة مصارف خاصة من بين مصارف إدنبرة الثلاثين. في كل زمان ومكان نجد معادلًا لازدياد عدد شركات الإنترنت (فقاعة الدوت. كوم)، والشركات المبتدئة في وادي السيليكون. وصف آدم سميث موقف المستثمرين عام ١٧٧٢ المشابه لوضعهم عام ١٩٩٩: (يبدو أنهم اعتقدوا أن على المصارف التزام شرف يجبرها على تزويدهم برأس المال الذي يريدونه للمتاجرة به)[٧].

إذًا، ما فائدة المصارف فعلًا؟

مفيدة لصنع الوهم ودفع الناس إلى تصديقه. فهي متخيلة وهمية مثل الدولارات التي تقرضها. ومبانيها المهيبة، وأروقتها المعمدة، ولوحاتها الكهربائية التي تعلن الحرارة والوقت، مجرد رموز. والرموز تمثل شيئًا آخر أُجبرنا على دعوته بـ (العقد).

من حسن الحظ أن آدم سميث تمتع بالحرية ليكون عالمًا نفسانيًّا وعالمًا اقتصاديًّا في آن معًا. وأي تفحص استقصائي يجريه للاقتصاد سرعان ما يتحول إلى جلسة نفسية، تحلل فيها الأحلام، وتسبر النرجسية، وتحل النزاعات العائلية. المال وليد القران بين

تقسيم العمل وحرية التجارة، طفل مشاغب ولد سفاحًا بينما كنا نستمتع بشيء من التعاون اللاواعي. كما أنتج اقتران حقوق الملكية بالمساواة أمام القانون وليدًا آخر عرف باسم العقد الصحيح والملزم، ونال اعترافًا أوسع نطاقًا بشرعيته من المال. ليس العمل المصرفي الفاشل سوى زواج فاشل حيث تبطل العقد أنانية الملكية الخاصة، وتخفق حقوق المساواة في توكيد نفسها. كتب سميث: (حين لا يلزم القانون بتنفيذ العقد وتطبيقه، يضع المقترضين كلهم على قدم المساواة مع المفلسين أو المدينين الذين يشك في قدرتهم على الوفاء)[٨]. يجب تقديم المشورة والنصح. وإلا قد يبدأ الطفل (= العقد) بالارتباط بأقران السوء، ويفسده المال، وينمو في حالة من تدهور تقدير الذات، ويعاني ميولًا تنزع إلى التدمير الذاتي. وهذا بالضبط ما حدث لصندوق الضمان الاجتماعي في أمريكا.

إذًا، نحن بحاجة إلى تنظيم المصارف!

لا يمكن للحرية أن توجد منفلتة دون حدود أو قيود. ولم يكن آدم سميث ليجبن عن مواجهة هذا اللغز المحير. عندما تناول الصناعة المصرفية، ذكر أكثر مبادئ السوق الحر جوهرية: (في أي فرع من فروع التجارة، أو أي تقسيم للعمل، كلما كانت المنافسة أكثر عمومية وحرية تعاظمت فائدتها لعامة الناس، وسوف تظل كذلك)[٩]. لكن عند تفكير سميث في العمل المصرفي، ذكر أيضًا أهم محاذير هذا

المبـدأ: (لكن هذه الجهود المبذولة من أجل الحرية الطبيعية لبضعة أفـراد، التي قد تعرض للخطر أمـن المجتمع برمته، تقيدها، ويجب أن تقيدها، قوانين الحكومات كلها)[١٠].

هـذا كلـه منطقـي ومعقـول، مـع أنـك لـن تعرفه حـين تسمع المجـادلات اللامعقولـة بـين المشرعين الذيـن يؤمنـون بواحدة من هـذه الأفـكار، والمشرعـين الذين يؤمنـون بأخـرى. وخلافًا لمعظم السياسيـين، كان سميث قادرًا عادة على شـق العباب بسفينته دون الالتفـات إلى إغراء السلطـات الاستبداديـة، أو غواية التراخيص والفرص القانونية، ودون أن يحشـو رأسه بالأفكار المسبقة، ودونما حاجـة إلى ربط جسمه بالسارية. ففكرته عـن غرض القانون أكثر وضوحًـا من المشرعـين أنفسهم. ولم ير في كتابـة القوانين منافسة أو سباقًـا أو تسوية بـين مجموعات تمثل المصالح المتنازعة. بل وجد فيها طريقة لتعزيز (الحرية الطبيعية التي هي مجال عمل القانون، لا لانتهاكهـا والتعدي عليها، بل لدعمهـا ومساندتها)[١١]. في بعض الأحيان نحتاج إلى قانون من هذا النوع، وحين نطبقه سيذهب كثير من المصرفيين إلى السجن.

ما هو المصرف المركزي؟

لا يمكنـك الحصول علـى بطاقة ائتمـان تسحب بهـا المال من مصـرف الاحتياطـي الفيدرالي، مع أن إدارة بوش تستطيع القيام

بذلك على ما يبدو. لا يهم. المصرف المركزي ليس مصرفًا بل وكالة حكومية. دعاه سميث (محرك الدولة العظيم)[١٢]. فهو ينظم حجم النقد المتداول بواسطة تنظيم المصارف الحقيقية أساسًا. فمن المفترض أن يساوي عرض الدولة من العملة عرض القيمة الاقتصادية فيها. فإذا انخفض حجم النقد المتداول عن مستوى العمل والسلع سوف ينهار الائتمان وتعاني الأمة حقبة من الكساد العظيم (يشبه ما حدث عام ١٩٢٩). أما إذا زاد فتشهد ما حدث في سبعينيات القرن العشرين. يعتمد رأيك حول أي من الحالتين أشد سوءًا على موقفك: هل أنت أكثر قلقًا على النسيج السميك، والمراقص الليلية (الديسكو)، وهنري كيسنجر، أم من الهراء المتعلق بـ (أعظم الأجيال)، والإنفاق الضخم على الرعاية الصحية، ووالديك.

يتمثل غرض المصرف المركزي في منع عودة المراقص الليلية، وإقناع والديك بالسكوت. أما الآليات التقنية التي يستخدمها للقيام بذلك فهي تتجاوز نطاق هذا الكتاب، فضلًا عن فهم مؤلفه. وكل من يعتقد أنه سيحل ألغاز المصرف المركزي الغامضة هنا حالم واهم. تتجسد أهمية ما قاله آدم سميث عن المصارف المركزية في حقيقة أنه، كالعادة، فهم المبادئ العملية الكامنة خلف السر الملغز. وأدرك أن المال ليس من أصول الحكومة ولا مصدر قوة لها، بل دين والتزام واجبان عليها. ودعاه (تلك الوسيلة العظيمة لكن المكلفة

للتجـارة)[١٣]. ولاحـظ أن (حجم المال المتـداول في أي بلد يجب أن يتطلب نوعًا معينًا من التكلفة، أولًا لجمعه، ثم لدعمه)[١٤].

خطة آدم سميث لزيادة ثروة (الأمم):

كيـف تستخدم المصارف المركزية العملة الورقية لجعل الوسيلة العظيمة للتجارة تعمل بتكلفة زهيدة؟

جعل (النوع المعين من التكلفة) للحصول على أداة متاحة للتبادل والتحويـل آدم سميث واحدًا من أوائل المطالبين بالعملة الورقية. إذ لا تقتصـر التكلفة الباهظة للمعادن الثمينة علـى المناجم، والنقل، وسـك العملة؛ بل تمتلـك أيضًا قيمة حقيقيـة - لا نقدية فقط - في التصنيع والصناعة.

تنـاول سميث الموضوع حرفيًّا تقريبًا. كتـب يقول: (يمكن مقارنة النقود الذهبية والفضية بطريق رئيس، يوزع ويحمل إلى السوق كل ما ينتـج في البلد من حبوب وخضار، دون أن ينتج بذاته شيئًا منها)[١٥]. أما العملة الورقية فتمكن (البلد، عبر توفير طريق للعربات في الهواء، واسمحـوا لي بهـذه الاستعـارة التشبيهية، من تحويل جـزء كبير من طرقاتها - إذا جاز التعبير - إلى مراع خصبة وحقول صالحة لزراعة الحبـوب)[١٦]. (مع أننا لدينا الآن فعـلًا "طريق للعربات في الهواء"، لكن لم يتحول كثير من أراضينا بين الولايات إلى مراع خصبة وحقول صالحة للزراعة).

المال معلومات. وفي دفاع آدم سميث عن العملة الورقية، كان يتنبأ بالجانب الافتراضي من الاقتصاد الحديث والكفاءة الفاعلة التي تأتي منه. فلماذا نشتري قطعة باهظة الثمن من الغرانيت ونحفر عليها المعلومات بإزميل العمال المهرة حين نستطيع ترميز المعلومات دون أي جهد عبر الأثير؟

أدرك سميث الخطر الكامن فيما دعاه (أجنحة ديدالوس(*) للعملة الورقية)[١٧]. كان مؤيدًا نزيهًا وعاقلًا ومبكرًا للعملة الورقية، التي لم تكن منتشرة ولا معروفة. ولم يكن كثير من مشجعي العملة الورقية في القرن الثامن عشر يفضلونها لأنهم حسبوا أنها تجعل المال أكثر كفاءة وفاعلية، بل لأنهم اعتقدوا أنها تجعله أكثر حرية. وأشهر هؤلاء كان زميلًا اسكتلنديًّا اسمه جون لو (١٦٧١-١٧٢٩). اقترح لو تأسيس مصرف وطني اسكتلندي (تصوره على ما يبدو قادرًا على إصدار أوراق نقدية تعادل القيمة الكلية للأراضي في البلد كلها) على حد تعبير سميث[١٨]. رفض البرلمان الاسكتلندي الاقتراح. فذهب لو إلى باريس، وفي عام ١٧١٧ وضع (خطة المسيسبي) سيئة الذكر(**) وفقًا للخطوط ذاتها. قدم سميث وصفاً تفصيليّاً لعمليات جون لو في محاضرة ألقاها في جامعة غلاسكو: (يرهن أكبر جزء من الناس مصائرهم بالورق ويتحولون إلى جماعة من المتسولين)[١٩]. وفي

(*) (في الأساطير اليونانية) صنع دادلوس أجنحة من الشمع له ولابنه إيكاروس للنجاة من متاهة ملك كريت. لكن الابن اقترب كثيرًا من الشمس فانصهر الجناحان وسقط في البحر. (المترجم).

(**) خطة غرضها جمع المال لفرنسا. فقد سيطرت شركة لو (الفرنسية) على مساحات شاسعة من الأراضي على ضفاف المسيسبي واحتكرت التجارة فيها على مدى خمس وعشرين سنة. (المترجم).

(ثـروة الأمم)، أعلن أن (العمـلات الورقية في أمريكا الشمالية هي خطة تزوير وغش تمكن المدينين من الاحتيال على دائنيهم)[٢٠].

كثـير من العمـلات الورقية التـي تصدرها المصـارف المركزية هذه الأيـام ليست أفضل حالًا. هل تريد الباقي بالبيزو الأرجنتيني؟ النقـود الحديثة كلها عملات ورقية لكن دون ضمان لقيمتها النسبية باستثناء وعود غامضة من الحكومة، أو وعود أكثر غموضًا من عصبة من الحكومات، كما في حالة اليورو. ليس لدينا سوى عملة ورقية غير قابلة للتحويـل إلى نقد، تصدرها حكوماتنـا، لأن من الأسهل عليها طبع مزيد منها بذريعة (السياسة النقدية الأكثر مرونة). أما نوعية المـال، مثل نوعية الجسـم البشري بعـد انقضاء ثمانيـة عشر عامًا مـن عمره، فلا تتحسن غالبًـا بالكمية. كتب سميث يقول إن (العملة الورقيـة لا تزيد بالضرورة كمية العملة برمتها[٢١] (التسويد مضاف للأسف!). في فبرايـر ٢٠٠٦، أصدر مصرف الاحتياطي النقدي في زيمبابـوي عملـة ورقية جديدة من فئة خمسين ألـف دولار، ولم تكن كافية لشراء كأس شراب.

اقترح سميث وضع قيود ذكية متنوعة على العملات الورقية التي يصدرها المصرف المركزي. لكن لم يعد أي منها مهمّاً اليوم لأن فكرة العملـة الورقية غير القابلة للتحويـل إلى نقد التي تصدرها الحكومة كانت خـارج نطاق تفكير سميث وملكاته المفهوميـة. واعتقد أن المال سيكـون معتمدًا دومًا على قاعدة الذهـب أو قاعدة الفضة، أو قاعدة

مـن نوع آخـر (حين كتب سميث، كما أشرنا قبـلاً، عن سعر الحبوب الغذائيـة الذي (يقرر القيمة الحقيقة للسلـع الأخرى كلها)[٢٢]، كان في الواقـع يقـترح (سلـة سوقيـة) من السلـع الاستهلاكيـة بوصفها قاعدة للعملة).

ترتبـط قيمة العملة غير القابلة للتحويل إلى نقد التي تصدرها الحكومـة بنـزوات سياسية أقـل ديمومة بكثـير مـن (القيمة التي وضعهـا جون لو للأراضي في البلد كلها). تبنت الحكومات الحديثة (خطـة المسيسبي) وعملت علـى إنجاحها باستثنـاء الحالات التي فشلت فيها بالطبع.

إذاً، هنالك حدود لمـا يمكن للمصارف الخاصة والمركزية فعله لتحسـين الاقتصاد، لكـن ألا تستطيع مؤسسـات مثل البنك الدولي توفـير المحفـز الاقتصادي الـذي نحتاج إليـه للقضاء علـى الفقر ومساعدة الدول النامية؟

لا. شـدد سميث على ذلك في الجـزء الرابع من (ثروة الأمم): (لم أعـرف قـط عمـلاً مفيداً قـام بـه أولئـك الذين ادعـوا أنهم يتاجـرون في سبيـل المصلحـة العامـة)[٢٣]. في الجـزء الثاني ثمة تفسـير لفورة الحنق والتشكي هذه حين وصف سميث حالة مصرف ايـر، الذي أدى انهياره عام ١٧٧٢ إلى تفجر أزمة مصارف إدنبرة. (مـن المبـادئ المعلنة لهذا المصـرف تقديم رأس المـال لتوظيفه في إدخال تلك التحسينات التي كانت عوائدها بطيئة وبعيدة)[٢٤]. هذا ما يحـاول البنـك الدولي فعلـه بالضبط. تابـع سميـث: (يبدو أن

عمليات هـذا المصرف قد أفـرزت تأثيرات معاكسـة تمامًا للهدف المقصـود)[٢٥]. وهذا ما تبـين للبنك الدولي. كتـب سميث يقول إن اسـم المصرف المدهش (أتاح نوعًا من الارتيـاح المؤقت دون ريب.. لكنـه بذلـك مكـن مقترضيه من الغـرق في الديون بصـورة أعمق، وحين انهار كان السقوط أشد دويًّا)[٢٦].

لم يكـن هنـاك بونـو في تلك الأيـام ليصحـح الأمـور ويعيدها إلى نصابهـا. ليس من الخـير في شيء أن تكون مدينًـا للمؤسسات الخيريـة. ومن الأفضـل أن تستبدلهـا بعمك الغاضـب المقطب، أو المرابي اللئيـم في الشارع القريب. المقترضـون مدينون على الرغم مـن كل شيء. قال سميـث ملاحظًا: (المقترضـون الذين يتصفون بالوعـي والإدراك وحسـن التدبير، من مقرضين أفـراد، يرجح أن يوظفـوا المـال المقترض في مشروعات جديـة.. ومع أنهـا لن تكون عظيمـة ومدهشة، إلا أنهـا أكثر رسوخًا وربحيـة)[٢٧]. تنطبق هذه الحكمة المأثورة على المجالات كلها: بدءًا ببرامج المعونات الخارجية في بلـدان العـالم النامـي، وانتهاء بالمجـادلات في مجالـس الإدارة المحلية. وأي بائع شطائر متجول أفضل للمدينة من أي ستاد رياضي تمولـه البلديـة. أعلن سميث أن مصرف ايـر سيظل يمثل حالة من الفشـل حتى لو نجح، ولذلـك فإن (هذه العملية، من دون زيادة أقل قـدر من رأس مال البلد، كانت ستحول جزءًا كبيرًا منه من مشروع ناجح ومربح إلى مشروع متهور وخاسر)[٢٨].

ثمة درس متكرر في (ثروة الأمم) يطالبنا بالتخلي عن الجشع والطمع. ولا يوجد من يتفوق في الجشع والنهم والطمع على أولئك الذي يعملون من أجل المصلحة العامة. إذ لا يكتفون بالملايين أو المليارات لإشباع نهمهم الشخصي الذي لا يشبع، بل يسعون للاستيلاء على تريليونات الدولارات الضرورية لجعل الحياة على الأرض أفضل حالًا لسكانها كلهم. على البنك الدولي الاكتفاء بالصالح الخاص (لا العام)، الذي يتدفق منه الخير كله.

٦

(ثروة الأمم)، الجزء الثاني (تابع)، آدم سميث، الخطيب الذي ينأى عن أسلوب التحفيز

يتفحص الجزء الثاني من (ثروة الأمم)، إلى جانب الجدل حول العملة والنظام المصرفي، التخطيط الاقتصادي –والحاجة الماسة إلى تقليصه. كان آدم سميث واحدًا من أوائل (وأفضل) المشاركين في الحرب الضروس التي لا تنتهي على المحاولات الحكومية للسيطرة على التجارة والصناعة. تمثلت إستراتيجيته في إقناع المسؤولين الذين يوجهون اقتصادات العالم بتركها وشأنها.

العادات الثلاث عشرة التي يتبعها أكثر المخططين الاقتصاديين الحكوميين (كما نأمل) افتقارًا إلى الكفاءة والفاعلية:

١ - كن مبتذلاً وواضحاً:

من المفترض أن يتمثل هدف التخطيط الاقتصادي الحكومي في تحسين وضع المحكومين. لكن الصعوبة تظهر حين يبدأ

المخططون الاقتصاديون بالتفكير في ماهية الوضع الأفضل. هل هو سهولة استخدام وسائل النقل العامة؟ أو إنشاء مزيد من الحدائق والمساحات الخضراء؟ أم تحسين الفرص التعليمية؟ يعرف المحكومون مسبقًا، كما أعلن سميث، الإجابة: (زيادة الثروة هي الوسيلة التي يمكن عبرها لجزء أكبر من الناس اقتراح تحسين أوضاعهم والرغبة فيه. إنها الوسيلة الأكثر ابتذالًا وشيوعًا ووضوحاً)[١].

٢- دع المواطن العادي يقوم بالعمل كله:

شدد سميث على (حسن تدبير الأفراد وحسن سلوكهم. وجهدهم الشامل والمتواصل والمستمر دون انقطاع لتحسين ظروفهم). وقدم الحجة على أن (هذا الجهد، الذي يحميه القانون وتتيحه الحرية.. حافظ على تقدم إنجلترا نحو الثراء والوفرة والتطور)[٢]. لكن نظرًا لأن إنجلترا (لم تحظ بنعمة الحكومة الرشيدة المقتصدة.. فإن الادعاء بمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد يجسد أعلى درجات الوقاحة والتطاول، لدى الملوك والوزراء)[٣].

٣- اجعل الحكومة كلها غير منتجة، مثل المخططين الاقتصاديين:

يفترض بالحكومة أن تكون غير منتجة. قسم آدم سميث العمل إلى نوعين اثنين: (النوع الأول.. يضيف قيمة إلى الموضوع الذي

يعمل عليه)[٤]. النوع الثاني تمثله الحكومة. ولا عيب في ذلك. كتب سميث يقول: (عمل أكثر الأنظمة احترامًا في المجتمع.. لا ينتج أي قيمة)[٥]. لم يقصد هنا أن عملها ليس له قيمة بذاته؛ بل حقيقة أنه لا ينتج أي سلعة مادية. العمل (غير المنتج) لا ينتج الأشياء المادية – البضائع، ورأس المال، والمواد الخام – الضرورية لإنتاج الأشياء المادية الأخرى، التي نعتمد عليها في الحياة والمعاش. لكن لا يوجد تشريع، مهما بلغت البراعة والحصافة في كتابته، يستطيع أن يدفئك في الشتاء إذا خرجت من البيت (مع أن رفض إقرار بعض التشريعات، مثل اتفاقية كيوتو المتعلقة بالمناخ، يستطيع ذلك عبر الاحتباس الحراري!!).

كتب سميث يقول: (الملك، مع كل ضباطه ومسؤوليه عن العدل والحرب.. وجنود الجيش والبحرية كلهم.. عمال غير منتجين.. والحماية، والأمن، والدفاع عن الأمة ومواطنيها، وتأثير عملها كلها هذه السنة، لن يشتري الحماية والأمن والدفاع في السنة القادمة)[٦]. بكلمات أخرى، الحكومة عبارة عن خدمة، ويجب عدم الخلط بينها وبين مصنع يزودنا بالوظائف والمنازل وحبوب تخفيض ضغط الدم. وحيثما سُمع سياسي يقول إن الإنفاق الحكومي هو (استثمار)، يجب أن يبلغ بضرورة العثور على وظيفة.

شعر الاقتصاديون في السنين اللاحقة، مثل جي. بي. ساي في أوائل القرن التاسع عشر، أن آدم سميث قلل من قيمة مساهمات

الخدمات في الاقتصاد. وهذا صحيح. ففي القرن الثامن عشر هناك خدم (وخادمات)، لا اقتصاد خدمات. وكان من الصعب على رجل في تلك الحقبة الاعتقاد بأن خادماً رثّاً نصف سكران، وخادمة شعثاء في مطبخ، يمكن أن يرتقيا إلى فتى ثمل يوصل طلبيات البيتزا، وفتاة تضع قرطًا في لسانها وتجلس خلف صندوق الدفع في السوبر ماركت!!

كان سميث يحاول - دون ضرورة ربما - إقامة نوع من التمييز المنطقي بين السلع والخدمات. لكنه إذا قلل من قيمة الخدمات الخاصة، فقد عوضه بالمبالغة في تقدير قيمة الخدمات العامة، التي يقدمها (موظفو الدولة) ماضيًا وحاضرًا. فما تستهلكه الحكومة من السلع والخدمات يجب أن يوفرها، في نهاية المطاف، الأشخاص الذين يصنعون السلع ويؤدون الخدمات. لاحظ سميث أن (العمال غير المنتجين يعتمدون على النتاج السنوي للأرض والعمل في البلد. وهذا الإنتاج، مهما عظم، لا يمكن أن يكون دون حدود، بل يجب أن توضع له بعض الحدود)[٧]. وهذا بالضبط ما يجب أن تفعله الحكومة.

٤- اضبط الإنفاق الحكومي. وحرر الأنواع الأخرى من الإنفاق من أي قيد:

كتب سميث: (لا تفتقر الأمم العظيمة بسبب القطاع الخاص، مع أنها قد تعاني الفقر أحيانًا نتيجة تبذير القطاع العام وسوء

تصرفه وإدارته)[٨]. أما السبب وراء ذلك فهو أن (من يقترض لينفق سرعان ما يفلس، ومن يقرضه سوف يندم أحيانًا على حماقته. لذلك، فإن الاقتراض أو الإقراض لهذا الغرض، في الحالات جميعًا، حيث تكون المراباة الفاحشة غير مقبولة، يناقض مصالح الطرفين معًا)[٩]. لكن سميث لم يسمع قط عن بطاقات الائتمان. ولو عاين أي فاتورة لبطاقة ماستركارد، لوجد أن المراباة الفاحشة أصبحت مقبولة.

٥- اعمل على تخريب الميزان التجاري:

عندما سمع آدم سميث الشكاوى المرعبة حول ميزان المدفوعات المشابهة لما نسمعه اليوم، هاجم بعنف هستيريا العجز التجاري: (لكن مع أن كمية ضخمة من الذهب والفضة أو سندات الخزينة الأمريكية أو ما شئت شحنت إلى الخارج، يجب ألا نتصور أنها أرسلت عبثًا، أو أن مالكيها أرسلوها هدية إلى البلدان الأجنبية)[١٠].

٦- الكل يكره تقليص الحواجز التجارية، قلصها على أي حال:

يتطلب توسيع نطاق الازدهار والرخاء توسيع نطاق الأسواق. في بدايات الجزء الأول من (ثروة الأمم)، كتب سميث يقول: (لأن قوة التبادل هي التي تمنح الفرصة لتقسيم العمل، كذلك يجب الحد

دومًا من مدى هذا التقسيم بواسطة مدى تلك القوة، أو بكلمات أخرى، بسعة السوق)[١١].

من المؤكد أن الخير الناجم عن التجارة العالمية الحرة قد يصاحبه شر يأتي عبر الحدود. لهذا السبب فإن أي توقع (باستعادة حرية التجارة كلية يعد سخفًا) كما اعتقد سميث. بل إنه لم يقاوم التشدد والتطرف في موضوع التجارة الخارجية: (إن شراء.. بضائع يحتمل استهلاكها من الكسالى الذين لا ينتجون شيئاً، والحرير المستورد.. إلخ، يشجع التبذير والإسراف)[١٢]. ولا ريب في أن استيرادنا السراويل التي تكشف السرة ويستهلكها المراهقون الكسالى يقع ضمن هذه الفئة. من الأفضل التشبث بالنقد العنيف الذي وجهه سميث.

٧- رأس المال البشري – لا يقتصر على حملة الدكتوراه فقط:

إضافة إلى الأسواق الموسعة، يعتمد النمو الاقتصادي على استخدام العمل لرأس المال، أو (المخزون). في بدايات الجزء الثاني، يعدد سميث مختلف أنواع المخزون، ومنها (القدرات المكتسبة والمفيدة للسكان كلهم أو أعضاء المجتمع)[١٣]. وهذه تعادل في أهميتها للتطوير الاقتصادي حسابك الادخاري بالتأكيد، وأكثر أهمية من حسابي. لكن بلغة التخطيط الاقتصادي الحديث، فإن (تشجيع رأس المال البشري) يعني تدخلات حكومية واسعة النطاق

في تعليم كل شخص تستطيع الحكومة الوصول إليه وتدريبه. يضع الرئيس بوش تدخله تحت عنوان (يجب عدم ترك أي طفل). لكن ماذا لو كان الصبي يستحق أن يترك؟ ماذا لو كان يستحق صفعة على قفاه؟

لم يكن آدم سميث مدافعًا متحمسًا عن التعليم الحكومي العام. وحين تابع ليشرح في الجزء الخامس من (ثروة الأمم)، اعتقد أن بعض الإعانات الحكومية للتعليم ضرورية بحيث (يتمكن حتى العامل العادي من الحصول عليه)[١٤]. لكن على الدولة دفع أجور المدرسين (جزئيًّا لا كليًّا). (في العصر الحديث، تفسد الظروف جهد المدرسين في المدارس العامة ودأبهم، مما يجعلهم إلى حد ما منفصلين عن نجاحهم وسمعتهم)[١٥]، مثلما كتب ليجعل عصره الحديث مشابهًا لعصرنا. واعتقد أن بعض المؤسسات التعليمية المرموقة تدرس (مجرد كومة متحذلقة وعديمة النفع من السفسطة والهراء)[١٦]. هل كانت جامعة كاليفورنيا في بيركلي موجودة آنذاك؟(*)

تستهدف البرامج التعليمية للحكومات الحديثة تخريج حشود من المتخصصين البارزين. ولا شك في أن المختصين عنصر مفيد في تقسيم العمل. لكن سميث أراد منا تقدير شيء أكثر من المختص العادي (حتى مع أخذ المنفعة الحدية في الاعتبار) وأثمن منه. وعبر

(*) تأسست عام ١٨٦٨. (المترجم).

تصنيف (القدرات المفيدة) بوصفها رأس مالًا، كان سميث يعود إلى مبدأ طرحه في الجزء الأول للتفكير بتقسيم العمل. يجب أن نمنح كل عامل الاحترام الذي نسبغه على المختص البارز، حتى (الفلاح العادي.. الذي يعد نموذجًا للغباء والجهل)[١٧]. كل عامل هو مختص في ما يريده ويحتاج إليه. والأشد غباء وجهلًا أكثر اختصاصًا. (لم يكن تعليم الصنعة قط ضروريًّا للتأهيل للعمل في الفلاحة)[١٨]، كما كتب سميث. (أو بأسلوب آخر، لا تحتاج زراعة الملفوف إلى شهادات عليا ولا منح ولا عبقرية). ومع ذلك، ألف عدد لا يحصى من الكتب المتخصصة عن الزراعة، كما أشار سميث. (من هذه الأسفار كلها نحاول عبثًا جمع تلك المعرفة عن عملياتها المتنوعة والمعقدة التي يمتلكها أي مزارع عادي؛ فكم يثير مشاعر الازدراء أن يدعي مؤلفو بعضها، الجديرون بالازدراء، الحديث عنه)[١٩].

قبل بضع سنين، ساد اعتقاد بأن (الفلاح العادي) في الصين لا يعد من رأس المال البشري. لكنه يعد اليوم أقوى قوة اقتصادية (وعضلية) في العالم. ولا يعود السبب إلى أن مليارًا من الفلاحين الصينيين نالوا شهادات عليا في إدارة الأعمال.

في عام ١٩٤٤، نشر فريدريك هايك(*) (الطريق إلى القنانة)، ثاني أهم كتاب عن الاقتصاد في التاريخ. كرس هايك إدانته للتخطيط الاقتصادي لـ (الاشتراكيين من الأحزاب كلها). وفي

(*) (١٨٩٩-١٩٩٢): اقتصادي بريطاني (ولد في النمسا)، نال جائزة نوبل عام ١٩٧٤. (المترجم).

فصل بعنوان (حتمية التخطيط)، كتب يقول: (من المستبعد وجود عالم أشد صعوبة على الاحتمال – وأكثر تهورًا ولاعقلانية – من ذلك الذي يسمح فيه لأبرز المختصين في كل مجال بالسعي لتحقيق أفكارهم الخيالية دون ضوابط)[٢٠].

حذرنا آدم سميث وفريدريك هايك من النظام التعليمي المدهش في كوريا الجنوبية، والسماح للعالم وو سوك هوانغ بالمضي قدمًا دون ضوابط في تجارب الاستنساخ المزيفة على الخلايا الجذعية للجنين البشري(*).

٨- اشتر بالتجزئة:

كان آدم سميث واحدًا من قلة من المفكرين المتعمقين الذين دافعوا عن تجارة التجزئة. كتب يقول: (لو لم يوجد تاجر كاللحام (القصاب) مثلاً، لاضطر كل شخص لشراء ثور كامل أو خروف كامل في كل مرة. وهذا غير مناسب عمومًا للأغنياء، ومتعذر على الفقراء)[٢١]. وسيكون من الصعوبة بمكان، حتى على عائلة ثرية تملك مجمدة حديثة، شراء ثور بكامله وحفظه فيها.

ومع ذلك، هنالك شعور عام وشائع بالنفور من تجارة التجزئة. الأرستقراطيون يرتعبون من ممارستها (باستثناء العسكر الذين يمارسون تجارة ذبح البشر). والبرجوازيون يخافون

(*) في عام ٢٠٠٤، أعلن فريق من الباحثين الكوريين بقيادة وو سوك هوانغ في جامعة سيول أنهم استنسخوا أجنة بشرية قادرة على بلوغ مرحلة (الكيسة الأريمية)، (الانغراس في جدار الرحم)، ونجحوا في استخلاص خلايا جذعية من أحد الأجنة. (المترجم).

من القبض عليهم متلبسين بممارستها من قبل مستبدين من أمثال ستالين. صحيح أن (المتاجر العائلية)، و(المتجر المحلي القريب على زاوية الشارع) تمتدح أحيانًا، لكن تذم المتاجر التي تبيع كل شيء. في أرياف نيوإنغلند حيث أعيش، يعمل المحافظون الحمقى المنادون بعدم تغيير ملامح الطبيعة، الذين يريدون تحويل كل متجر إلى هري للحبوب، على رص الصفوف مع الليبراليين البله المطالبين بالعودة إلى الطبيعة، ويعتقدون بضرورة حماية الحفر التي تمتلئ بالماء في الطرقات السريعة بوصفها من المستنقعات الحاشدة بالحياة البرية. وأكدوا معًا على ضرورة الاكتفاء بفروع (وال - مارت) التي لا يبعد أقربها أكثر من ساعة بالسيارة. كتب سميث: (لا تستند الأحكام المسبقة لبعض الكتاب السياسيين وتحيزهم ضد أصحاب المتاجر والتجار إلى أساس من الصحة. فلن يتضاعف عددهم إلى حد إلحاق الضرر بعامة الناس، على الرغم من إمكانية أن يلحق أحدهم الأذى بالآخر). يريد العدو الحكيم لسلسلة متاجر (وال - مارت) فرعًا في البلدة - وواحدًا بجواره لسلسلة (تارجيت).

٩- الحياة الحديثة متخمة بالضغوط، والانشغال بهموم العمل والمعيشة، والهوس بالعثور على وظائف - اعمل على إبقائها على هذه الحال:

لا تسقط في فخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث لكل شخص (الحق في الراحة ووقت الفراغ). كتب سميث: (كان أسلافنا

كسالى بسبب الافتقار إلى التشجيع الكافي للجد والكد. فمن الأفضل، كما يقول المثل السائر، اللهو دون مقابل من العمل دون مقابل)[٢٢]. وما تسلى به أجدادنا لم يزد عن (مطاردة الساحرات)، و(قتل اليهود)، و(إرسال الأبناء إلى الحملات الصليبية الصبيانية).

لحياة العمل والكسب مزايا تفتقدها حياة إنفاق ما كسبه الآخرون. تبدو الحياة عبثية في (مكاتب العمل المكعبة الشكل)، لكنها ليست على الدرجة ذاتها من عبثية التجول والتسكع في مراكز التسوق. ولشرح هذه الحقيقة المهمة، يقارن سميث المدن التي تسيطر فيها الحكومة على النشاط التجاري مع تلك التي يحظى فيها الربح بالأولوية على الاعتبارات الشخصية. (في تلك البلدات التي تتلقى الدعم بصورة مستمرة أو متقطعة من أهل البلاط (انظر جورج بوش أو توني بلير)، وحيث تعتمد الشرائح الدنيا من الناس على إنفاق الريع، تكون الحياة عمومًا كسولة، وفاسقة، وفقيرة)[٢٣]. كسولة وفاسقة في لندن، وفقيرة في واشنطن. وبالمقابل، فإن (البلدات التجارية والصناعية، حيث تعتمد الشرائح الدنيا من الناس على استخدام رأس المال، تعيش عموماً حياة اجتهاد وجدية وازدهار)[٢٤]. وبالطبع، فإن المثال النموذجي تجسده مدينة غوانغ جو الصينية.

١٠- لا تضع مالك في خزانة آمنة:

وإذا لم تتمكن من التفكير في مكان أفضل لحفظ مالك، انفقه. كتب سميث: (كل من يفهم المعرفة الشائعة سوف يسعى لاستخدام

كل ما تحت تصرفه من مخزون إما للاستمتاع بالحاضر أو الربح في المستقبل) [٢٥]. وفي الحقيقة، كما أضاف، فإن (المجنون وحده من لا يستخدم كل ما تحت تصرفه من مخزون، بغض النظر هل امتلكه أم اقترضه من الآخرين، عند وجود درجة معقولة من الأمان والضمان) [٢٦]. لكن، كما تابع سميث: (في تلك البلدان المنكودة.. حيث الناس في حالة خوف مستمرة من عنف رؤسائهم، فإنهم كثيرًا ما يدفنون جزءًا كبيرًا من مخزونهم أو يخفونه) [٢٧].

المهوَّس بالبقاء والنجاة يخبئ المؤونة في بيته، والمنكود المتقاعد يشتري الذهب الذي تروج له الإعلانات التلفزيونية، والوحيد المنعزل يجمع الحبال، وورق القصدير، وقطع العملة من فئة ربع الدولار الفضي الذي يعود إلى ما قبل عام ١٩٦٥ – لكن هؤلاء جميعًا أقل جنونًا من الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تجعلهم يظنون أنهم بحاجة إلى ذلك كله. وعبارة (حالة الخوف المستمرة من عنف رؤسائهم) ليست قوية بما يكفي لوصف معاناة الذين اختبروا تدقيق مصلحة ضريبة الدخل (IRS).

١١- اصنع حالة من التشوش حول العولمة:

يمكن حساب تعقيد الاقتصاد رياضيًّا: اكتب المعادلة الجبرية التي تمثل القلب البشري واضربها بعدد سكان العالم. لقد أثبت سميث، في تعليقه على المزارعين، بقصد أو دون قصد، أن

الاقتصاد علم غير قابل للفهم. وما يفعله الفلاحون الجهلة في مخازن الحبوب والزرائب أمر مستغلق على الفهم تمامًا. وحيرة الاقتصاديين اليائسة تجسد أفضل أمل للإبقاء علينا في حالة من التواضع والإذعان حين تصيبنا بالحيرة والذهول. فإذا اعتقدنا أن لدينا نظرية لفك خيوط الكتلة الاقتصادية المتشابكة، سنكون مثل هريرة تلعب بكرة من الصوف – تتحول إلى هريرة مدمرة إذا أردنا ربط الآخرين بتلك الخيوط وإغراقهم في بئر المثالية.

إن خطر محاولة استخلاص سياسة اقتصادية محددة من نظرية اقتصادية عامة حجة أخرى أثبتها سميث، بأسلوب جعله يذعن ويتواضع. إذ تناول في آخر عشر صفحات تقريبًا من الجزء الثاني ما يمكن أن نسميه العولمة. وبدا الرجل الذي ابتدع الاقتصاد الحديث مشوشًا ومرتبكًا مثل أي خبير حديث يعالج الموضوع.

بدأ سميث بمديح يشبه مديح الخمير الحمر(*) للزراعة، فهي (الأكثر فائدة للمجتمع من بين الطرق كلها التي يمكن عبرها توظيف رأس المال)[٢٨]. تبع ذلك سوء فهم للسوق الرأسمالية العالمية: (يجب وضع رأس مال المصنِّع دون أي شك حيث تجري عملية التصنيع)[٢٩]. صحح سميث – جزئيًّا – سوء الفهم هذا في الجملة الأولى من الفقرة اللاحقة: (ليس من المهم كثيرًا هل يكون

(*) الحزب الشيوعي الكمبودي الذي استولى على السلطة أثناء الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وحكم البلاد إلى عام ١٩٧٩. (المترجم).

التاجـر، الذي يصدر رأسمالـه فائض إنتاج أي مجتمـع، محليًّا أم أجنبيّـاً)[٣٠]. ثم يتبـين في الفقرة التي أتت بعدها أنـه أساء الفهم وأحسـن الفهم في وقـت واحد: (الأهم أن يوضـع رأس مال المصنِّع داخـل البلد.. ربما يكون مفيدًا جدًّا للبلد، مع أن من غير الضروري وضعه داخله)[٣١].

خـرج سميث من حالة الحيرة والارتباك فيما يتعلق برأس المال المحلـي والدولي بمـا يكفي ليفضح حماقة المخططـين الاقتصاديين لتطويـر البـلاد الذيـن يظنـون أن الاكتفـاء الذاتـي في الزراعـة، والتصنيـع، والنقـل، هـو الطريـق إلى الازدهـار والرخـاء: (لكن المحاولـة غير الناضجـة ودون رأس مـال كاف للقيـام بالنشاطات الثلاثة كلها، ليست بالتأكيد أقصر الطرق)[٣٢]. لكن سميث لا يعلم أن الولايات المتحدة سرعان ما ستجسد مثالًا مناقضًا. كتب سميث: (حين سيتوقف الأمريكيون عن استيراد المصنوعات الأوروبية، ومن ثم يمنحون مواطنيهم احتكار تصنيع سلع مثل.. فسوف يعيقون بدلًا من أن يسرعوا مزيدًا من الزيادة في قيمة إنتاجهم السنوي)[٣٣].

علـى مدى السنـوات المئة والخمسـين اللاحقة، سـوف تفرض أمريـكا تعريفات جمركية علـى السلع الأجنبيـة المصنعة بمعدلات راوحـت بـين المرتفعة جـدًّا والأكـثر ارتفاعًـا. وبالطبـع، ستصبح أمريـكا الاستثناء الذي يثبت القاعـدة عبر استخدام السوق المحلي الحـر والواسع. كذلك فإن التفكير في أن سميـث أصاب فيما يتعلق

بتأثيرات السياسة الحمائية الأمريكية يخيفنا أكثر من الظن بأنه أخطأ. لنأخذ في الاعتبار أن أمريكا بلغت درجة من الغنى في خمسينيات القرن التاسع عشر مشابهة لما هي عليه الآن – حيث لم يوجد ما تنفق عليه المال سوى استيراد مزيد من العبيد، والثياب المسايرة للموضة السائدة، وسياط الخيل، والمسدسات.

بعد أن أبهم سميث منفعة رأس المال وتدفقه واستخدامه، وتركنا في حالة من الحيرة والارتباك والتشوش، غرق في بحر من الغموض فيما يتعلق بمعدل العائد على الاستثمار: (لكن عوائد التجارة الخارجية للاستهلاك نادرًا ما تكون سريعة مثل عوائد التجارة المحلية)[٣٤]. وعبر التشديد على قيمة الربح السريع، قدم سميث البينة المضادة لحجته المدافعة عن الزراعة. فجني المال من الزراعة يشبه بالضبط مشاهدة العشب ينمو. كان سميث يقترب أيضًا من نظرية (معدل دوران المال)، التي سيعرضها جون مينارد كينز بالتفصيل في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي لم يفهمها أحد قط، كما استنتج كينز نفسه.

اختتم سميث هذا الحديث عن العولمة بملاحظة على الإبداع البشري في ممارسة حرية السوق التي جعلت كل شيء كتبه عن رأس المال دون معنى: (نحن نرى كل يوم ثروات رائعة اكتسبت في مجرى عمر واحد عبر التجارة والصناعة، من رأس مال زهيد غالبًا، ومن دونه أحياناً)[٣٥].

١٢- تجاهل الخبراء عموماً:

كتب سميث: (لا تمر خمس سنين دون نشر كتاب أو كراس.. يزعم إظهار أن ثروة الأمة تتراجع وتنحسر بسرعة)[٣٦].

١٣- تجاهل الاقتصاديين خصوصاً:

إن معرفة شيء عن الاقتصاد لا يغير حقيقة أنه علم غير قابل للفهم. ولا يمكن للاقتصاديين التفوق في التنبؤ بالمستقبل على جينيفر آنيستون ودونالد رامسفيلد فيما يتعلق ببراد بيت والعراق!!

من الممكن إثبات حقيقة أن آدم سميث عرف تقريبًا كل شيء أمكن معرفته عن الاقتصاد في أواخر القرن الثامن عشر، لكنه فشل في التنبؤ بأهمية (الشركات المساهمة). لم يعتقد خبراء الرأسمالية المحنكون ومرشدوها الناصحون أن المؤسسة المحورية للرأسمالية الحديثة يمكن أن تعمل بنجاح. وصف سميث الشركات المساهمة بأنها (رأسمال ضخم مقسم بين عدد هائل من الملاك)[٣٧]. وكتب يقول: (لذلك، من الطبيعي توقع أن يسود الحمق والإهمال والإسراف في إدارة شؤونها برمتها)[٣٨]. وكما تبين بالطبع، كان سميث أكثر صوابًا مما يحب المستثمرون في الأسهم العادية.

والأهم في هذا السياق أن سميث أخفق في توقع الثورة الصناعية، مع أنه كان صديقًا لمخترع المحرك البخاري، جيمس واط. ساعد سميث واط في العثور على مكان عمل في جامعة غلاسكو بعد أن

رفضت نقابة المصنوعات المعدنية السماح له بافتتاح متجر في المدينة (وفعلت كل ما بوسعها لإثبات صحة فرضية سميث، بواسطة مثال سلبي، عن حريات السوق). تعرف سميث بجيمس واط في لقاءات نادي غلاسكو، وحين كان يكتب (ثروة الأمم)، استثمر في آلة صناعية طورها واط. إضافة إلى أنه قدر تمامًا عبقرية واط ونبوغه. كتب في مسودة مبكرة لـ (ثروة الأمم) يقول: (لا يمكن إلا لفيلسوف حقيقي اختراع المحرك الناري)[٣٩] (استخدم سميث تعبير /fire engine/ للإشارة إلى المحرك البخاري، الذي يعني بالإنجليزية /عربة المطافئ/، مما يستدعي إلى ذهن القارئ - الإنجليزي - رجالًا يضعون خوذًا، ويمدون خراطيم المياه لإطفاء حريق. لكن من العدل الاعتراف بدقة التعبير).

لم يتوقع سميث الثورة الصناعية لسبب بسيط اعتقد أنه حدث فعلًا. فقد أكد أن هناك ثلاث طرق لزيادة (الإنتاج السنوي) (= الناتج المحلي الإجمالي) للأمة. يمكن تنامي عدد السكان، الذي لا يؤثر كثيرًا في حصة الفرد منه. ويمكن تطوير تقسيم العمل، المقيد بحدود واضحة (أي أستطيع كتابة الأفعال والأسماء، وأوكل أحدهم بكتابة الظروف والصفات، وأستخدم عاملاً زهيد الأجر لإدخال حروف الجر وحروف العطف). أما الطريقة الثالثة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي فهي (بعض الإضافة والتطوير لتلك الآلات والأدوات التي تسهل العمل وتختصره)[٤٠]. شعر سميث بأن هذا المنهج الأخير بدهي وجلي ومهم إلى حد أنه لا يستدعي الشرح والتفصيل. في

الفصل الأول من الجزء الأول من (ثروة الأمم)، كتب يقول: (يجب أن يدرك الجميع مدى تسهيل العمل واختصاره عند استخدام الآلات المناسبة. وليس من الضروري تقديم أي مثال)[٤١].

ما أخطأ سميث في تخمينه لم يكن الطبيعة النوعية للثورة الصناعية، بل طبيعتها الكمية الضخمة التي تكتسح العالم. عارض الادعاءات التنبؤية للتخطيط الاقتصادي، وأثبت صواب رأيه في فشله في لعب دور العراف الاقتصادي.

يجب تذكر حقيقة ضياع بعض الحروف من (لوحة ويجا)(*) التي عمل عليها سميث حين نسمع الخبراء المتعصبين يتباهون بثورة الكمبيوتر. فربما تتجاوز نتائجها ما نتوقعه بعشر مرات (أي تقارب نسبة ارتفاع دخل الفرد الأوروبي من الناتج المحلي الإجمالي بين عشرينيات القرن التاسع عشر وتسعينيات القرن العشرين). أو ربما تكون ثورة الكمبيوتر قد استكملت وانتهت، ويمكن تذكرها بوصفها على الأغلب حقبة اعتقد فيها أفراد يضعون نظارات لا تساير الموضة، ويلبسون سراويل جينز عريضة لا تناسب مقاسهم، وقمصانًا خفيفة كتب عليها (غوغل)، أنها تستحق التأريخ.

(*) لوحة (سحرية) عليها حروف ومؤشرات تجيب عن أسئلة مطروحة، ويزعم أن لها قوى غيبية. (المترجم).

٧

(ثروة الأمم)، الجزء الثالث:
(في اختلاف زيادة الوفرة والثراء باختلاف الأمم)
وكيف تحدث بفضل حماقة الأقوياء

عبر أول جزأين من (ثروة الأمم) عن عقيدة آدم سميث المتعلقة بالتقدم الاقتصادي. لم يؤمن سميث بالرأي القائل إن الإنسان صالح بطبعه، بل بمنطق الحس البدهي السليم. مطلوب منا الاهتمام بأنفسنا. ونحن نعمل وفقًا لهذا المطلب. من السهولة بمكان إظهار منفعة أفعالنا للآخرين. الاقتصاد يتقدم، هذا هو المطلوب إثباته. أو سيتقدم (إذا لم تحبط المؤسسات البشرية تلك الميول والنزعات الطبيعية)، كما كتب سميث[1].

ليس الجزء الثالث من (ثروة الأمم) سوى استقصاء سميث للمؤسسات التي تحبط الميول والنزعات الطبيعية، وكيف يمكن منعها من ذلك. لكن العنوان مضلل. إذ يقارن سميث الوفرة والثراء في أزمنة مختلفة، لا في أمكنة مختلفة، في (كبسولة) التاريخ

الاقتصادي لأوروبا الغربية منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى نهاية عصر الإقطاع. وربما يضم هذا الموجز، الذي يشرح موضوعه الرئيس على مدى أكثر بقليل من ثلاثين صفحة، ألمع تحليلات سميث وأذكاها (وأكثرها بلاغة بالتأكيد).

يحظى تمييزه الألمعي الذي يفرق بين الأسباب والنتائج بأهمية خاصة بالنسبة لنا، نحن الوارثين المحظوظين للتقدم الاقتصادي في أوروبا الغربية. الحظ نادر دائمًا، لكن امتلاك آلية للتمتع بالحظ السعيد أمر لم نسمع به من قبل. وقراءة الجزء الثالث تشبه امتلاك تعويذة سحرية تساعدنا على التقاط الأسهم الرابحة في صحيفة وول ستريت جورنال.

يمكن مقارنة ما حدث للمقاطعات الرومانية في أوروبا في القرن الخامس الميلادي بغزو زوجات أعضاء المجالس المحلية الذي وصفه سميث في (نظرية العواطف الأخلاقية). فقد كان البرابرة (.. سبب كل الفوضى والاضطراب والفوران، وكل النهب والسلب والظلم)[٢].

كتب سميث يقول إن (عمليات السلب والنهب والعنف التي مارسها البرابرة) تركت أوروبا الغربية (غارقة في أسوأ حالة من الفقر)[٣]. دمرت التجارة، وهجر السكان بلداتهم، وتركت الحقول دون حراثة. لكن على الرغم مما رافق ذلك من سقوط حكم القانون وحقوق الملكية القانونية، لم تكن النتيجة: (تخيل

وضعًا من دون ملكية وأملاك/ هل تستطيع؟). (لم يترك شيئا في الإمبراطورية الرومانية المدمرة دون مالك)، كما ذكرنا سميث[٤]. ولم يملأ فراغ السلطة لا أفكار الأوثان والرموز الشعبية المشوشة، ولا آراء النقابيين المتطرفين الفوضويين. بل سلطة أشد قوة وسوءًا. فقد كان الزعماء القبليون الذين اغتصبوا أوروبا الغربية على درجة من ضيق الأفق والوحشية يجعلان ميخائيل باكونين(*) يبدو لين العريكة أنيس المعشر مثل الأزواج من أعضاء المجلس المحلي!!

لم يحاول زعماء القبائل البربرية الاستيلاء على الأراضي ليغتنوا، فقد كانوا أغنياء أصلاً. فالتسوق سهل وميسر بصحبة عصبة كبيرة من المسلحين، على الرغم من عدم وجود كثير من السلع الصالحة للتسوق في العصور المظلمة. ما فعله ملاك الأراضي البرابرة كان توزيع إنتاج أملاكهم على الناس.

لم يفعلوا ذلك بدافع الكرم. بل لأنهم طمعوا في سلطة أخرى. كتب سميث يقول: (نظرًا لأن مالك الأرض الواسعة لا يحتاج إلى شيء يبادل مقابله الجزء الأعظم من إنتاج أراضيه.. فهو يستهلكه كله بطريقة سخية وريفية)[٥]. لم يكن ذلك يعني إقامة حفلات ترفيه وتسلية ولا منافسات ومبارزات كتلك التي شاعت في القرون الوسطى. بل إطعام قطاع الطرق وإعالة العصابات. وكلما زاد عدد المجرمين وقطاع الطرق الذين يطعمهم زعيم القبيلة تعاظمت قوته.

(*) (١٨١٤-١٨٧٦): فوضوي وكاتب روسي. (المترجم).

ففي عصر وليام روفوس، ابن وليام الفاتح، كما أشار سميث، لم تكن قاعة ويستمنستر تضم البرلمان؛ بل قاعة طعام. (عُدّت الأرض أداة، لا مجرد وسيلة للبقاء والعيش. أداة للقوة والحماية..[٦] إذ تدفقت السلطة من ملكية الأرض)[٧].

كانت مساواة ملكية الأرض بالسلطة مفهومًا سارع اليساريون إلى تبنيه والاستفادة منه. لكن الرأسمالية هي التي وسعت تعريف ملكية الأرض وأضعفت المساواة بينهما. فقد انحصرت السلطة في سلعة محدودة. وهنالك قدر محدود من السلطة بسبب محدودية الأراضي. وأي سلطة أستولي عليها لا بد أن آخذها منك حين أغتصب باحتك الخلفية. وعبر تحويل السلطة إلى مال بدلًا من أملاك عقارية، جعلت الرأسمالية السلطة غير محدودة، وبدأت عملية فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة الساعية إلى الهيمنة على إخواننا البشر: (الشخص الذي يمتلك ثروة ضخمة، أو ينجح في جمعها، لا يكتسب بالضرورة ولا ينجح لزومًا في التمتع بأي سلطة سياسية)[٨]. الاشتراكيون هم الذين سيتحولون إلى أسياد إقطاعيين جدد، إلى لصوص وقطاع طرق متحصنين بقلاعهم. ويعيدون مصدر السلطة/القوة إلى سلعة محدودة ممثلة بالسياسة. إن أي سلطة أملكها هي سلطة أستولي عليها منك حين أزوِّر الانتخابات.

أصبح الإقطاع مضغة في كل فم، كلمة نستخدمها لتحقير أي نوع نكرهه على وجه الخصوص من السلطة الاستبدادية. لكن آدم

سميث اتخذ موقفاً معادياً للنظام الإقطاعي اعتمد على المعرفة السياسية المباشرة. فحين كان شابّاً يدرس في كلية باليول بجامعة أكسفورد، انتفضت العشائر الإقطاعية في مرتفعات شمال اسكتلندا مع تمرد اليعاقبة الذي اندلع عام ١٧٤٥. ثم تحول الشخصي إلى سياسي، كما يحدث الآن. كان الطلاب الإنجليز في باليول من اليعاقبة ومن المتعصبين المعادين للاسكتلنديين. كان سميث اسكتلنديًّا ومناهضًا لليعاقبة.

لم تجرح مشاعر سميث في الكلية فقط، بل هدد متمردو المرتفعات مسقط رأسه (كيركالدي)، وابتزوا المال من مواطني البلدة، ومنهم والدة سميث. اجتاح المتمردون غلاسكو، حيث ذهب سميث ليدرس في الجامعة. وقاد صديقه، الكاتب المسرحي جون هوم، عصبة من الطلاب المتطوعين في محاولة فاشلة لإبعاد الغزاة عن إدنبرة.

وصف صديق آخر، القس الليبرالي التابع للكنيسة المشيخية، الكسندر كارليل، متمردي المرتفعات الاسكتلندية الذين احتلوا إدنبرة (بالقِصر والقذارة، والمظهر الحقير الجدير بالازدراء)[٩]. يمكن أن ينطبق الوصف على النبلاء الإقطاعيين في أوروبا الغربية كلها، من عصر ألريك(*) إلى العصر الذي بدأ فيه الأرستقراطيون الزواج من نجمات السينما الأمريكية. يصح الوصف أكثر حين

(*) (٣٧٠-٤١٠ م): ملك القوط الذي احتل روما عام ٤١٠. (المترجم).

يشير (القِصر) إلى المزاجية ومدى الانتباه، و(القذارة) إلى الأخلاق، و(المظهر الحقير الجدير بالازدراء) إلى حقيقة ظهور النبلاء الإقطاعيين في أوروبا الغربية بالتأكيد.

كره سميث النظام الوراثي البكوري والتوريث المحتبس(*) اللذين أبقيا على الأملاك الإقطاعية دون تقسيم. إذ حظر النبلاء على أنفسهم بيع الأراضي أو التنازل عنها، والتزموا توريثها إلى وريث واحد. فعلوا ذلك، كما كتب سميث (اعتمادًا على أكثر الافتراضات سخفاً.. الجيل اللاحق لا يملك حقّاً متساوياً في الأرض، وكل ما عليها)[١٠]. وأتاحت القيود المفروضة على نقل الملكية للنبلاء التأكد من اعتماد حياة الجميع عليهم، على الطبقة السياسية لدولة الرفاه والرعاية في ذلك العصر.

ثمة سبب آخر تمثل في ضرورة منع الناس العاديين من أصحاب الأملاك العقارية الصغيرة المطلقة من تحقيق الاكتفاء الذاتي. كان المزارعون الملاك أفضل أداء في الزراعة من التعثر بلباس الميدان ودروعه المصفحة. كتب سميث: (من النادر أن يكون كبار الملاك من كبار المصلحين)[١١]. وظهرت الحاجة إلى النظام الوراثي البكوري والتوريث المحتبس لمنع الفلاحين من الهيمنة الاقتصادية. ولاحظ سميث أن الطبقة الحاكمة انشغلت عن الإنتاج. (في عصور الاضطراب التي ولدت فيها هذه المؤسسات البربرية، كان كبار الملاك مشغولين بهاجس الدفاع عن أراضيهم، أو توسيع مناطق نفوذهم

(*) حصر الملكية المستقبلية للعقارات في ذرية محددة، عبر تعليمات تضاف إلى الوصية. (المترجم).

وصلاحياتهم)[١٢]. وحين لم تكن الطبقة الحاكمة منشغلة كثيرًا، عانت العجز وانعدام الكفاءة. كتب سميث: (يتطلب تحسين الأرض بأرباحها انتباهًا دقيقًا للمدخرات الصغيرة والأرباح الزهيدة، ومن النادر أن يقدر على ذلك من ورث ثروة ضخمة)[١٣]. دع السفلة يتملكون الأراضي، وسرعان ما تتمكن عاملة المزرعة الوضيعة، بقطعة أرضها الطينية وبقراتها الخمس، من التفوق على شارلمان في عدد قطاع الطرق الذين تطعمهم.

عبر سميث عن غضبه على (وجوب تقييد أملاك الجيل الحاضر وتنظيمها وفقًا للمشيئة اللاعقلانية لأولئك الذين ماتوا قبل خمسمئة سنة)[١٤]. وهو غضب وجهه أيضًا إلى طبقة الأغنياء من ملاك الأراضي في زمنه. ويمكن أن يوجه اليوم إلى الناشطين في حملات الحفاظ على النظام البيئي الذين يقولون لنا إننا (لا نملك) الأرض فعلًا، لأنها (تعود لأجيال المستقبل) – أي يجب تقييد الملكية وتنظيمها وفقًا للمشيئة اللاعقلانية لأولئك الذين لم يولدوا بعد! ربما قصدت جين أوستن في روايتها (كبرياء وهوى) أن تنطق السيدة بينيت الحمقاء بحكمة غير مقصودة: (لا أحد يعرف ما يحصل للأملاك حالما تصبح من الميراث المحتبس)[١٥].

يسهل تخيل كيف سارت الحياة في العقارات والضياع في العصر الإقطاعي – أو رؤيتها رأي العين حين نقوم (برحلة مغامرة) إلى بعض الأماكن في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. في العصور

المظلمة، كان الكل مثل العمال الأطفال في مصانع الأحذية المطاطية في غواتيمالا (لكن دون أحذية). (كانوا جميعًا من العبيد، بالمعنى الكلي أو التقريبي)، كما كتب سميث[١٦]. والعبيد لا يملكون حقوق الملكية الخاصة. لكن عبيد عصر الإقطاع لم يملكوا حتى الحق في أن يكونوا من أملاك السادة. (فمن المفترض أن يتبعوا بصورة مباشرة الأرض لا السادة)[١٧]. إذ إن للسادة على الأقل مصلحة شخصية في رعاية عبيدهم. وهذه غابت عن النبلاء الإقطاعيين. ونتيجة لذلك، لم تغل أرض النبلاء كثيرًا. (إذا كان من النادر أن نتوقع من ملاك الأرض الكبار إدخال تحسينات كبيرة، فعلى الأقل يمكن توقعها حين يستخدمون العبيد عمالًا)[١٨].

هنا، يغتنم سميث الفرصة ليقدم حجته الاقتصادية ضد العبودية: (أعتقد أن تجربة العصور والأمم كلها تظهر أن العمل الذي ينجز بواسطة العبيد، مع أنه لا يكلف سوى إعالتهم، هو في نهاية المطاف الأكثر تكلفة. فمن لا يستطيع حيازة أملاك، لن يكون له أي اهتمام سوى الأكل إلى أقصى حد، والعمل بأقل جهد)[١٩]. لن يكون ذلك شعارًا مرغوبًا لدى مناهضي العبودية. لكن الحساب المجرد أكثر فائدة للجنس البشري من وليام ويلبرفورس(*)، أو هاربيت بيتشر ستو(**)، أو جون براون(***).

(*) (١٧٥٩-١٨٣٣): رجل دولة وكاتب بريطاني، اشتهر بأعمال الخير والإحسان. (المترجم)

(**) (١٨١١-١٨٩٦): روائية أمريكية مناهضة للرق (أشهر رواياتها (كوخ العم توم)/١٨٥٢). (المترجم).

(***) (١٨٠٠-١٨٥٩): ناشط أمريكي مناهض للرق، قاد هجومًا على ترسانة أسلحة في هاربر فيري (بغرض تحفيز العبيد على الثورة)، لكنه أسر، وحوكم بتهمة الخيانة العظمى، وشنق. (المترجم).

ربما مـال الأقنان في النظام الإقطاعـي إلى الكسل والأكل (إن وجدوا ما يؤكل)، لكنهم لم يكونوا حمقى. فقد استفادوا من برنامج النبـلاء المحموم والمتخـم بعمليات السلب والنهـب والعنف للحفاظ علـى بعض التجارة مستمرة على حسابهـم. فضلًا عن ذلك، كانت بعض التجارة ضرورية حتى لأكثر أساليب العيش انحطاطًا وبدائية.

وحـين عجـز النبـلاء عن وقـف التجـارة، وضعوا خطـة حمائية مخادعـة. كتب سميث: (في تلك الأيام، كان من النادر توفير الحماية دون تعويضـات ماليـة باهظة)[٢٠]. وفي هـذه الأيام أيضًـا. ومن ثم، (فرضت ضرائب على الأشخاص وبضائع المسافرين)[٢١]. كان الأقنان يتعرضـون للتفتيش والابتزاز حين يعبرون أرض النبيل، أو يمرون فوق جسـره، أو ينقلون حمولة من البضائع إلى السـوق، أو ينصبون كشكًا للمتاجـرة. ووفقًـا لسميث، أطلق على هذه الإتـاوات والرسوم الظالمة أسماء مثل: (رسم مرور، ورسم عبور، ورسم بيع على الطريق..)[٢٢]، ولا ريب في أنها من ابتكار مؤسسة قانونية حاذقة.

أوشـك النبـلاء علـى الإفلاس بسبـب هذا العـدد الضخم من المجرمين وقطاع الطـرق الذين كان عليهم إعالتهم وإطعامهم. ولم يمضـ وقت طويل قبل أن يعرف الأقنان أن النبلاء فضلوا الحصول علـى مبلغ مـالي دفعة واحـدة على ابتـزاز المال بطريقـة مخادعة عشوائيـة من الباعـة المتجولين الذين لا يمكن التنبـؤ بمكان وزمان العثـور عليهم. وكانوا على الأرجح أكثر ذكاء منهم في حساب فائدة

هذه الضريبة الموحدة. إذ لم تقطع أصابعهم (الضرورية للعد) في مبارزات السيوف.

عُرف التجار الذين دفعوا مبالغ مالية محددة لأصحاب النفوذ والسلطة، ومن ثم تحرروا من ربقة التعريفات والرسوم الجمركية الهامشية، باسم (التجار الأحرار)، أو (تجار البلدات)، لأنهم تاجروا في أسواق البلدات والقرى. ثم نمت هذه الأسواق وكثر التجار إلى حد التجمع معًا في جماعات وفرق – لا لتحدي النبلاء ولكن لرشوتهم بطريقة أكثر فعالية. ثم شكلوا مجموعات. وضمنت المجموعة للسيد الإقطاعي تلقي إتاوة من كل تاجر، في وقت واحد، فارتفع المبلغ وزاد (بعد حسم رسوم النقل بالطبع). وسوف تتولى المجموعة مهمة جمع المال الصعبة والمرهقة. وهذا ما أتاح للسادة الإقطاعيين مزيدًا من الوقت للقتال.

وعبر تولي تجار البلدات مهمة جباية الضرائب المفروضة عليهم بأنفسهم، تمكنوا من النجاة من زيارات وكلاء الملاك الذين يجمعون الرشى والإتاوات، وغير ذلك من تدخلات السادة الإقطاعيين. وبالمال والاحتيال، كما أكد سميث، بدأ التجار يكتسبون قدرًا من التحكم بشؤونهم مكنهم من (عرض بناتهم للزواج، وتعيين أبنائهم ورثة لهم، ونقل ممتلكاتهم إلى من يريدون في وصيتهم.. وهكذا نزعت عنهم السمات المميزة الرئيسة التي تسم السفلة والعبيد، وأصبحوا الآن.. أحرارًا تمامًا بالمعنى الراهن لكلمة حرية)[٢٣].

يتبين لنا أن مجموعات التجار الأثرياء، أو الشركات الثرية، لم تفسد حقوق الملكية الخاصة بل كانت مصدرًا لها. وعلى الرغم من أن الحرية قد تكون حقًّا إنسانيًّا موروثًا، إلا أننا نعلم من أين حصلنا على حريتنا فعلًا. لقد اشتريناها.

أما بالنسبة للثمن الذي دفعناه، فقد كان بخسًا. إذ إن الحريات التي اشتراها تجار البلدات من الحكام الإقطاعيين مُنحت شموليًّا تقريبًا، لا مقابل نسبة مئوية من تجارة التجار الأحرار، بل مقابل ثمن سنوي ثابت يدفع بالذهب. لم يفهم المتحدرون من نسل النبلاء الإقطاعيين البرابرة (بما يتصفون به من قصر وقذارة!) النمو الاقتصادي أو التضخم. لم يفهموا شيئًا سوى العنف. يمكننا أن نستشعر رضا سميث وارتياحه.

لكن يجب أن يبدو من الغريب أن يبادل ملوك بلدان أوروبا المختلفة بهذه الطريقة، مقابل مبلغ ثابت، لن يزداد، ذلك الفرع من عائداتهم، المرجح أن يتحسن ويزداد مع المجرى الطبيعي للأمور، دون أي تكلفة أو انتباه من جانبهم[٢٤].

الميل لممارسة التجارة والنجاح فيها ابتكار من ابتكارات الطبقة الوسطى. لم يكن ذلك موجودًا لدى قدماء اليونان والرومان، على الرغم من عبقريتهم ونبوغهم. وإلا لتخلوا عن العمل الإجباري (السخرة) وأعباء الرعاية الصحية والبرامج التقاعدية. وحرروا العبيد، وحولوهم إلى زبائن، ونقلوا (بعقود من الباطن) أداء

الأعمال التي لا تتطلب مهارة إلى آسيا الوسطى وبلاد الغال. أصبح تجار البلدات في القرون الوسطى، إضافة إلى تمتعهم بالحرية فعلًا، أذكياء حقًّا بالمدلول الراهن للكلمة. كتب سميث: (عادات النظام والاقتصاد والانتباه، التي تشكل بواسطتها التجارة بصورة طبيعية التاجر، جعلته أكثر مواءمة لتنفيذ أي مشروع للتطوير والتحسين، بأسلوب ناجح ومربح)[٢٥].

الحكومة الرشيدة ابتكار آخر من ابتكارات الطبقة الوسطى. فقد كان الحس السياسي الفطن ضروريًّا لبقاء البلدات. وشابه تجارها إوزات تضع بيضًا ذهبيًّا للسلطات الإقطاعية، ونعلم كيف انتهت تلك القصة. فلكيلا يحبط سكان البلدات - مجازيًّا - عملوا على الإيقاع بين السلطات الإقطاعية.

لم يسمح آدم سميث لنفسه بالانسياق وراء غواية الدخول في الدغل التاريخي لمعرفة كيف ظهرت الملكية وتوحدت الدول القومية. لكن الغزاة البرابرة تأثروا بالمفهوم الروماني الجليل والمهيب والواسع للإمبراطور. وكان أقوى النبلاء الإقطاعيين يعلنون دائمًا الهيمنة والسيادة على السادة الإقطاعيين الأقل قوة ويزعمون أنهم ملوك على هذه المنطقة أو تلك.

كتب سميث: (احتقر السادة الإقطاعيون التجار، الذين عدوهم.. عصبة من العبيد المعتوقين.. ومن الطبيعي أن يكره التجار السادة ويخشوهم. كما كرههم الملك وخافهم أيضًا؛ لكن.. لم يكن لديه سبب ليكره التجار أو يخشاهم)[٢٦]. فمن ذا الذي يكره

مصدراً للدخل والثروة لا حول له ولا قوة؟ في تلك الأثناء، لم يتأثروا تأثـرًا مباشراً بتنمر الملـك واستئساده، مثلما حصل لهم مع السادة الإقطاعيـين المحليين، ولذلك أحبوا الملك أكـثر. (منفعة متبادلة.. دفعتهـم إلى دعم الملـك، فدعمهم ضـد السـادة الإقطاعيين)[٢٧] (وبقيت صلة جامعة بين سكان المدينة المزدهرة والحكومة المركزية القويـة، تتضـح في الآراء السياسيـة للنخبة الحضريـة. وعلى نحو مشابـه، ما زال تراث العجز يشـكل آراء النخب المدينية فيما يتعلق بمنع حيازة السلاح في أمريكا).

كـي يشتغل التجار بحكمـة سياسية حاذقـة، كان عليهم ابتكار سياستهـم الخاصة بهم. إذ لم تتمكـن البلدات المنقسمة والمتشظية من موازنة الصـراع بين الملك والنبلاء، وسقطـت ضحية للطرفين معًـا. كتب سميـث: (أدخلـت التجـارة والتصنيع النظـام والحكم الرشيـد تدريجيًّا، وأتـت معهما الحريـة والأمن للأفـراد، وسكان البلـد، الذين عاشوا من قبل حالة مستمـرة تقريبًا من الحروب مع جيرانهم، والاتكال الخانع على زعمائهم)[٢٨].

يفترض النقـاد اليساريـون للأسـواق الحرة أن هنـاك جانبًا مخادعًـا في الرأسمالية. وهم على صواب. لقد قمنا بالاحتيال على السلطات الإقطاعية لتمنحنا الحرية، وبقينا أحرارًا عبر الاستمرار في خداعهـا. استخدمنا الغش والتدليس والخداع كي نؤسس مدننا، ونصبـح بورجوازيـين أثرياء، ونزود أنفسنا بوسائـل العيش المريح. تركنا الأرستقراطية البربرية في قلاعها الباردة التي تذروها الريح.

ولم نتوقف قط عن خداع الأرستقراطية النبيلة والاحتيال عليها. فعلنا أسوأ ما يمكن فعله للحمقى والبله؛ أعطيناهم ما أرادوا. استوردت البلدات البضائع المترفة والسلع الكمالية وطورت الفنون والمهن والحرف. اكتشفت الأرستقراطية النبيلة أن من الأفضل إنفاق أموالها على شراء هذه المنتجات بدلًا من تبذيرها على إعالة المجرمين وإطعام قطاع الطرق. فتقلصت ميزانيات المآدب، وانحسر سخاء البربرية وشح كرمها.

قدم آدم سميث الحجة على أن ميل السادة الإقطاعيين إلى الأنانية كان قويًّا إلى حد أنه قهر غريزة البقاء لديهم:

يبدو أن الحكمة الشريرة السائدة في كل عصر، وتبناها سادة البشر هي: كل شيء لنا، ولا شيء لسوانا. لذلك، حالما وجدوا طريقة لاستهلاك القيمة الكلية لدخلهم بأنفسهم، لم يميلوا إلى اقتسامها مع أي شخص آخر. فمن أجل إبزيمين بكلتين من الألماس، أو شيء آخر عديم النفع مثلهما، دفعوا.. ثمن إعالة ألف إنسان طوال سنة، ومعه نفوذ السلطة التي يمكنهم التمتع بها. لكن الإبزيمين سيكونان من نصيبهم ولن يشاركهم فيهما أحد؛ في حين أن الطريقة الأقدم عهدًا للتكلفة تفرض عليهم مشاركة هؤلاء الألف على الأقل.. ومن ثم، من أجل إرضاء أكثر دوافع التفاخر والزهو صبيانية وخسة ودناءة، قايضوا بالتدريج قوتهم وسلطتهم[٢٩].

لا تجـأر بالشكوى مـن حمق المتربعين على عرش السلطة. فهو أفضل سماتهم المتأصلة والموروثة. رأينا في السنوات الأخيرة تشكيلة متنوعـة من الشخصيـات النافـذة تقايض سلطتها مقابـل إرضاء زهوها الصبياني المتبجح. وربمـا سيحين الدور اللاحق على الأسر المالكة المستبدة لتعاني المصير المحتوم الذي وصفه آدم سميث:

بعـد أن باعـوا حقوقهـم الأساسية الموروثـة، لا مثل عيسـو(*)، مقابـل طبق عدسـ في زمن الجـوع والعسر، بل في زمـن الوفرة واليسر، مقابل بهـارج براقة لا قيمة لها، تناسب لهو الأطفال لا مساعي الرجال الجدية، فأصبحت مكانتهم بأهمية أي تاجر في الريف أو المدينة[٣٠].

كان سقـوط القمـع الإقطاعي ودمـاره، وتأسيس مبـدأ الحكم الذاتي، وظهور (الحرية بالمعنى الراهن للكلمة) - مجرد خدعة. إذ لم يلـق مثاليون من أصحاب الرؤى الحالمة خطبًا حماسية عصماء. ولا قـاد الأبطال الجماهير الهادرة لكسر قيودها. ولم يستشهد أحد في سبيـل القضية. (فأعظم ثـورة مهمة لسعـادة الدهماء حصلت بواسطـة مجموعتين اجتماعيتين مختلفتـين، لم يكن في نيتهما قط خدمة عامة الناس)، كما كتب سميث[٣١].

(*) (١٨١٤-١٨٧٦): فوضوي وكاتب روسي. (المترجم).

٨

(ثروة الأمم)، الجزء الرابع:
(في أنظمة الاقتصاد السياسي)
آدم سميث يتصدى لتهديد التجارة الصينية

إذا أردنا تقديم سبب عملي وحيد لقراءة (ثروة الأمم)، فيمكن أن نذكره بثلاث كلمات: (التجارة العالمية الحرة). أو، ستكفي بكلمة واحدة: الصين، نظراً لأنها تجسد مثالاً خاصّاً للتجارة العالمية الحرة يدق ناقوس الخطر أكثر من سواه.

يبدو أن التفكير في الصين يستحث التدريب الفكري على مكافحة الحريق الصيني، ويدفع المفكرين من أصحاب الفكر الواضح - لولاه - إلى إرباك أنفسهم بحسابات - أصعب من علم الحساب الصيني - تتعلق بهذا العامل أو ذاك أو غيره، وصلته بسعر الشاي في مكان ما. أدهشتنا الصين وأذهلتنا وحيرتنا منذ (رحلات ماركو بولو). فهي بلاد شاسعة واسعة، حاشدة بالسكان.. وصينية إلى أبعد حد. لم ندرك حتى نهاية القرن الثالث عشر أنها موجودة هناك.

وبالطبع، نحن نتاجر مع الصين، عرفنا أم لم نعرف، منذ عصر الإمبراطورية الرومانية. لكن التجارة مع الصين تبقى مصدرًا للمفاجأة والصدمة. ويبدو أن الصينيين يبيعوننا كل شيء. ولا نكاد نبيعهم شيئًا. الصين تزداد غنى وثراء بسرعة ضارية. فما الذي سيحدث لنا؟

تحتشد المقالات المذعورة عن الميزان التجاري في صحيفة نيويورك تايمز وغيرها. في عام ٢٠٠٥، بدأت أقص هذه المقالات من الصحف وأحشو بها جيوبي فبدوت مثل دمية سوف يحرقها المتظاهرون (وهذا مصير يستحقه أحيانًا الهواة الذين يكتبون عن الاقتصاد).

تزيد واردات الولايات المتحدة كثيراً على صادراتها، والسبب يعود غالبًا إلى التجارة مع الصين. أرى في أي منزل ملصق (صنع في الصين) على كل شيء باستثناء الأطفال والكلاب. ولست واثقًا من الأطفال، فعيونهم بنية وأنوفهم صغيرة!!

في يونيو ٢٠٠٥، بلغ العجز التجاري الأمريكي الربعي ١٩٥ بليون دولار. وزعمت صحيفة نيويورك تايمز أن (الخبر أثار مجددًا المخاوف من أن الاقتصاد لا يستطيع تحمل المستوى المتنامي من حجم الدين العالمي). فاستيراد سلعنا كلها من الصين، باستثناء كلاب الصيد، يعني أن المال الأمريكي يجب أن يرسل إلى الخارج لدفع الفواتير. المال سند تعهد (كمبيالة). والإقرارات الأمريكية

بالديون تتراكم وتتكوم. أشارت مقالة نيويورك تايمز إلى أن (الولايات المتحدة تقترض، في الجوهر ١ و٢ بليون دولار كل يوم لتبقي على الاقتصاد عائمًا).

ليس مهمًّا أن يكون (عجز الحساب الحالي) العالمي غير قابل للمقارنة مع الدين الخاص. فلن يأتي هو جينتاو إلى منزلي ليطالبني بإعادة جهاز الـ (دي في دي) لأنني مدين له بخمسين دولارًا.

لم تمنع هذه الحقيقة صحيفة نيويورك تايمز من العثور على شخصيات هلوعة للاستشهاد بها. فقد قال ممثل ولاية داكوتا الشمالية في مجلس الشيوخ، بايرون دورغان، إن العجز يصل إلى (مستويات خطرة تضر بمستقبل هذا البلد). وقال عضو الكونغرس عن ولاية مريلاند، بنجامين كاردين (مستخدمًا اسمًا مستعارًا لـ "المستقبل" يطلق جرس إنذار مزيف): (يثير العجز أسئلة جدية وخطرة حول قدرتنا على التحكم بمصيرنا).

وأعلنت مقالة ظهرت في (مجلة) نيويورك تايمز (في يونيو ٢٠٠٥ أيضًا) أن (مستوى منخفضًا من الهلع من أزمة الدين، وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد الأمريكي، يزداد ويرتفع). ونقل عن رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي السابق بول فولكر قوله: (لا أتذكر شبيهًا بخطورة وصعوبة هذه الظروف بمجملها). شغل فولكر منصب رئيس الاحتياطي الفيدرالي في عهد إدارة كارتر

السيئة والمثيرة للحزن. ويبدو أنه نسي ربما مدى عناد روزالين كارتر(*)، وخطورتها وصعوبة التعامل معها.

في افتتاحية لصحيفة واشنطن بوست (فبراير ٢٠٠٥) كتب كبير مراسليها للشؤون الخارجية جيم هوغلاند يقول: (تملك حفنة من البلدان الآسيوية برئاسة الصين قرابة ٧٠٪ من احتياطي النقد الأجنبي في العالم.. وهذا توازن رعب جديد: بمقدور الصين أن تركع الاقتصاد الأمريكي عبر عمليات بيع واسعة النطاق للدولار).

شعر الخبراء المحنكون بالانزعاج مما يحدث للمال الأمريكي، وما يحدث للمال الصيني أيضًا. ويبدو أن الصينيين يلحون بإصرار على أن تكون عملتهم، اليوان، أقل قيمة مما تؤكده أي نظرية أسعار شائعة الآن. لاحظت نيويورك تايمز أن (الذين ينتقدون الصين يتهمونها بتحديد سعر أقل لليوان من قيمته الحقيقية.. مما يمنح المصنعين الصينيين ميزة تنافسية غير عادلة).

وذكر عضوا مجلس الشيوخ تشارلز شومر وليندسي غراهام في افتتاحية نشرتها صحيفة نيويورك تايمز (أو ربما كتبها مساعدون مختصون في التغيرات المفاجئة للعلوم السياسية) أننا (نتيجة الإحباط من فشل الصين في اتباع الأسلوب النزيه في التجارة الحرة، عرضنا تشريعًا يفرض تعريفات جمركية على صادرات

(*) زوجة الرئيس الأمريكي التاسع والثلاثين (١٩٧٧-١٩٨١)، التي أصبحت شريكاً أساسيّاً في كل مرحلة من مراحل حياته، بدءاً بزراعة الفول السوداني، وانتهاء بالسياسة. (المترجم).

الصين إلى الولايات المتحدة إذا استمرت بيجين في الإبقاء على قيمة عملتها، اليوان، منخفضة عمداً مقابل الدولار).

فيما يتعلق بالتجارة الحرة، لا يمكن للبلدان الأخرى أن تخفض عملتها كثيرًا. الأمر يشبه الذهاب إلى وكيل عقاري في لوس أنجلوس لإبلاغه بأن (هناك منزلًا في بيفرلي هيلز سعره خمسة ملايين دولار. لكن البائعين سيقبلون خمسة ملايين بيزو مكسيكي).

حتى قراءة سريعة لـ (ثروة الأمم) سوف تهدئ من روع شومر وغراهام وهوغلاند، وبقيتهم. أو ربما لن تستطيع. فهؤلاء أعضاء في المؤسسة الأمريكية. وكان آدم سميث ناشطاً مناهضاً للمؤسسة الرسمية – وتهديداً داهماً لما تتمتع به من سلطة ومزايا. حاول سميث تحسين الوضع الاقتصادي للناس العاديين. وهذا مشروع هدام، مثلما أظهر الجزء الثالث من (ثروة الأمم) الذي تناول دمار النظام الإقطاعي. وتمثل جزء مهم من محاولة سميث الهدامة في دحض التفكير الميركانتيلي في عصره وتفكير (نيويورك تايمز)، لو استطاع رؤية المستقبل.

في الجزء الرابع من (ثروة الأمم)، كرس سميث لدحض الميركانتيليين وإسكاتهم المساحة ذاتها التي خصصها في الجزء الأول لعرض مبادئه الأساسية فيما يتعلق بتقسيم العمل وحرية التجارة دون قيود. ودفعه هجومه على المؤسسة الميركانتيلية إلى مراجعة بعض من حججه السابقة. فقد أعاد تطبيق المنطق على

موضوعات مثل الإعانات الحكومية الداعمة للصناعة المحلية: (التجارة التي لا يمكن أن تستمر إلا عن طريق المكافآت التشجيعية هي تجارة خاسرة بالضرورة)[١]. كما عرض أمثلة إضافية تثبت أن قيمة المال قيمة ذاتية، تحسبًا لفشل هيئة تحرير نيويورك تايمز في القرن الثامن عشر في فهم الأمثلة الأولى. حاول سميث جعل هذه التوكيدات المكررة مهمة لقرائه الأكثر ذكاء وإدراكًا. وفيما يتعلق بتقدير قيمة العملة، روى سميث الحكاية الآتية:

ظل الاستقصاء الأول للأسبان، بعد مرور بعض الوقت على اكتشاف أمريكا، مقتصرًا على سؤال: هل يمكن العثور على الذهب والفضة في الجوار؟.. يقول بلانو كاربينو، وهو راهب أرسله ملك فرنسا سفيرًا إلى أحد أبناء جنكيز خان الشهير، إن التتار اعتادوا سؤاله مرارًا هل يوجد وفرة من الخراف والثيران في فرنسا؟ استهدف سؤالهم الغرض ذاته الذي استهدفه سؤال الأسبان. فقد أرادوا معرفة هل البلاد غنية إلى حد تستحق فتحها. إذ تعد قطعان الماشية لدى التتار.. أدوات التجارة ومقاييس القيمة. لذلك، تتألف الثروة وفقًا لهم من قطعان الماشية، مثلما تتألف بالنسبة للأسبان من الذهب والفضة. وربما تكون فكرة التتار هي الأقرب إلى الصواب[٢].

لم يتمكن الميركانتيليون قط من إقناع أنفسهم بأن المال المخبأ في جيوبهم ليس هو المقياس الحقيقي للثروة. ولم يستطيعوا رؤية أن

(البضائع يمكن أن تخدم كثيرًا من الأغراض الأخرى فضلًا عن قدرتها المالية الشرائية، في حين لا يمكن للمال أن يخدم أي غرض آخر سوى شراء البضائع)، على حد تعبير سميث[٣].

لا بد أن يسبب المال الخارج من البلد مشكلة بغض النظر عن حجم السلع الإلكترونية الاستهلاكية، الجيدة الصنع والرخيصة السعر، التي تدخل إليه. (صحيح أن التجارة الخارجية تغني البلد، كما أظهرت التجربة، لكن لم يعرف أحد منهم الميركانتيليين تماماً كيف أو بأي أسلوب)، كما كتب سميث[٤].

اعتقد الميركانتيليون أن من الضروري تشريع السعي وراء الميزان التجاري الإيجابي، بفائض حسابه الراهن، أو تحسينه حسب رأي عضوي الكونغرس شومر وغراهام. ألا يعني ذلك أن سميث انتصر وأفحم في جدله. هنالك كثير من الأشياء الممتعة التي يمكن قراءتها في الجزء الرابع من (ثروة الأمم)، لكن الأمتع تجاوزها، لأن سميث يستحث بمهمازه حصانًا ميتًا. إلا أن ما ينطبق على أمريكا الآن هو (ليلة الأحصنة الميتة الحية).

(لا يوجد بلد تجاري في أوروبا لم يتنبأ فيه المحللون بالخراب القادم.. من الميزان التجاري الخاسر)، مثلما كتب سميث[٥]، ليجعل الأخبار الواردة في نيويورك تايمز وواشنطن بوست قديمة و(بائتة) في الواقع. أضاف: (لا شيء أكثر سخفًا من مبدأ الميزان التجاري برمته)[٦]. وكما أوضح من قبل، فإن التجارة التي تمارس

بحرية متوازنة بالتعريف. والتعريف لا يتغير لأن تاجرًا حصل على جهاز آي بود، وحصل آخر على كمبيالة.

دعونا نعترف جدلًا بأن مراكمة ديون ضخمة للحصول على أجهزة آي بود الصغيرة أمر سيئ. لكن الأسوأ عدم فعل أي شيء حيال ذلك. إن فرض الحكومة قيودًا على التجارة يعني التخلي عن حريتنا. نحن نتنازل عن مهارة صنع القرار إلى (مهارة ذلك الكائن المؤذي والمخادع، المدعو باللغة المبتذلة رجل الدولة أو السياسي، الذي توجه مشوراته التقلباتُ اللحظية للأوضاع)، حسب تعبير سميث[٧]. وكتب عن أولئك الذين يدعون في اللغة المبتذلة بهذا الاسم:

يدعي رجل الدولة الذي يحاول توجيه الناس (في القطاع الخاص) إلى الطريقة التي يجب توظيف رؤوس أموالهم عبرها.. سلطة مرجعية لا يمكن الوثوق بها لا من قبل الأشخاص فقط، بل من أي مجلس أو جمعية تشريعية من أي نوع، ولا يوجد ما هو أخطر من وضع السلطة في يدي رجل بلغ به الحمق والقِحة حد التوهم أنه مؤهل لممارستها[٨].

فضلًا عن ذلك كله، قدم سميث الحجة على أن هذا الكائن المؤذي والمخادع يضطهد الناس ويقمعهم أيضًا:

إن منع الحاذقين والأذكياء.. من فعل كل ما يمكن أن يفعلوه بكل جزء من إنتاجهم، أو من استخدام بضاعتهم

وصناعتهم وجهدهم بالطريقة التي يجدونها أكثر فائدة لهم.. هو انتهاك فاضح لأقدس حقوق البشر[٩].

إذا كان الصينيون، في هذه اللحظة، (شعب حاذق ذكي)، فما الخطأ في ذلك؟ تنبأ آدم سميث بالقدرة الصناعية الصينية (حتى وإن فشل في التنبؤ بالثورة الصناعية): (وبالتوسع في الاستقصاء، نجد أن من الطبيعي أن يتعلم الصينيون فن استخدام الآلات المستعملة في البلدان الأخرى وصنعها)[١٠]. لكن في عصر سميث، تمثلت المشكلة في مفكريهم المتعمقين، لا في مفكرينا. كتب سميث: (لا يحترم الصينيون كثيرًا التجارة الخارجية. أنتم وتجارتكم الهزيلة!! هي العبارة التي استخدمها المسؤولون الصينيون في بكين حين تحدثوا مع المبعوث الروسي السيد دي لانغ)[١١] (يبدو أنهم تمكنوا من إقناعه. فما زالت التجارة الروسية هزيلة في كل شيء باستثناء النفط، والغاز، والرؤوس النووية المسروقة).

ازدرى سميث رد الفعل التجاري المؤذي: (هؤلاء العمال.. الذين عانوا حظر جيراننا، لن يستفيدوا من حظرنا ردًّا عليهم. بل على العكس، سوف يلزمون، هم والطبقات الأخرى من مواطنينا، بدفع سعر أعلى من ذي قبل لبعض البضائع)[١٢].

وبيّن كذب الزعم القائل إن التعريفات الجمركية تحمي العمال العاديين: (إن فرض ضريبة جديدة عليهم.. ولأنهم يدفعون أصلًا

ثمنًا باهظًا للحصول على ضروريات الحياة، ومن ثم جعلهم يدفعون أيضًا ثمنًا مرتفعًا مقابل الجزء الأكبر من السلع الأخرى، سيمثل أسخف الطرق لإصلاح وضعهم)[١٣].

وفيما يتعلق بتدفق مالنا كله إلى الخارج، أظهر سميث في الجزء الثاني من (ثروة الأمم) لماذا لا يلحق ذلك الأذى بالاقتصاد: (علينا ألا نتصور أنه أرسل إلى الخارج دون سبب)[١٤]. وكان يشير إلى سبائك الذهب. فللذهب دومًا بعض القيمة، على الأقل في الذكرى السنوية للزفاف إن أردت حياة هادئة. والمال الأمريكي الذي يذهب إلى الصينيين هو عملة غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ويمكن تحويلها إلى أوراق مهملة تلقى في سلة المهملات أي وقت. ولا ينصح بالهدايا من هذا الورق حتى في الذكرى السنوية الأولى.

عبر مراكمة الدولارات والسندات الدولارية، تشتري الصين ديننا. أعلن سميث أن (المجنون وحده من لا يستخدم كل ما تحت تصرفه من مخزون، بغض النظر هل امتلكه أم اقترضه، عند وجود درجة معقولة من الأمان والضمان). وإذا اعتقد الأمريكيون أنهم يستخدمون رأس المال الموجود تحت تصرفهم كله (بالطريقة التي يجدونها أكثر فائدة لهم)، فسيكون من الجنون رفض القبول بالدين.

من الواضح أن الصينيين واثقون من أن المال الأمريكي لن يتحول إلى نفاية. وواثقون أيضًا من أن الأمريكيين يحسنون

استخدام رأس المال، وإلا لما أقرضوه لنا. وفي الحقيقة، يبدو أن ثقة العالم برمته بأمريكا تفوق ثقته بالصين. وليس ثمة تعجل في مراكمة الدين الصيني. وشركة (سميث بارني للسمسرة) لا تستحثك على شراء اليوان.

يبدو أن الكل يثق بأمريكا باستثناء صناع الرأي العام الأمريكي. إذ يشعرون بالقلق من.. في الواقع، لا أستطيع أن أعرف من قصاصات الصحف المذعورة ما السبب الدقيق بالضبط.

إذا بقي الدولار يحتفظ بقيمته الثمينة، سيبقى هذا العجز التجاري المريع. لكن إن تحول إلى نفاية لا قيمة لها، فربما يريد الصينيون شيئًا أكثر أهمية وقيمة مقابل ما يرسلونه إلينا. ربما ينبغي علينا إعطاؤهم المقاتلة (المتسللة) لنحصل على هاتف خلوي جديد مقابلها!

لو كان آدم سميث حيًّا يرزق لطلب منا أن نستفيد من عبرة حكاية اليابان في ثمانينيات القرن العشرين. فقد ظل اليابانيون يصدرون إلينا أجهزة الراديو، والتلفزيون، والمسجلات، والسيارات، وداومنا على إعطائهم المال بالمقابل. ولم يرغبوا في شيء من صنع أمريكا باستثناء أشرطة (كاسيت) أغاني مايكل جاكسون، ولم نكن نصنع حتى تلك (الكاسيتات). ومن ثم، قرروا شراء أمريكا ذاتها. ابتاعوا عمارات المكاتب، وملاعب الغولف، والفنادق. ورفعوا أسعار العقارات الأمريكية إلى أن أصاب الفقاعة ما يصيب الفقاعات

عـادة. وبحلول التسعينيات، امتلك الأمريكيـون كل أجهزة الراديو، والتلفزيـون، والمسجلات، والسيارات، وعمـارات المكاتب، وملاعب الغولف، والفنادق، ومعها المال أيضًا.

ربما سيكون الصينيون أكثر نجاحًا من اليابانيين في محاولتهم لإفقارنـا عبر إعطائنـا منتجاتهم. لكننا أحـرار في رفض العرض. وليسـت لديهم وسيلة لإكراهنا على القبـول بتجارتهم. إذ لم يشنوا حربًا علينا، مثلما شن البريطانيون حروب الأفيون عليهم، لإجبارنا على القبول بمنتجاتهم وفقًا لشروطهم (مع أن أحدهم خاض حرب أفيون معنا، مثلما نستدل مما يجري في أحياء الفقر الأمريكية).

أكـد سميـث أن الحرب أفضـل ذريعة للميركانتيليـين لتقليص الـواردات والحد من الديـن الخارجي. وربما يكـون عجز الحساب الحـالي لا معنى له من الناحية الاقتصادية، (إلا أنه يصبح مؤثرًا، كمـا يعتقدون، في البلدان.. المجبرة على خوض الحروب الخارجية، والاحتفـاظ بأساطيل وجيوش في البلـدان البعيدة. ولا يمكن القيام بذلـك، كما يقولون، إلا بإرسال المـال إلى الخارج لإنفاقه عليها؛ ولا يمكـن لأمة أن ترسل كثيرًا من المال إلى الخـارج، إلا إذا كان لديها ما يكفي منه في الداخل)[١٥].

تمثلـت السياسـة الميركانتيلية في (وضع قيود علـى الاستيراد، وتشجيع الصـادرات)[١٦]. لكـن إذا طبقنا هـذه السياسة، فسوف نفعـل بأمتنا وقت السلم ما نفعله بالعـدو وقت الحرب. فنحن نقيد

واردات العـدو زمن الحرب عبر المقاطعـة والحصار، ونشجعه على تصدير القنابل وطلقات الرصاص وقذائف المدفعية.

لا يبـدو أن مهاجمة الأنا والآخر في الوقـت ذاته طريقة ناجحة لإدارة الحـرب. ولم أعـرف أن بعضـ الأعضاء في مجلسـ الشيوخ الأمريكـي خططوا لشن حـرب على الصين. مـع أن ذلك لن يشكل مفاجـأة بالنسبة لي. ففـي إشارة إلى القوتـين العظميين في القرن الثامن عشر، بريطانيا وفرنسا، كتب سميث يقول: (لأنهما جارتان، لا بد أن تكونا بالضرورة عدوتين)[١٧]. وفي هذه الأيام، نحن جيران كلنا في القرية الكونية العالمية.

اعتقـد سميث أن على الأمة (النظـر إلى غنى جيرانها بوصفه سببًا ممكنًا وفرصة سانحة لها لاكتساب الثروة)[١٨]. لكنه لم يعتقد أن هذا الموقف يمكن أن يترسخ:

> **صممـت كل أمـة كي تنظر بعين الحسـد إلى ازدهار جميـع الأمم الأخرى التي تتاجر معهـا ورخائها، وتعد مكاسبهـا خسائر لها. والتجارة بين الأمم التي يجب أن تشـكل، مثـل التجارة بـين الأفراد، رابطـة طبيعية من الاتحاد والصداقـة، أصبحت أخصـب المصادر للخلاف والعداء**[١٩].

إذًا، ربما ينتهي المطاف بنا إلى نزاع مسلح مع الصين – حروب البضائع الإلكترونية الاستهلاكيـة، حيث تبحر الزوارق الحربية في

بحيرات مراكز التسوق. لكن حتى في حالة اندلاع الحرب، يجب ألا نقلق من امتلاك الصينيين مالنا كله. كتب سميث: (لا تعتمد الأساطيل والجيوش في تمويلها على الذهب والفضة، بل على السلع الاستهلاكية)[٢٠]. لا، لا! يجب أن نقلق. فالصينيون هم الذين يصنعون سلعنا الاستهلاكية كلها. والميزان التجاري الذي يميل لمصلحتهم دمر بنيتنا التحتية الصناعية. ليس لدينا مصانع وعمال مهرة لخوض حرب كبرى.

ومع ذلك كله، فإن أمريكا، لحظة كتابة هذه الصفحات، تخوض حربًا على أي حال. وتبين أنها حرب كبرى. لكن الحوامات الأمريكية القتالية لا تتجمع في مقاطعة غوانغدونغ.

تعتمد القوة العسكرية على النجاح الاقتصادي. ويرتكز النجاح الاقتصادي على الحرية. كتب سميث: (لا يمكن لأي تنظيم للتجارة أن يزيد حجم الصناعة الكمي في أي مجتمع.. بل يحول جزءًا منه باتجاه ما كان يجب لولاه أن يسير إليه)[٢١]. واعتمادًا على الرأسمالية، فإن تلك الصناعة ستتخذ تلك الوجهة لو كانت ستحقق مزيدًا من النجاح الاقتصادي هناك. يجب أن يسكت شومر وغراهام. إذ إن أهم توصيات آدم سميث فيما يتعلق بالسياسة العمومية لتحقيق النجاح الاقتصادي هي: (يجب على القانون أن يعهد إلى الناس بمسؤولية الاهتمام بمصالحهم.. لأنهم عمومًا أقدر على الحكم عليها وتقديرها من المشرع)[٢٢].

أعلن سميث أن الميزان التجاري السلبي لا يبطل صحة تلك القاعدة: (قد تستورد الأمة قيمة أكبر من صادراتها طوال نصف قرن.. وحتى الديون التي تراكمت عليها في التجارة مع الأمم الرئيسة الأخرى قد تزداد بالتدريج؛ ومع ذلك فإن ثروتها الحقيقية، القيمة القابلة للتبادل للإنتاج السنوي لأراضيها وعملها وجهدها، ربما تزداد أثناء المدة ذاتها بنسبة أكبر بكثير)[٢٣].

ربما يفاجأ الميركانتيليون الجدد في أمريكا بالمثال الذي استخدمه سميث لإثبات حجته:

قد تجسد حالة مستعمراتنا في أمريكا الشمالية، والتجارة التي تمارسها مع بريطانيا العظمى، قبل بدء الاضطرابات الحالية، دليلاً يثبت أن هذا الافتراض ليس مستحيلاً[٢٤].

في عام ١٧٧٦، كانت بريطانيا أقوى أمة على وجه الأرض. والسبب بسيط، كما كتب سميث: (الأمان الذي منحته القوانين في بريطانيا العظمى لكل بريطاني وحقه في التمتع بثمار جهده وعمله، سبب كاف وحده لجعل أي بلد يزدهر)[٢٥]. إن القيود المفروضة على هذا الحق - ومنها القيود على الحق في التمتع بقضاء عطلة نهاية الأسبوع متكئًا على أريكة وثيرة وبيدك جهاز التحكم عن بعد أمام شاشة تلفزيون (بلازما) من صنع الصين - لا تعزز الازدهار.

في عام ١٧٧٦، بلغت بريطانيا درجة من القوة بحيث تعذر قهرها إلا من شعب مصمم على وضع قوانين تمنحه مزيدًا من الأمان والحق في الاستمتاع بكل الثمار التي يمكنه أكلها.

٩

(ثروة الأمم)، الجزء الرابع (تابع):
آدم سميث مقابل المنظرين الأيديولوجيين
حين كانوا في مرحلة الطفولة البريئة

لم يمثل الميركانتيليون هدف سميث الوحيد. إذ يضم الجزء الرابع من (ثروة الأمم) أيضًا هجومًا مهذبًا (لكن ليس مهذبًا جدًّا) على الاقتصاديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر(*). كان سميث صديقًا لأعضاء المدرسة الاقتصادية الفرنسية. وأعجب بمؤسسها، طبيب البلاط، فرانسوا كيناي، إلى حد أنه نوى إهداءه كتاب (ثروة الأمم). لكن كيناي توفي قبل وقت قصير من موعد النشر. وربما كان ذلك أفضل نظرًا لما قاله عن الاقتصاديين الفرنسيين فيه. عبر سميث أيضًا عن احترامه لقدرات أشهر اثنين من تلامذة كيناي، آن - روبر- جاك تيرغو، الذي شغل منصب

(*) أتباع المدرسة الاقتصادية الفرنسية في القرن الثامن عشر، الذين عملوا على تطبيق المنهج العلمي على الاقتصاد، وعارضوا النظرية الميركانتيلية السائدة، وأكدوا أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى إقامة أكثر المجتمعات ازدهاراً وتمسكاً بالفضيلة. (المترجم).

المفتش المالي للملك لويس السادس عشر، وبيير - صمويل دو بونت دي نيمور، الذي أصبح مستشارًا اقتصاديًّا للحكومة إلى أن اتهم بأنه لم يكن راديكاليًّا بما يكفي.

كانت مبادئ الاقتصاديين الفرنسيين مقصرة في راديكاليتها إلى حد أنها تبدو، لأول وهلة، مشابهة لمبادئ الجمهوريين في النوادي الريفية أو المحافظين البسطاء المتصفين بضيق الأفق. إذ اعتقدوا بالملكية الخاصة، والحد الأدنى من التدخل الحكومي، وعدم التدخل البيروقراطي. نحت أحد مبشريهم الرواد، فينسنت دي غورناي - يوحنا معمدان مذهبهم الفكري - تعبير (حرية العمل) (laissez-fair). احترم الاقتصاديون الفرنسيون القانون. وحين كان لويس السادس عشر وليًّا للعهد، نصحه كيناي بأن (لا يفعل شيئًا، بل يترك القانون يأخذ مجراه) حين يصبح ملكًا. وكانت نصيحة محزنة نظرًا للقوانين التي سيصدرها اليعاقبة. لكن، مرة أخرى، حافظ الاقتصاديون الفرنسيون على شكوكهم في الديمقراطية الشعبية.

أشار الاقتصاديون الفرنسيون إلى أنفسهم باسم (الاقتصاديين)، وكانوا من أوائل طلاب الاقتصاد الذين يدعون هذا الشرف. فقط كان (الاقتصادي) يعني إلى ذلك الوقت الحصيف في التوفير البارع في الادخار والتقتير. وكانوا أيضًا أول من صاغ نظرية اقتصادية متماسكة. وافق آدم سميث على جميع

الاستنتاجات والاستقراءات الاقتصادية التي توصلوا إليها. وعلى كل ما يتعلق بالنظرية، باستثناء النظرية نفسها.

بالغ (الاقتصاديون) في تطبيق التفكير المنطقي على مفاهيم العمل (الإنتاجي) و(غير الإنتاجي). وكان التمييز بين الاثنين سخيفًا في تحليل آدم سميث اللاحق والأكثر ترويًا وعمقًا، لكنهم تهوسوا بالموضوع. وأقنعوا أنفسهم، حسب ما أوجز سميث، بأن (عمل الحرفيين والمصنعين لا يضيف أي شيء إلى قيمة الحجم السنوي الإجمالي للإنتاج الخام للأرض)، وأن (المخزن الميركانتيلي مجدب وغير منتج)[١]. ومن أجل زيادة ثروة الأمة، تمثل الزراعة وحدها العامل المهم. لكنهم قرروا أن التعدين/التنقيب عامل مساعد أيضًا. ولذلك جعلوا التنقيب جزءًا من الزراعة، كأنما بمقدور الفلاحين الفرنسيين الذين يحرثون الأرض لزراعة اللفت، أن يحفروا أعمق قليلًا للحصول على فلزات الحديد والفحم!

في رأي (الاقتصاديين)، تعد الحرف والمهن غير الزراعية (عقيمة)، لكنها في الوقت نفسه (مفيدة). ولم يقترحوا تقييد التجارة أو التصنيع. واعتقدوا، حسب سميث مرة أخرى، أن (من المستحيل أن يكون في مصلحة الملاك والمزارعين منع حرفة التجار، والمهنيين، والمصنعين، أو إحباطها بأي طريقة)[٢]. ومن ثم أدركوا أهمية التجارة والتصنيع، لكنهم لم يعترفوا بها. وهذا ما وضعهم في مستوى فهم الميركانتيليين نفسه، الذين أدركوا أن (التجارة

الخارجيـة تغنـي البلد، كما أظهـرت التجربة، لكـن لم يعرف أحد منهم تمامًا كيف أو بأي أسلوب).

دحض سميـث نظريـة الميركانتيليين على مدى عـدة صفحات مملـة. وربما أمكنه توفـير المشقة على نفسه بكلمـة واحدة مختارة بعناية. لكن (الهراء) لم يكـن كلمة حشو شائعة قبل بدايات القرن العشرين.

لكـن هنـاك شـيء آخـر لـدى (الاقتصاديـين) أقلـق سميث وأزعجه، فضلًا عن حقيقـة أنهم أخطأوا. فقد اعتقد أن الاقتصاد يتشـكل بطبيعة الإنسان. في حين اعتقـد (الاقتصاديون) أن طبيعة الإنسـان تتشـكل بواسطـة الاقتصاد. وظنـوا أن البلـدان التجارية والمصنعة يمكـن أن تغتني بالاقتصاد وحده، بالمدلول القديم للكلمة - تجميع الدخل وادخاره لإنتاج مزيد من رأس المال - في حين تغتني البلدان الزراعية بزراعة مزيد من الغذاء، ليزداد كل مواطن بدانة وسعـادة دونما حاجـة إلى التجميع والادخار. فصـل سميث تفكير (الاقتصاديين):

لذلـك، يمكـن لـلأمم، مثـل فرنسـا أو إنجلـترا، التي تضـم كثيرًا من المـلاك والمزارعين أن تغتنـي بالصناعة والإنفاق. وعلى العكس، فإن أممًا مثل هولندا وهامبورغ، تتألـف غالبًا من التجار والحرفيـين والمصنعين، لا يمكن أن تغتنـي إلا عـبر الادخـار والتقتـير والحرمـان مـن

ضروريات الحياة. ومع اختلاف مصالح الأمم وظروفها إلى هذا الحد، تختلف الشخصية المشتركة لشعوبها. في بلدان النوع الأول، تشكل الحرية والانفتاح والأخوة بين الموطنين جزءًا من تلك الشخصية المشتركة. في النوع الثاني، يشكلها ضيق الأفق، والبخل، والميول الأنانية، المعارضة للمسرات والمتع الاجتماعية كلها[٣].

الفقرة السابقة مثال نادر على سخرية آدم سميث المبطنة. فهو اسكتلندي، وما تمتعت به اسكتلندا من ازدهار دانت بفضله إلى التجار، والحرفيين، والمصنعين. وشابهت مناطقها الزراعية كلها، في التجهم والسمات الإقطاعية، ما كانت عليه الحال أثناء انتفاضة عشائر المرتفعات الشمالية (Highlands). عاش سميث في إنجلترا ست سنين ليدرس في أكسفورد. ولا يمكن وصف تجربته بأنها ممتعة ومبهجة على الصعيد الاجتماعي. جسدت فرنسا مشهدًا للحرمان والاستبداد والمؤامرات السرية، وكانت حاشدة بالانقسامات والروابط المفككة التي أدت إلى الثورة الفرنسية. في حين مثلت هولندا وهامبورغ أغنى المناطق في أوروبا، التي سكنتها طبقة من البورجوازية المرتاحة اشتهرت بعيشها الرغيد الهانئ.

رأي سميث أن (الاقتصاديين) حاصروا أنفسهم حصارًا خانقًا بالمثالية فيما يتعلق بمصلحتهم ومصلحة الآخرين. ووفقًا له (في مثال ثان على السخرية المبطنة)، اعتقد (الاقتصاديون) أن

(إقامة عدالة كاملة، وحرية تامة، هي السر البسيط الذي يضمن بأكثر الطرق فعالية وتأثيرًا أعلى درجة من الرخاء والازدهار)[٤]. لكن (إذا لم تتمكن الأمة من تحقيق الازدهار دون التمتع بالحرية الكاملة والعدالة التامة، لما استطاعت أي أمة في العالم قاطبة تحقيق الازدهار)، كما كتب[٥].

تعامل المحللون مع آدم سميث دومًا، مثله مثل (الاقتصاديين)، وكأنه صاحب نظرية اقتصادية. هنالك العديد من النظريات في (ثروة الأمم)، لكنه لم يضم منظومة نظرية أراد سميث وضعها باستثناء (النظام الواضح والبسيط للحرية الطبيعية الذي يؤسس نفسه بنفسه)[٦].

لم يكتف (الاقتصاديون) بتبني نظام نظري فقط، بل عدوه، بالطريقة التي عد الماركسيون فيما بعد الماركسية، جوهريًّا وأساسيًّا. استشهد سميث بتلميذ آخر من تلاميذ كيناي، المركيز دو ميرابو، فيما يتعلق (بالابتكارات الثلاثة العظيمة التي منحت أساسًا الاستقرار للمجتمعات السياسية)[٧]. وهذه، كما عددها المركيز، هي الكتابة، والمال، ولوحة كيناي الاقتصادية.

تمثل خطر الأنظمة النظرية (والأيديولوجية) في شيء تصدى له سميث في نظريته الخاصة في الجزء السادس من (نظرية العواطف الأخلاقية). كتب هذا القسم من الكتاب في الواقع بعد (ثروة الأمم). إذ نشر كتاب (نظرية العواطف الأخلاقية) في

عـام ١٧٥٩ حين كان سميث يدرس في جامعـة غلاسكو. لكنه نقحه عـام ١٧٨٩. بحلـول ذلك الوقـت كان قد التقى بـ (الاقتصاديين) وعـرف نظامهم المتعلـق بالاقتصاد السياسي. في الجـزء السادس المعنـون (في طبيعة الفضيلة)، حدد سميث شـر الأنظمة السياسية - عـبر الموضـوع العظيـم للعواطـف الأخلاقيـة - في الافتقـار إلى الخيـال. فابتـداع نظام سياسي نظـري يتطلب الخيـال فعلًا، لكن هناك، حسبما حاجج، جانب لا علاقة له بالمخيلة عند وضعه موضع التطبيق العملي:

> **في بعض الأحيـان، نبـدو، وفقًـا لمعنى معـين من روح النظـام، كأننـا نقـدر قيمـة الوسيلـة أكـثر مـن الغاية، ونتشـوق لتشجيع السعادة بـين إخواننا البشر، بدلًا من تكميل نظـام بديع ومرتب وتحسينـه، دون أي إحساس أو شعور مباشر بما يعانونه أو يستمتعون به**[٨].

يمكـن للمنظرين، كما كتب سميث، أن (يثملوا بالجمال المتخيل لهذا النظام المثـالي)[٩]، إلى أن تفسد (تلك الروح العامة المؤسسة على حب الإنسانية)[١٠] بروح النظام الذي (يهيجها حتى إلى درجة جنون التطرف والتعصب)[١١].

اتصـف (الاقتصاديون) بالاعتـدال، وصفاء النية، والرغبة في المساعـدة، والبعـد عن التسبـب في أي ضرر. لكـن غرست في تربة نظامهم المتكلف المغالي في المنهجية، وفي فكرتهم القائمة على قدرة

الأنظمة المصطنعة والمتكلفة على تغيير البشر، بذور مئة مليون جريمة وجريمة. وستؤدي عقائدهم الحمقاء حول الأرض الزراعية إلى الفظائع الاستعمارية التي ارتكبت في الحقبة الفيكتورية (١٨٤٠-١٩٠٠ تقريباً)، وتساعد مجهود قيصر المانيا في الحرب العالمية الأولى، والفوهرر في الثانية، وتدمير ستالين لأوكرانيا، وتجويع ماو للصين. في القرنين اللاحقين على ظهور (الاقتصاديين)، سيتجاوز عدد القتلى نتيجة تجاوزات النظرية وغلوها ضحايا تجاوزات اللاهوت وغلوائه في القرون السابقة كلها (من الجدير بالذكر في هذا السياق أن ابن المركيز الاقتصادي المعتدل كان خطيب الثورة الفرنسية المفوه وصاحب المزاج الناري الشهير، ميرابو).

قبل أن يجرب العالم الحكم الشمولي التوتاليتاري، عبر سميث بحسه المستقبلي عن ازدرائه واحتقاره:

يميل رجل النظام.. إلى الخيلاء والغرور؛ وكثيرًا ما تسحره خطته المثالية للحكم بحيث يعجز عن الانحراف ولو قليلًا عن أي جزء منها.. ويبدو أنه يتخيل أن باستطاعته ترتيب الأعضاء المختلفين في المجتمع الواسع بالسهولة التي ترتب بها اليد وتحرك القطع المختلفة على لوح الشطرنج[١٢].

يبدو أن الأسلاك الشائكة مطلوبة دومًا للحفاظ على أحجار الشطرنج في مربعاتها!

كثيرًا ما يُقرأ الجزء السادس من (نظرية العواطف..) بوصفه إشارة إلى مشرعي الدستور في الجمعية العامة أثناء الأيام المبكرة من الثورة الفرنسية، لا إلى (الاقتصاديين). فقد أدى ممثلو الشعب القسم في ملعب التنس في ٢٠ يونيو ١٧٨٩(*). ومن المفترض أن تنقيحات كتاب (نظرية العواطف..) قد أرسلت إلى الناشر في الشهر نفسه. وبافتراض أن سميث تأخر في استكمال المخطوط، مثلما يفعل المؤلفون أحيانًا، توفر وقت كاف للاعتقاد بصحة القراءتين كلتيهما للجزء السادس.

لكن إذا كان سميث ينتقد الثورة الفرنسية، إلا أنه لم يعلم قط مدى صوابية انتقاده. فقد توفي في يوليو ١٧٩٠، قبل أن يقطع رأسا الملك والملكة بالمقصلة (١٧٩٢)، ويبدأ عصر الإرهاب (مارس ١٧٩٣- يوليو ١٧٩٤). ولم تتضح له البشاعة الكاملة للأيديولوجية العلمانية. إذ كانت النزاعات على (مكان) - على الأرض أو في السماء - لا تزال تمثل الهم المقلق الرئيس للمراقبين والمحللين السياسيين العاقلين في القرن الثامن عشر.

أمكن لسميث اتخاذ موقف حيادي من الأنظمة السياسية النظرية، فأعلن، دون أن يعلم مسبقًا بعصبة الأمم أو النازية، أن (من الممكن الانتفاع حتى من أضعفها وأسوئها)[١٣].

(*) رداً على الأزمة المالية، اجتمع ممثلو الشعب الفرنسي في ملعب تنس في فرساي، وأقسموا على عدم التفرق قبل كتابة دستور فرنسي جديد. (المترجم).

كان سميث صارماً وحاداً في معارضته للمدرسة الاقتصادية الفرنسية، ورقيقًا ولطيفًا مع (الاقتصاديين) من أتباعها. في (ثروة الأمم)، دعا نظريتهم (أقرب مقاربة إلى الحقيقة ربما نشرت عن موضوع الاقتصاد السياسي)[١٥] (بالطبع، ما زالت مقاربته هو في انتظار النشر).

لحسن الحظ أن مقاربته للحقيقة كانت أقرب. إذ كان (ثروة الأمم) تشخيصًا لا تنظيرًا. وخلا معظمه من الأفكار التجريدية المثالية التي يقتل في سبيلها المناضلون ويردى من أجلها المكافحون. فمن الصعب تصور جماعة غاضبة من الغوغاء تهاجم متاريس الشرطة وتصرخ بشعارات عن: (التحسن في قوى العمل الإنتاجية، والترتيب الذي يحكم التوزيع الطبيعي لنتاجها على الناس على اختلاف مراتبهم!!).

كان يجب على سميث انتقاد (الاقتصاديين) بأسلوب أشد قسوة، واتباع خطى صديقه ديفيد هيوم، الذي أراد أن (يصعقهم، ويسحقهم، ويقصفهم، ويحولهم إلى غبار ورماد)[١٦].

١٠

آدم سميث: العم الهولندي المؤسس لأمريكا

لم يعش آدم سميث ليرى ثمار الثورة الفرنسية. لكنه شهد ثورة من نوع مختلف اختلافًا كبيرًا: (عندما يصبح، في مسار الحياة الإنسانية، من الضروري لشعب حل الروابط السياسية التي وصلته بشعب آخر..). لم تكن هذه ثورة حقيقية على الإطلاق. بل مجرد تفجر محلي عنيف للأحداث بين مواطنين إنجليز أحرار. لكنه سيغير الحياة الإنسانية أكثر من كل الثورات الراديكالية المتعصبة التي ستأتي لاحقًا، كما أمل الناس.

كان آدم سميث مهتمّاً بالمستعمرات الأمريكية (والاضطرابات الراهنة) هناك. ويضم فهرس (ثروة الأمم) أكثر من مئة بند تحت عنوان (أمريكا). كما يكرس سميث فصلًا مطولًا في الجزء الرابع لفلسفة المستعمرات السياسية عمومًا وأسباب التمرد في ثلاث

عشرة مستعمرة على وجه الخصوص. وفي الجزء الخامس؛ حيث درست طرائق الحكم ووسائله وأدواته، يعود سميث إلى الموضوع. في حين كرست الصفحات الأخيرة من الكتاب لاستقصاء مفصل لإمبراطورية بريطانيا الاستعمارية.

يجب أن نقول شيئًا عن استعمال سميث لكلمة (إمبراطورية). من المؤسف لتاريخ المعنى اللغوي أننا ندين بفضل التعريف الحالي لـ (الإمبريالية) إلى لينين. فنتيجة إحباطه من استمرار فشل الرأسمالية في إفقار طبقتها العاملة (البروليتاريا) ثم انهيارها، قرر لينين أن الرأسمالية (تحولت إلى إمبريالية)[١] كي (تنهب العالم بأسره)[٢]، بدلًا من مجرد الطبقة العاملة المحلية.

الاسم الذي أطلقه سميث على ذلك كان الميركانتيلية. كان ضليعًا في اللاتينية، مثل قرّائه. في اللاتينية، تعني كلمة / imperator/ (إمبراطور) ببساطة شاغل منصب رئيس القيادة العسكرية. ثم أصبح في الجمهورية الرومانية لقبًا شرفيًّا، أسبغ على الجنرال المنتصر عبر استحسان أداء جنوده. وكان من المفترض بالإمبراطورية الرومانية، كما فُهمت أصلًا، أن يحكمها (إمبراطور imperator) لا ملك (Rex). قبل يوليوس قيصر تعيينه إمبراطورًا، لكنه رفض توريث المنصب مثل الملك. ولم تكن (إمبراطوريات الشر) قد وجدت بعد في زمن سميث، باستثناء إمبراطوريتين اثنتين في طور الانحطاط والعجز، هما الإمبراطورية الصينية

والإمبراطورية الرومانية المقدسة. وكان سميث حرًا في استخدام تعبير (إمبراطورية) بمعنى مجازي حيادي وحتى متفائل، مثلما فعل صديقه ديفيد هيوم في مقالته (المرتاب): (إمبراطورية الفلسفة تنطبق على قلة قليلة)[٣].

على الرغم من أن سميث لم يكن متفائلًا فلسفيًّا بالإمبراطورية البريطانية، خصوصًا المستعمرات الأمريكية منها، إلا أن الطبقات الحاكمة، كما حذر، يجب إما أن تفهم الطبيعة الصحيحة لإقامة إمبراطورية في أمريكا الشمالية، أو تعاني العواقب (في حالة الانفصال التام عن بريطانيا العظمى.. التي تبدو مرجحة جدًا)[٤].

عُدَّ سميث خبيرًا عارفًا بشؤون أمريكا إلى حد أن الحكومة البريطانية طلبت نصحه ومشورته عام ١٧٧٨. فقد استسلم الجنرال جون برغوين في ساراتوغا في الخريف السابق، ولم تكن الحرب الأمريكية تسير على ما يرام. كتب سميث مذكرة مفصلة إلى عضو حكومة اللورد فريدريك نورث، الكسندر ويدربيرن، الذي كان صديقًا لسميث طوال ثلاثين سنة.

لم يكتشف المؤرخون هذه الوثيقة حتى ثلاثينيات القرن العشرين. وبحلول الوقت الذي رأت فيه النور، بدت تعليقات سميث أكثر صلة ببريطانيا الضعيفة العاجزة في القرن العشرين، مقارنة ببريطانيا القادرة المحنكة في القرن الثامن عشر:

الحكومة التي لم تكن قادرة على فرض احترامها على الناس، في أوقات السلم الراسخ، وأعلى درجات الرخاء والازدهار العام، حين لا يملكون أي ذريعة للشكوى؛ يجب أن تخشى غضبهم وسخطهم في أوقات الخزي والعار والكوارث الفاجعة.. التي تقطع أوصال الإمبراطورية[٥].

ربما يكون (الغضب والسخط) على الطبقات الحاكمة تفسيرًا صحيحًا للسبب الذي جعل بريطانيا، المخبر الأصيل لنظام الحرية الطبيعية الواضحة والبسيطة، تعلق بشباك الاشتراكية الإشكالية التي لم تخلص نفسها من خيوطها بعد. لكن تجربة مختبر أكبر على وشك أن تجري على الطرف الآخر من المحيط.

توقع سميث - لويدربيرن - أن يرفض الأمريكيون نوع المصالحة مع الوطن الأم الذي اقترحه إدموند بيرك عام ١٧٧٥. كما توقع أن تخسر بريطانيا الحرب الأمريكية إذا استمرت في خوضها، حتى لو انتصرت: (من الطبيعي أن تشكل حكومة عسكرية هناك؛ وسيظل الأمريكيون، على مدى أكثر من قرن قادم، على استعداد دومًا لحمل السلاح لإسقاطها)[٦]. وتنبأ بنتائج الحرب: (إخضاع أو فتح جزء، جزء فقط، من أمريكا، يبدو.. مرجحًا على الأغلب)[٧]. أي أن بريطانيا ستحتفظ بكندا. توقع أيضًا عاقبة النتيجة: (لكن التشابه في اللغة والأساليب والسلوك الاجتماعي سوف يدفع الأمريكيين في أغلب الحالات إلى تفضيل التحالف معنا على التحالف مع أي أمة أخرى)[٨].

لم تدخل أي من هذه التوقعات السرور على قلب سميث باستثناء التوقع الأخير. لكنه تبنى رأيًا حياديًّا وباردًا - ربما موقف (المراقب الحيادي) - تجاه النزاع.

في (ثروة الأمم) عبر سميث عن اعتراضات أخلاقية ومنفعية على ما يدعوه مفكرونا المعاصرون، الأكثر تظاهرًا وادعاء بالأخلاق (والأقل نفعًا) بالاستعمار:

> **يبدو أن الحمق والظلم هما المبدآن اللذان سادا المشروع الأول لتأسيس هذه المستعمرات وحددا وجهته؛ حمق البحث المحموم عن مناجم الذهب والفضة، وظلم الرغبة الجارفة بامتلاك بلد استقبل سكانه الأصليون، الذين لا يسببون أي أذى، أوائل المغامرين بالترحاب واللطف والكرم، فضلاً عن عدم إلحاق الضرر بسكان أوروبا[٩].**

لم يكن سميث حداثيًّا في تطبيق التعبير الازدرائي، (لا يسببون أي أذى)، على السكان الأصليين، وبالغ في ذلك في آرائه عن العظمة الحالية لمستعمرات أمريكا[١٠]، التي عدّها تحسنًا مقارنة بالأوضاع التي سبقت وصول كولمبوس، على الرغم من (الظلم الهمجي للأوروبيين.. وما أحدثوه من دمار وخراب في هذه البلدان المنكودة)[١١]. لم يكن سميث حداثيًّا أيضًا حين نسب فضل المنجزات الاستعمارية إلى الحضارة الغربية، بدلاً من قبيلة بوكاهونتاس مثلًا: (تدين المستعمرات بالفضل إلى.. أوروبا على التعليم والآراء العظيمة

لمؤسسيها المتميزين بالنشاط والفاعلية وروح المبادرة والمغامرة)[١٢]. لكن سميث نسب للحضارة الغربية أيضًا فضلًا سلبيًّا وإيجابيًّا في آن: (لم تكن الحكمة والسياسة وراء تحول أمريكا إلى بلاد مأهولة ومتحضرة، بل ما سببته الحكومات الأوروبية من فوضى وظلم)[١٣]. أما الافتقار إلى الفرص داخل الوطن الأم فهو الذي أدى إلى نمو المستعمرات وليس وفرة الفرص خارجه.

انتقد سميث الحكومة البريطانية بسبب (دناءة المصالح الضيقة للنظام الميركانتيلي وخبثها)[١٤]، حيث مثلت قيوده التجارية (شارات وقحة للعبودية)[١٥] فرضت على الأمريكيين دون (أي سبب وجيه، من قبل التجار والمصنعين في الوطن الأم بكل ما اتسموا به من غيرة وحسد لا مبرر لهما)[١٦].

اجتاح سميث غضب شديد من القيود التجارية المفروضة على المستعمرات الأمريكية إلى حد أنه انهمك، على غير عادته، في شكوى مطولة من التنديد العنيف والانتقاد القاسي لـ (أمته المؤلفة من أصحاب المتاجر).

نسب الطعن في بريطانيا وتلطيخ سمعتها بوصفها ليست أكثر من أمة من أصحاب المتاجر، إلى الكورسيكي القصير (نابليون) الذي سرعان ما سيسبب لبريطانيا مصاعب أكبر ومشكلات أخطر من الأمريكيين. لكنها جملة شاعت وانتشرت واستخدمت لوصف أي أمة تجارية. وزعم أن لويس الخامس عشر قالها عن الهولنديين.

لنلاحظ أن سميث لم يعتقد قط أن زعماء بلده ارتقوا إلى مستوى أصحاب المتاجر:

إن إقامة إمبراطورية عظيمة من أجل هدف وحيد هو تنشئة شعب من الزبائن، قد تبدو للوهلة الأولى مشروعًا لا يناسب إلا أمة من أصحاب المتاجر. لكنه مشروع لا يلائم على العموم أمة من أصحاب المتاجر، بل يناسب أمة تتأثر حكومتها بأصحاب المتاجر إلى أبعد حد. أمثال رجال الدولة هؤلاء، وهؤلاء وحدهم، قادرون على تخيل أنهم سيجدون بعض الفائدة في استخدام دماء إخوانهم المواطنين وثروتهم، لتأسيس مثل هذه الإمبراطورية والحفاظ عليها. قل لأحد أصحاب المتاجر، بعني عقارًا جيدًا، وسوف أشتري دومًا ملابسي من متجرك، حتى وإن كان الثمن أغلى من ذلك الذي تعرضه متاجر أخرى؛ لن تجده متحمسًا لقبول اقتراحك. لكن إذا ابتاع لك شخص آخر مثل هذا العقار، سيلتزم صاحب المتجر أمام داعمك المالي إذا فرض عليك شراء ملابسك كلها من متجره. هكذا يمضي سميث على مدى صفحتين اثنتين إلى أن ينتهي الانتقاد المرير بنوع من الإحباط والغضب لذلك كله، لا تنال بريطانيا شيئًا، تحت مظلة نظام الإدارة الحالي، سوى الخسارة من الهيمنة التي تمارسها على مستعمراتها[١٧].

لكن إلهام هذا الخطاب الاتهامي الانتقادي كان الشيء الوحيد المتعلق بالثورة الأمريكية الذي وجده سميث ملهمًا. إذ يثيرنا، نحن

الأمريكيين، التفكير السياسي لآبائنا الوطنيين. لكن سميث لم يكن يتأثر به.

كان سميث مثاليًّا، لكنه لم يمتلك الإيمان الرومانتيكي بالأفكار النظرية المحضة، الإيمان الذي بدأ يتشكل في فرنسا، وفي أمريكا أيضًا. لم يجد الأفكار مهمة إلى حد أنه إذا رأى شيئًا جيدًا يفكر آليًّا بأنه نتيجة لفكرة جيدة. فمشيئة الله تتحقق بطريقة غامضة لا نفهمها، فضلًا عن أهالي ماساتشوستس.

انتقد سميث المستوطنين من سكان المستعمرات. ولم يعدهم وطنيين أصيلين بل عصبة من الطماعين الأنانيين: (لم يسهم سكان المستعمرات إلى الآن بأي شيء للدفاع عن وطنهم الأم، أو دعم حكومته المدنية. بل على العكس، تمتعوا بالحماية إلى الآن على حساب وطنهم الأم)[١٨].

في المذكرة التي رفعها سميث إلى ويدربيرن، أنكر ما اتصف به توماس جيفرسون، وجيمس ماديسون، والكسندر هاملتون، وتوماس بين وغيرهم من ذكاء وألمعية، بجملة واحدة: (في تمجيدهم الراهن للولاء المشترك، من المستبعد أن توافق العقول المتقرحة للأمريكيين على أي اتحاد حتى وفقًا لأفضل الشروط لمصلحتهم)[١٩].

اكتشف سميث أن الدوافع الأنانية العادية – (ليست أضعف جانب من جوانب الطبيعة البشرية) – تكمن خلف المثالية الثورية الأمريكية. في (ثروة الأمم)، فضح زيف الآباء المؤسسين:

الأشخاص الذين يحكمون الآن قرارات ما يدعونه بالكونغرس القاري، يشعرون في أنفسهم هذه اللحظة بدرجة من الأهمية التي نادرًا ما يشعر بها أعظم المواطنين في أوروبا. تحول أصحاب المتاجر، والتجار، والمحامون، إلى رجال دولة ومشرعين، ويُستخدمون في مخطط مدبر لتشكيل حكم جديد[٢٠].

لم يعد سميث هذا النوع الجديد من الحكم فرصة سانحة للبشرية لتحقيق منظومة رائعة من المثل الاجتماعية الجديدة. فقد رأى أمريكا إشكالية من الناحية العملية. وربما من المفيد لنا، نحن الأمريكيين، أكثر الشعوب تمتعًا بالمهارة العملية، الانتباه لوجهة نظر سميث عن الثورة الأمريكية. وربما نتخلى عن الزخارف المثالية، وننظر إلى المرآة السياسية، ونرى أنفسنا على حقيقتنا، ونبحث عن حل عملي.

حتى في أيام النشاط المحموم التي أدت إلى إعلان الاستقلال هنالك جانب عادي ومبتذل وتجاري في الثورة الأمريكية. لم يفجر الثورة الفرنسية نزاع تافه على الرسوم الجمركية. إذ لم يكن الثوار المتطرفون من تجار الطبقة الوسطى المغامرين مثل بول ريفير(*) وصمويل آدم(**). ولم يعتمر اليعاقبة قبعات مريشة لتنظيم وقفة احتجاجية تجارية. ولو كانت هناك (حفلة شاي في باريس)(***)

(*) (١٧٣٥-١٨١٨): صائغ فضيات ووطني أمريكي متحمس، اشتهر برحلته على حصانه (في ١٨/٤/١٧٧٥) لتحذير سكان مستعمرة ماساتشوستس من قدوم الجنود البريطانيين. (المترجم).

(**) (١٧٢٢-١٨٠٣): رجل دولة من قادة الثورة الأمريكية. (المترجم).

(***) احتجاجاً على الضريبة التي فرضها التاج البريطاني على الشاي المستورد، قامت جماعة من المستوطنين الأمريكيين، بقيادة صمويل أدامز (١٦/١٢/١٧٧٣) بإلقاء حمولة ثلاث سفن بريطانية من الشاي في مياه خليج بوسطن. (المترجم).

لما ألقى الثوار الفرنسيون الشاي في البحر، بل لقطعوا رأس كل من صادفوه في طريقهم، ثم رؤوس بعضهم بعضًا. لم تستخدم المقصلة في أمريكا قط.

وجد سميث حلّاً عمليّاً لمشكلة أمريكا العملية – الخروج من هناك. (على بريطانيا العظمى التخلي طوعًا عن السلطة على مستعمراتها، وتركها تنتخب قضاتها، وتطبق قوانينها، وتقرر الحرب أو السلم كما ترى ذلك مناسبًا.. ربما تتخلص منها.. لمصلحتنا في الحرب وفي التجارة، وبدلًا من الفوضى والاضطراب والمواطنين غير الموالين، تصبح أخلص حلفائنا وأكثرهم تعاطفًا وسخاء)[٢١] (مع أن نصيحة سميث لم تجد آذانًا صاغية، لكن تبين أن أمريكا ستكون كذلك، باستثناء ما حدث عام ١٨١٢، وأثناء الحرب الأهلية، وحين كنا على الحياد تجاه المانيا بين عامي ١٩١٣-١٩١٩، وفي ثلاثينيات القرن العشرين، وفي أزمة السويس، وفي أي وقت تظهر فيه مشكلة أيرلندا).

لم يعتقد سميث أن هذا الحل العملي عملي بالفعل. فقد سماه (إجراء لم ولن تتبناه أي أمة في العالم)[٢٢]. وما زالت مدركاته وآراؤه عن سبب مطلب (السلام الآن) التي تقع دومًا على آذان صماء، صالحة اليوم. وصف سميث بدقة الواقع السياسي في التيبت، والشيشان، والضفة الغربية، وربما بغداد للأسف:

لم تتنازل أمة طوعًا قط عن الهيمنة على أي مقاطعة، مهما سبب حكمها من مشكلات.. وتصيب

مثل هذه التضحيات، التي قد تبدو مرارًا ضرورية للمصلحة، كبرياء أي أمة بالخزي وعزتها بالعار، وما هو أشد عاقبة أنها تناقض دومًا المصلحة الخاصة للجزء الحاكم منها، الذي سيفتقر إلى الثقة والربح، ويحرم من عديد من الفرص لاكتساب الثروة والتميز، نتيجة حيازة المقاطعة الأشد اضطرابًا وفوضى، ونادراً ما تفيد المقاطعة غير المربحة الأغلبية العظمى من الناس[٢٣].

وجد آدم سميث حلًا آخر للمشكلة الأمريكية لكنه أقل احتمالًا للتطبيق العملي، وهو الاندماج مع بريطانيا العظمى. كان بنجامين فرانكلين قد اقترح مثل هذه الفكرة في خمسينيات القرن الثامن عشر، لكن النفوس كانت أكثر هدوءاً والمزاج العام أكثر اتزانًا. شعر على ما يبدو أنه الشخص الوحيد المؤيد لها. وأبلغ ويدربيرن بأن التكتل السياسي (ليس له مؤيد واحد.. إذا استثنيت هنا وهناك فيلسوفًا منعزلًا مثلي)[٢٤].

مع ذلك كله، كتب سميث في (ثروة الأمم) يقول إنه اعتقد أن جعل أمريكا جزءًا من بريطانيا العظمى (يمكن أن يعد في أسوأ الحالات يوتوبيا مدينة فاضلة جديدة، أقل إمتاعًا بالتأكيد، لكن أكثر عبثًا وعقمًا ووهمًا وخرافة من القديمة)[٢٥]. واستشهد في العمل نفسه بالقصة المتخيلة التي سخر منها سابقًا. ثمة شيء في أمريكا، مبتذل مثل المكان وسكانه، يجعل الناس يحلمون. أبلغ سميث ويدربيرن أن (الخطة.. تهتم بالتأكيد بازدهار الإمبراطورية

ورخائها وعظمتها وديمومتها)[٢٦]. وقدم الحجة على مزايا الاتحاد الأنجلو - أمريكي في الجزء الرابع من (ثروة الأمم)، ثم في الجزء الخامس، عبر مجموعة من الإشارات إلى الموضوع بلغ عددها الإجمالي عشرًا. واعتقد أن مفهومه يمكن توسيعه ليشمل (جميع مقاطعات الإمبراطورية التي يقطنها سكان إما من أصول بريطانية أو أوروبية)[٢٧] (ولكيلا يبدو مفهومًا عنصريًّا، فضل أن يشمل الأيرلنديين). بل رأى مسبقًا، دون أن يغمز بعينه، العلاقة المستقبلية الجامعة بين بوش وبلير:

على مدى أكثر من قرن بقليل، ربما تجاوز إنتاج أمريكا المال المجبى بالضرائب البريطانية. ومن ثم فإن من الطبيعي أن ينتقل مركز قوة الإمبراطورية إلى ذلك الجزء من الإمبراطورية الأكثر إسهامًا في الدفاع والدعم من الكل[٢٨].

لو أثر حلم سميث عاجلًا، في عام ١٧٧٦، بدلاً من آجلاً، في حرب العراق، لكان العالم الذي نعيش فيه مختلفًا. وربما لم يشهد الحرب الأهلية، ولا الحربين العالميتين، ولا الحرب الباردة، ولما دس الاتحاد الأوروبي أنفه الفضولي في كل شيء. من ناحية أخرى، ربما ظهرت عشرة آلاف بلفاست(*) حيث (من الطبيعي أن تشكل حكومة عسكرية)، وحيث يكون الملايين (على استعداد دومًا لحمل السلاح لإسقاطها).

(*) عاصمة أيرلندا الشمالية. (المترجم).

في واقع الأمر، نحن نعيش في عالم مختلف على أي حال. ومن اللافت أن سميث لم يحلم بأمريكا التي تحققت فعلًا. وسوف تثبت الولايات المتحدة فرضيته الأساسية: تعتمد الثروة على تقسيم العمل؛ ويرتكز تقسيم العمل على التجارة؛ وتقوم التجارة على الحرية الطبيعية؛ لذلك كله، فإن الحرية = الثروة.

قدمت الولايات المتحدة دحضًا محرجًا للدليل. ما الذي سيجده علماء الآثار في المستقبل البعيد في آثار الإمبراطورية الأمريكية؟ سوف ينقبون ليجدوا سيارات فارهة تمنعها ضخامة حجمها من التحرك. ولا بد أنها كانت تستخدم لأغراض لها علاقة بالمراسم الاحتفالية والمظاهر الخداعة. فضلًا عن أن أطلال برك السباحة المنتشرة في كل مكان، والأنواع التي تنأى عن الحصر من الأحذية الخفيفة، وبقايا منافذ بيع الوجبات السريعة التي يفوق عددها عدد السكان في القرن العشرين حسب التقديرات كلها، سوف تقنع العلماء والباحثين في القرن الحادي والثلاثين بأننا كنا مخلوقات برمائية تسير على ست أرجل، وعبدت الأطعمة الدهنية وهي في السيارات.

لكن آدم سميث كان رجلًا عمليًّا ولم يحلم بالأشياء السخيفة غير القابلة للتحقق. ونظرًا لأننا، نحن الأمريكيين، نتمتع بالمهارة العملية، يجب علينا ليس فقط فهم ما قاله سميث عن ثورتنا، بل ما قاله عن الوضع الذي ستفضي إليه الثورة في نهاية المطاف: إمبراطورية شبيهة بالإمبراطورية البريطانية.

يمكن للانتقاد العنيف الذي وجهه آدم سميث للمستعمرين والإمبرياليين البريطانيين أن يوجه إلى كل من ينوي الاستفادة والتربح من الإمبراطورية. ولا يهم إذا كان المكسب المأمول ديمقراطية مبتذلة وفظة، أو نبيلة وراقية، أو ازدهارًا تجاريًّا. فالإمبراطورية الناجحة ليست مصفوفة من الدول الاتكالية الخانعة والعميلة واللجوجة في السؤال، ولا مناطق نائية تخضع بالرشوة أو القوة. كتب سميث يقول: (ربما يمكن اعتبارها ملحقات ثانوية، نوعًا من عربات الخيل المبهرجة المتألقة للإمبراطورية)[٢٩].

اعتقد سميث أن أخطاء السياسة الإمبراطورية البريطانية فاحشة وخطرة على الأفراد إلى حد أن إدانتها الشديدة شكلت الفقرة الأخيرة من (ثروة الأمم):

(عمل حكام بريطانيا العظمى طوال أكثر من قرن مضى على تسلية الناس بتخيل أن لديهم إمبراطورية عظيمة على الجانب الغربي من الأطلسي. لكن الإمبراطورية وجدت حتى تاريخه في المخيلة فقط. ولم تكن إمبراطورية، بل مشروع لإمبراطورية؛ لا منجم ذهب، بل مشروع لمنجم ذهب.. ومن المؤكد أن الوقت قد أزف كي يدرك حكامنا أن هذا مجرد حلم ذهبي، ورطوا أنفسهم وربما شعبهم فيه؛ أو يجب أن يستيقظوا هم أنفسهم منه، ويسعوا لإيقاظ شعبهم.

وإذا كان من المتعذر استكمال المشروع، يجب التخلي عنه.. يجب على بريطانيا العظمى أن تحرر نفسها من عبء تكلفة الدفاع عن تلك المقاطعات زمن الحرب، ودعم أي جزء من مؤسساتها المدنية أو العسكرية زمن السلم، وتسعى إلى تكييف آرائها ومخططاتها المستقبلية لتناسب ظروفها الحقيقية والواقعية القائمة)[٣٠].

١١

(ثروة الأمم)، الجزء الخامس،
(في عوائد الملك أو الأمة): آدم سميث، خبير السياسة

كان سميث إنساناً من لحم ودم، وتبدى ذلك بأوضح صورة في الجزء الخامس من (ثروة الأمم). لا يمكن لأحد مقاومة تقديم النصيحة والمشورة. وبوصفه (فيلسوفاً منعزلاً)، كانت نصيحته مفيدة ومشورته صادقة. طبق ذكاءه اللماح وأفكاره السامية على قضايا سياسية كبرى مثل الحرب في أمريكا. لكنه في الجزء الخامس طبق أيضًا أفكاره الذكية على القضايا السياسية العادية والمبتذلة. واستسلم لإغراء النزول إلى سفح جبل الأولمب.

ما كان يجب على مفكر بعمق آدم سميث توريط نفسه في فخ التفاصيل البيروقراطية للسياسة العامة. في (نظرية العواطف الأخلاقية)، حذر من المفكرين (الذين يختزلون مبادئهم إلى مجرد.. نظام تقني من التعريفات والتفريعات والتقسيمات المصطنعة)[1].

ودعا ذلك (واحدًا من أيسر العوامل الفعالة ربما لإطفاء جذوة الحس السليم في أي عقيدة أخلاقية أو ميتافيزيقية)[٢].

خاطر سميث بالتحول إلى (حكيم محاصر بإسار غروره المتباهي)، مثل جيمس كارفيل، أو كارل روف، أو أنثوني غيدنز. في الجزء الرابع، وفي موضوع المستعمرات الأسبانية مقابل المستعمرات البريطانية، عانى سميث الحماقة المركزية المميزة للمستشار السياسي، الحماقة ذاتها التي اكتشفها في الاقتصاديين الفرنسيين: (ما يشكل شخصية كل أمة هو طبيعة حكومتها)[٣]. بحلول منتصف الجزء الخامس، كان سميث يحاضر مثل خبير مطلع على خبايا السياسة في واشنطن أصابه الملل بعد يوم حافل بالأزمات السياسية المهمة والعابرة التي يغرم بها أمثاله من المطلعين:

فمع أن الإدارة والحث والإقناع تعد دومًا أكثر وسائل الحكم سهولة وأمانًا، مثلما تعد القوة والعنف أسوأها وأخطرها، لكن يبدو أنهما يجسدان الطبيعة المتغطرسة لكل من يزدري الوسيلة الناجعة، باستثناء الوضع الذي يعجز فيه عن/أو لا يجرؤ على استخدام الوسيلة السيئة[٤].

من المحزن أن نكتشف أن القضايا السياسية العادية والمبتذلة في زمن سميث هي نفسها التي تواجهنا اليوم: القانون والنظام، الهبات السياسية للمحازبين والأزلام، إخفاقات النظام التعليمي،

تدخل الديـن في السياسة، القانون الضريبي المعقد والمتحيز، زيادة الدين القومي، الإنفاق الدفاعي المنفلت. بعد قرنين وربع القرن من الإشكاليـات المستعصية في هذه السياسة، يبـدو أن الأمور ما زالت مستعصية على الحل.

إذا تصالحنـا مع هـذه المشكلات المستعصيـة، يمكن أن تنتفي الحاجة إلى هذا العدد الهائل من المستشارين السياسيين، والمعلقين المفوهـين، والخبراء المحنكين. ويمكن أن يفسـح المجال في صحيفة نيويـورك تايمـز لمزيد من الإعلانـات الدعائية للملابـس النسائية الداخليـة. ويمكن استبـدال الأحاديث التلفزيونيـة المملة التي تدور حـول السياسة الحزبية صباح كل يوم أحـد بإعادة مسلسل (قلص مدى حماسك). وإذا ما أردنا الحصول على رأي عن بعض القضايا الملحـة، يمكننا قـراءة الجزء الثالث من (ثـروة الأمم) والتبحر في ألفاظ آدم سميث المختلطة والمشوشة وفقراته المطولة والمملة.

في تكلفة العدالة:

على الرغم مـن عنوان هذا القسم، إلا أن سميث لم يقل الكثير عـن تكلفـة العدالـة باستثناء أنهـا باهظة. (لكـن العدالة لم تمنح مجانًـا في الواقع في أي بلد)[٥]، مثلمـا كتب، وهو يضيف مزيدًا من البريـق والاحـترام إلى تعليق الممثـل والمتهم بارتـكاب جريمة قتل، روبرت بليك، الذي قال إنه (بريء إلى أن يثبت إفلاسه).

أسف سميث لأن أصل النظام القضائي يتعلق بعائدات الملك وإيراده لا عدله: (كان الأشخاص الذين طلبوا العدالة من الملك على استعداد دومًا لدفع ثمنها.. هذه الخطة المخادعة التي تجعل إدارة العدالة خاضعة لأغراض العائدات المالية، نادرًا ما تفشل في إنتاج عديد من الانتهاكات الفظيعة)[٦]. أنا أفكر الآن بالمخالفات المرورية في بلدة بولاية نيو هامبشير لن أسميها لأني أعيش فيها.

سوف أقود السيارة بسرعة أبطأ لأن آدم سميث، مثل المحللين السياسيين في أيامنا هذه، كان في أفضل حالاته عندما تناول الصورة الشاملة. فقد تميز بالفصاحة البليغة في التعبير عن السؤال الهائل: ما الطبيعة النظرية المجردة للعدالة؟ ولم يكن على هذا المستوى السامي في المسائل العادية المبتذلة، مثل: كيف أصل إلى البيت؟

نجح آدم سميث في التعبير بأسلوب بليغ مبين عن الطبيعة المجردة للعدالة إلى حد أن بمقدوره دخول أستوديو التلفزيون ولعب دور المضيف والضيوف في برنامج لمحطة فوكس الإخبارية.

(أسست الحكومة المدنية.. في الواقع للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء)[٧]، مثلما كتب ليبدو مثل ضيف يساري ملتزم ومتحمس.

ثم بدا مثل مضيف يميني متطرف: (إن كراهية العمل بين الفقراء وحب الراحة والسهولة والاستمتاع، هي الأهواء التي تستحث على غزو الأملاك والعقارات)[٨].

ثم يعود اليساري مرة أخرى: (كلما زادت الملكية تفاقم الظلم)[٩].

ثم الضيف اليميني المتطرف أكثر من المضيف: (تحت مظلة القاضي المدني وحده يمكن لمالك ذلك العقار الثمين.. أن ينام ليلة واحدة آمنًا قرير العين. فهو محاط على الدوام بأعداء مجهولين، يستحيل عليه تهدئة غضبهم مع أنه لم يستفزهم قط)[١٠].

يتعلق الأمر كله بإستراتيجيات الحملة (الانتخابية) في نهاية المطاف. كيف نختار هؤلاء القضاة المدنيين، هؤلاء السياسيين (الأنانيين) – الذين يضعون القانون ويطبقون العدالة؟ عند اختيار الزعماء السياسيين، استثنى سميث (مؤهلات الفكر)، التي عدها (خلافية دومًا، ومحل نزاع عموماً)[١١] (كأنما مؤهلات الفكر كانت عاملًا مهمّاً في السياسة!!). ورجال الأعمال الناجحون ليسوا أفضل المرشحين، لأن (سلطة الثروة.. ظلت تجسد الشكوى المستمرة في كل حقبة للمجتمع)، حسب تعبير سميث[١٢] (إضافة إلى أن عديدا من الأغنياء ذهبوا إلى السجن أخيرًا، مثلهم مثل السياسيين). اعتقد سميث أن في العمر الحقيقي (لا العمر المقدر حسب التطور الذهني أو البدني) شيئًا يوصي بذلك، لأنه (سمة بسيطة وواضحة لا تقبل النزاع والخلاف)[١٣]. في السياسة، يمكنك أن تظل وجهًا جديدًا ومفعمًا بالإمكانيات والقدرات وإن بلغت الثالثة والخمسين – بعمر سميث وقت نشر (ثروة الأمم). لكن ما فضله سميث أكثر

مـن سـواه في السياسة كان (سمو المولد.. وقـدم إما الثروة، أو تلك العظمـة التي شـاع تأسيسها على الـثروة، أو صاحبتها)[١٤]. اعتقد سميـث أن (مولد مثل هـذا الشخص وثروته يكسبانـه طبيعيًّا نوعًا من.. السلطة)[١٥].

يـا له من رأي عتيـق لا يصدق. ربما لا يناسـب سميث المظاهر الاستعراضيـة في وسائل الإعلام الحديثة على الرغم من كل شيء. إلا إذا فكـرت بالثريين صاحبي الدمـاء الزرقاء اللذين تنافسا على رئاسة الولايات المتحدة في انتخابات عام ٢٠٠٤.

كان سميـث سينـأى بنفسـه دون شـك عن حضيـض السياسة المبتذلـة. وربما أيـد بوش وكيري كليهما. لكنه مـا كان ليتوقع كثيرًا مـن العدالة المجردة نتيجة ما أراد أي منهمـا فعله للمحكمة العليا. كتـب يقول: (حـين يتحد النظـام القضائي مع السلطـة التنفيذية، مـن النـادر ألا يضحـى بالعدالة مـرارًا لصالـح ما يسميـه العامةُ سياسةً)[١٦].

قـدم سميث اقتراحـاً واقعيّـاً متعينـاً لتحسين نظـام العدالة: تنافـس المحاكم الابتدائيـة، حيث (تسعى كل محكمـة، عبر سرعة الأداء والنزاهـة، إلى النظر في أكبر عدد ممكن من القضايا)[١٧]. تلـك فكرة عظيمة – لبرنامج تلفزيوني استعراضي. لكنها لا تجترح المعجزات لمحاكم الاستئناف في الولايات المتحدة.

في الأشغال العامة ومؤسسات تسهيل تجارة المجتمع:

لم يتغير شيء في المشروعات الانتهازية للسياسة منذ القرن الثامن عشر. يتضح ذلك من عبارة شعر سميث أنه مجبر على قولها: (لا يمكن لجسر عظيم أن يشيد على نهر في موقع لا يعبره أحد، أو لمجرد تجميل المنظر من نوافذ قصر مجاور)[١٨]. استخدم فعل (لا يمكن) بالمدلول السياسي الصارم، ومعناه لا يتصل بـ (لن يحدث). أما الكلمات اللاحقة في جملة سميث فهي: (أشياء تحدث أحيانًا).

استخدم سميث إعلانًا تصريحيًّا لا يمكن إنكاره حول تمويل الأشغال العامة: (ربما يمكن بسهولة إدارة جزء كبير منها.. بحيث تتيح عائدًا معينًا يكفي لتغطية نفقاتها)[١٩]. وأعلن بأسلوب لا يمكن إنكاره أيضًا أنه لا يوجد أمل في الحصول على ذلك التمويل: (في مسار الحكومة الاستبدادية، تمتص السلطة التنفيذية بالتدريج صلاحيات السلطات الأخرى كلها في الدولة، وتتولى بنفسها إدارة كل فرع من العائدات)[٢٠].

فهم سميث الإمكانيات المتاحة في الخوصصة: (لا تكون الخدمات العامة أفضل أداء أبدًا من الوضع الذي تأتي فيه مكافآتها عاقبة لما أنجز، وبصورة تناسب الجهد الموظف في أدائها)[٢١]. لكن خبرته في الشركات التي وكلت بمهمة أداء خدمات الحكومة البريطانية - مثل شركة الهند الشرقية، هاليبرتون عصره -

تركته متشككًا ومترددًا في اقتراح حل الخوصصة: (أثبتت هذه الشركات.. على المدى البعيد، بصورة شاملة، إما أنها عبء ثقيل أو عديمة الجدوى)[٢٢].

كل ما استطاع سميث فعله إزاء المشروعات السياسية الانتهازية هو التعبير عن نوع من المنطق البدهي السليم غير الفعال الذي لن يؤثر في السياسة أبدًا: (يمكن تنفيذها حيث تحتاج إليها التجارة فقط، ويجب.. أن تناسب عظمتها وروعتها ما تستطيع هذه التجارة دفعه)[٢٣]. وسيكون عاجزًا عن منع تشييد طريق سريعة في كيتشيكان بولاية ألاسكا (عدد السكان ٧٤١٠)، بلغت كلفتها مئتي مليون دولار. لكن سميث لن يقترح على أقل تقدير إنشاء (قبة الألفية) في لندن، أو مجمعات ومبان سكنية للمحتجين الغاضبين في ضواحي باريس، أو إعادة بناء أحياء الفقر تحت مستوى سطح البحر بحيث يتوافر مكان كاف لشباب الجامعة لتناول المسكرات أثناء كرنفال الصوم الكبير.

في تكلفة مؤسسات تعليم الشباب:

سرعان ما يتحول أي نقاش عن السياسة التعليمية إلى جلسة غاضبة يفقد فيها المشاركون أعصابهم. فالكل متخم حتى الثمالة بست عشرة أو عشرين سنة من التعليم، وعلى استعداد لتقيؤها. لم يكن سميث يمثل استثناء، بل دعا الجامعات (ملاجئ تجد

فيهـا الأنظمـة المتفجرة والأحـكام المسبقة المتحيـزة التي تجاوزها الزمـن مـلاذاً وحماية، بعـد أن جرى البحث عنهـا في كل ركن من أركان العالم)[٢٤].

أعلـن سميث نظريتـه التعليميـة. وحبذ إدخال مزيـد من العلم: (الموضوع المناسب للتجريـب والمشاهدة، موضوع يستطيع فيه الانتباه الدقيـق تحقيق الكثير مـن الاكتشافات المفيـدة)[٢٥]. في حين عارض الموضوعـات (التي لا يتمكـن فيها الانتباه الدقيـق، لقلة من الحقائق البسيطة والواضحة، اكتشاف شيء سوى الغموض وعدم اليقين) [٢٦]. كان يشـير هنا إلى الميتافيزيقا، لكـن يمكننا استبدالها بالنقد الأدبي مـا بعد البنيوي المتعلق بالأقليـات، والحركة النسوية، وحقوق المثليين. استشهد بمنهج الإغريق القدمـاء واستحسنه: (الفيزياء، أو الفلسفة الطبيعية؛ والأخلاق أو الفلسفة الأخلاقية؛ والمنطق)، مؤكدًا أن (هذا التقسيـم العام يبـدو مناسباً تماماً لطبيعـة الأشيـاء) [٢٧]. مع أنني لسـت متيقنًا أين نضع التعليم المهنـي والتربية البدنية وغيرهما فيه. وانتقـد بشدة الأنطولوجيا (علم الوجود) ودعاه (هذا العلم المتشابك مثل نسيج العنكبوت)[٢٨]، وشعرت لذلك بالارتياح لأنني حصلت على درجة متدنية بسببه في امتحان المقدمة التمهيدية إلى الفلسفة.

لكـن الآراء المعقولة والمنطقية لم تتجاوز هـذا الحد فيما يتعلق بالقضايـا التعليميـة. وسرعـان مـا يدخـل سميـث في منطقة تثير الجـدل الخلافي. فقد عارض مجانية التعليـم، واحتج على سيطرة

الحكومة على المدارس: (إن سلطة خارجية من هذا النوع.. لا بد أن تمارس بأسلوب جاهل ومزاجي)[٢٩]. عرف سميث، المدرس، ما يفعله الضغط السياسي على المدرسين:

لا بد أن تنحط مكانة الشخص الخاضع لمثل هذه السلطة بسببها، وبدلًا من أن يحظى بأرفع درجة من الاحترام والإجلال، يتحول إلى أدنى الناس مرتبة وأجدرهم بالازدراء في المجتمع. ولا يمكنه صون نفسه بطريقة فعالة إلا بحماية قوية من الاستغلال السيئ الذي يتعرض له في كل وقت؛ حيث لن يكتسب هذه الحماية على الأرجح إلا بالخضوع لإرادة رؤسائه، وليس بقدرته أو جده ودأبه في مهنته[٣٠].

يبدو هنا كأنه ينضم إلى نقابة المعلمين ويصوت لمصلحة الديمقراطيين الأحرار!

هاجم سميث التعليم الإلزامي أيضًا. كتب يقول: (لا توجد مؤسسات عامة لتعليم المرأة، ومن ثم لا يوجد ما هو عديم النفع أو عبثي أو خيالي في البرنامج المشترك لتعليمها)[٣١]. لا تجد في القرن الثامن عشر ربات بيوت ينفجرن باكيات غاضبات أثناء المناقشات الجماعية لكتاب (هل وجود الرجال ضروري؟). فغالبيتهن من الأميات.

امتدح سميث المدارس الخاصة. وزعم أن (تلك الأجزاء من التعليم.. التي لا توجد مؤسسات عامة لتدريسها، هي أفضل ما يدرس على وجه العموم)[٣٢]. والأمثلة التي قدمها هي (مدارس

المبـارزة أو الرقص)[٣٣]. لكن لدي ثلاثـة أطفال وهم يمضون وقتًا كافيًا في التدافع والتلاكم كأنهم في حفلة رقص.

خاضـ سميث مـع نفسه جدلًا خلافيًّا حادًّا حـول هذه النقاط. فقد أيـد مطلبًا تعليميًّا (يجب توافـره في كل شخص قبل أن يسمح لـه بممارسة أي مهنة حـرة)[٣٤]. ودعا إلى تمويل المدارس من دافع الضرائب: (من الضـروري أن تبدي الحكومة بعض الاهتمام لتمنع فساد الكتلة العظمى من الناس وانحطاطها)[٣٥]. وأراد وضع معايير للمناهـج الدراسيـة الوطنية: (العلـم ترياق عظيم لسـم التحمس المتطرف والاعتقاد الخرافي)[٣٦].

لم تنجـح أيـة واحدة من أجنـدات سميث التعليميـة. أي أن كل الحجج التي قدمها ضد التعليم العام (الحكومي) لم تثبت صحتها. وكل الحجـج التـي قدمها لصالـح التعليم العام لم تمنـع ما أصاب الكتلـة الكبـيرة من الناس من فسـاد كلي وانحطـاط شامل تقريبًا (علـى الأقل حـين يشاهدون برنامـج "أمريكان إيـدول"). ولا كان العلـم ترياقًـا فعـالًا للحماس المتطـرف، مثل حماس إيـران لصنع الأسلحة النووية، ولا للاعتقـاد الخرافي (كان رقم ورقة اليانصيب الـذي اخترته في الأسبوع الماضي ذات الرقم التوليفي لقفل خزانتي في المدرسة الثانوية).

يصيبنا آدم سميث حين نقرأ ما كتبه عن التعليم بما أصابه من تشوش وارتبـاك حين كتب عنه. ولا شك في أن جـزءًا من الارتباك

مرده حقيقة أن سميث كان مدرسًا ويعرف واقع المدارس. (لا توجد طريقة أنفع وأفضل على ما يبدو لقضاء المدة الطويلة بين الطفولة وتلك المرحلة من الحياة التي يبدأ فيها الناس بجدية في دخول عالم العمل الحقيقي)[٣٧]، كما كتب. فسر التعليم هو أننا لا نعرف ما نفعله بأبنائنا غير إرسالهم إلى المدارس.

في تكلفة مؤسسات تعليم الناس من الأعمار كافة:

ربما يكون سميث أول من أدرك أن السياسة بحاجة إلى لفظة ملطفة لكلمة (كنيسة). فثمة شيء معاصر جدًا في (مؤسسات تعليم الناس من الأعمار كافة)، يمنح ثقلاً مساويًا لدروس تعليم صنع الخزف، واليوغا، والطقوس الدينية. وفضل سميث دون تحفظ فصل هذه الأشياء عن الدولة.

لا تقع المعتقدات الدينية، فضلًا عن الأمور الروحية.. ضمن سلطة الملك الدنيوية، ونادرًا ما يفترض بأنه مؤهل لتلقينها للناس، مع أنه قد يكون مؤهلًا تأهيلًا جيدًا لحمايتها[٣٨].

باستثناء ما جرى في المستقبل في حالة الملك تشارلز فيما يتعلق بالزراعة الحيوية.

ومع ذلك كله، وعلى شاكلة التعليم، شعر سميث بالحاجة إلى استكشاف خيارات إضافية للسياسة. فمن ناحية، كان فصل الكنيسة عن الدولة أمرًا جيدًا بالتأكيد. ومن ناحية أخرى، ربما

يجب على الدولة تمويل الدين. استشهد سميث بديفيد هيوم فيما يتصل بضرورة قيام (كل مشرع حكيم بدراسة الجهد الدؤوب واللافت لرجال الدين، لمنعه)[٣٩]. فإذا أراد واعظ إعالة نفسه فهو بحاجة كما قال هيوم إلى (حث إخلاص جمهوره المتبلد. ولن تهم الحقيقة، أو الأخلاق، أو الحشمة في غرس العقائد. فكل عقيدة سيتبناها الناس تناسب على أفضل وجه المشاعر غير المنظمة للطبيعة البشرية)[٤٠]. ولذلك، وفقًا لهيوم، فإن ما يجب على الحكومة أن تفعله فيما يتعلق (بالمرشدين الروحيين) - لتجنب ظهور منظمات مثل القاعدة - (هو الاستفادة من كسلهم، وتقديم مرتبات محددة لمهنتهم)[٤١، ٤٢].

لكن ذلك سيعني تقديم الدعم لأنواع المذاهب غير العادية كلها، مثل مذاهب أتباع الكنائس المنهجية والمعمدانية وغيرها، ممن تتصف طقوسهم بالغرابة. وهكذا، يجب من ناحية ثالثة ربما، الحفاظ على كنيسة إنجلترا. (منذ البداية، كان هذا النظام من حكم الكنائس مفضلًا وإيجابيًّا للسلام والنظام)[٤٣].

لم يكن ثمة شيء يمكن فعله على الأرجح فيما يتعلق بفصل الكنيسة عن الدولة. وزعم سميث أن الحكومة التي لا تتبنى دينًا رسميًّا كانت شيئًا (لم يرسخه بعد قانون وضعي، ولن يرسخه في أي بلد على الأرجح)[٤٤]. ثم شرح في الفقرة اللاحقة كيف يمكن للقانون الوضعي ترسيخه، (بشرط أن تكون هذه الطوائف عديدة

إلى حد كاف، وصغيرة إلى حد يمنعها من إيقاع الفوضى في الوضع العام الهادئ.. وإذا قررت الحكومة تركها وشأنها تمامًا، وإلزام كل منها بعدم التدخل في شؤون الأخرى)[٤٥]. هكذا نفصل الكنيسة عن الدولة في أمريكا، البلد الذي أسسه المتعصبون المتدينون.

أيد سميث دون تحفظ أيضًا حرية المعتقد الديني، مع أن الطريقة لم تكن محسوبة لإرضاء المؤمنين:

يجب إلزام وعاظ كل طائفة صغيرة، الذين يجدون أنفسهم وحيدين تقريبًا، باحترام أتباع الطوائف الأخرى كلها، والتنازلات التي يجدونها مناسبة ومقبولة لكل واحدة تجاه الأخرى يمكن أن تختزل بمرور الوقت عقيدة الجزء الأكبر منها إلى ذلك الدين النقي والعقلاني، المتحرر من كل مزيج من السخف، أو الخداع، أو التعصب، مثلما رغب الحكماء في العصور كلها في رؤيته يترسخ[٤٦].

يبدو ذلك مثل دعابة الناتج من تهجين جماعة شهود يهوه بطائفة الموحدين - مثل شخص يذهب من بيت إلى بيت ويدق أبوابها دون سبب.

وامتدح سميث بلطف المسيحيين الأصوليين، لكنه مديح سيثير غضبهم وسخطهم كلهم، بدءًا برالف ريد وانتهاءً بآل شاربتون:

من الطبيعي ألا يعد الوضيع.. عضوًا متميزًا في أي مجتمع عظيم.. ولن يثير مسلكه أبدًا كثيرًا من الانتباه

في أي مجتمع محترم، حين يصبح عضوًا في طائفة دينية صغيرة. وهو يتطلب منذ تلك اللحظة درجة من التفكير والاعتبار لم يعرفها من قبل قط(٤٧).

ثم يبدأ الهجوم على الكاثوليكية، فهي (أكثر التوليفات التي تشكلت ضد سلطة الحكومة المدنية وأمنها، وضد حرية البشر وعقولهم وسعادتهم، إثارة للذعر والرعب)[٤٨].

ولن تكون فكرة جيدة إرسال سميث في حملة انتخابية لاستمالة أصوات المتدينين.

في الضرائب:

فكر سميث كثيرًا في الضرائب، وخصص لها أكثر من ثمانين صفحة. بدأ بأربع قواعد معقولة لفرض الضرائب: يجب أن تكون جبايتها غير مكلفة، وأن تجبى حين يكون دافع الضريبة قادرًا على دفعها، وأن تتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه المكلف (المتمتع بحماية الدولة)[٤٩]، وأن تكون (محددة ومنظمة لا اعتباطية)[٥٠].

القاعدة الأخيرة هي الأكثر منطقية ولذلك فهي الأقل اتباعًا وتطبيقاً. أما التعقيد المربك والمشوش للقانون الضريبي والتلاعب المتواصل بالضرائب، حتى من قبل المشرعين الذين قد يخفضونها، فينتهكون مبدأ سميث القائل إن (أعلى درجة من الظلم.. لا تقارب الشر المستطير الناجم عن قدر ضئيل من الغموض وعدم

اليقين)[٥١]. ينطبق المبدأ عمليًّا على كل شيء، مثلما يعرف العاشق الولهان، أو الذي ينتظر على أحر من الجمر وصول شيك بالبريد.

عارض سميث ضرائب التركات، التي تشبه في اعتباطيتها الموت، وإن لم تشابهه في الغموض وعدم اليقين. ويصعب القول إنها تجبى في الوقت المناسب حين يكون دافع الضريبة قادرًا على دفعها، لأنه يكون آنئذ في عداد الأموات.

لم يجد سميث في ضريبة الاستهلاك علاجًا سحريًّا للمشكلات كلها: (تميل الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية كلها.. إلى تقليص كمية العمل الإنتاجي)[٥٢]. ولم يفضل إدخال ضريبة القيمة المضافة إلى الولايات المتحدة. فحقيقة استخدامها في بلدان أخرى حجة ضدها. (لا يوجد فن تسبق حكومة حكومة أخرى في تعلمه مثل تجفيف المال من جيوب الناس)، كما كتب[٥٣].

عارض سميث أيضًا ضرائب الشركات لأن (مالك البضاعة مواطن عالمي)[٥٤]، و(الضريبة التي تبعد البضاعة عن أي بلد معين سوف تنزع إلى تجفيف كل مصدر للدخل، للملك والمجتمع كليهما)[٥٥]. وربما تصبح إمارة ليختنشتاين(*) قوة عالمية كبرى في نهاية المطاف. ومن المستبعد ألا يكون لها مطامح في الأراضي المجاورة.

قدم سميث حجة معقولة ومفحمة لمصلحة ضرائب الأملاك العقارية – لكن فقط على الجمهوريين الذين سببوا تضخم أسعار

(*) إمارة صغيرة مستقلة في وسط أوروبا بين سويسرا والنمسا (المساحة: ١٦٠ كم٢، عدد السكان: ٣٥ ألف نسمة). (المترجم).

البيوت في الأحياء الراقية: (لا يمكن لشيء أن يكون أكثر معقولية من فرض ضريبة غير عادية على ذلك الصندوق الذي يدين بفضل وجوده إلى الحكومة الرشيدة في الدولة)[٥٦]. ونظرًا لأن الحكومة أنشئت للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء، فقد طالب بفرض ضريبة تصاعدية: (ليس من غير المنطقي أن يسهم الأغنياء في الإنفاق العام، لا بالتناسب مع دخلهم فقط، بل بأكثر من ذلك)[٥٧]. لكن فقط إن استطاعت الحكومة منع الفقراء من كتابة الشعارات على الجدران وتخفيض صوت موسيقى (الراب).

وعارض سميث بعض الضرائب على أسس ليبرتارية:

سيكون من المستحيل تحديد نسبة الضريبة بدقة على متجر وفقاً لحجم التجارة فيه، دون أن يعني ذلك التفتيش الاستقصائي غير المبرر في أي بلد حر[٥٨].

نحن نعتز كثيرًا بحريتنا الحديثة، لكن تلك الجملة تشير إلى أننا تخلينا عن بعض الحريات القديمة في خضم انتقائنا للحريات الجديدة.

لدى سميث فكرة ضريبية لماحة فعلًا: رسم إضافي على (الأشخاص المسؤولين في الإدارة الحكومية)[٥٩]. فقد شعر بأنهم (يميلون عمومًا إلى مكافأة أنفسهم وأفراد عائلاتهم أكثر من اللازم)[٦٠]. أسس نادي الغولف الملكي في سانت أندروز (باسكتلندا) عام ١٧٥٤، وجماعات الضغط كانت موجودة منذ

ذلك الحين. (لذلك، يمكن في معظم الحالات أن تتحمل رواتب المسؤولين ودخلهم فرض ضرائب عليها)، كما كتب سميث [٦١]. وتوقع أن تحظى هذه الضرائب (بشعبية كبيرة دومًا) [٦٢].

ومع ذلك كله، يؤدي التفكير في الضرائب إلى التفكير السيئ. فكر بما ستفعله مع مدقق حسابات مصلحة الضرائب، فضلًا عن قوانين الله والبشر. وأولئك الذين يوصون بالضرائب يشابهون في غلوهم أولئك الذين يتهربون من دفعها. أما طريقة سميث المفضلة في زيادة الإيرادات فهي ضريبة الرفاهية. وهذه لا تفرض على الأغنياء العابثين والمستهترين فقط، بل على (النفقات المترفة غير الضرورية للناس من ذوي المراتب الدنيا أيضًا) [٦٣].

دعونا نفكر، وفقًا للدليل الذي قدمه سميث نفسه، بماهية (النفقات غير الضرورية) للفقير في القرن الثامن عشر:

> **من الممكن الشك في أن لحم القصاب يعد ضرورة حياتية. فالحبوب والخضار، مع الحليب، والجبنة، والزبدة، أو الزيت في حالة عدم توافر الزبدة، يمكن، وفقًا لما نعرفه من التجربة، أن توفر - دون لحم القصاب - أغزر الأنظمة الغذائية، وأشملها، وأنفعها، وأكثرها تزويدًا بالطاقة** [٦٤].

ودعونا نفكر إضافة إلى ما سبق في المكونات الفعلية لذلك النظام الذي يعد، وفقًا لسميث، أغزر الأنظمة الغذائية، وأشملها، وأنفعها، وأكثرها تزويدًا بالطاقة:

الظروف التي يعيش فيها الفقراء في معظم أجزاء إنجلترا لا يمكن بالتأكيد أن تعاني أو تتأثر بأي ارتفاع في أسعار لحوم الدجاج أو السمك أو الطيور البرية أو الغزلان، بقدر ما تستفيد من الانخفاض في أسعار البطاطا[٦٥].

والبطاطا لا تسبب أي ضرر للفقراء:

يقال إن معظم المديرين، والحمالين، وعتالي الفحم في لندن، وأولئك المنكودات اللائي يعشن على الدعارة، وأقوى الرجال وأجمل النساء، في جميع المناطق الخاضعة لنفوذ بريطانيا ربما، وحتى أدنى الناس مرتبة في أيرلندا، يتغذون عمومًا على هذا النبات الجذري[٦٦].

في القرن الثامن عشر، لم تتم بعد ترقية الفقراء إلى مكانتهم الراهنة بوصفهم مصدرًا ثمينًا للصرعات العابرة، والأزياء، والمخدرات. فقد عُدّت الطبقات الدنيا دونية علنًا وعلى رؤوس الأشهاد، لا بطريقة سرية وتُشعر بالذنب. بل إن رجلًا محترمًا وطيبًا مثل آدم سميث قبل هذه الدونية دون أي تردد أو تفكير. كتب سميث، بوصفه مستشارًا سياسيًّا، ما يأتي دون أي شعور بأنه يناقض أهم أجزاء (ثروة الأمم):

تمثل الضرائب المفروضة على الفقراء الكادحين والجديين، قوانين ضبط النفقات وإلغاء الهدر، وتدفعهم إما إلى الاعتدال في/أو الامتناع كليًّا عن استخدام الكماليات غير الضرورية التي لن يتحملوا عبء استخدامها. أما قدرتهم على رعاية عائلاتهم وتنشئتها، نتيجة لهذا الاقتصاد الإجباري في النفقات، فكثيرًا ما تزداد بالضريبة بدلًا من أن تنقص)[٦٧].

ربما. لكن التفكير بالضرائب يمكن أن يدفع المرء إلى ما وراء مجرد الخطأ. بدأ سميث يفقد أي إحساس بالتبعات والمنطق العقلاني حين أعلن: (لكن كل ضريبة تمثل لدافعها شارة، لا للعبودية، بل للحرية. فهي تشير إلى أنه مواطن خاضع لحكومة، فعلًا، لكن نظريًا لأن لديه بعض الأملاك، لا يمكن أن يكون ملكًا لسيد)[٦٨]. ولا بد أنه فقد عقله تمامًا حين كتب عن الدخل الذي يتلقاه مالك الأرض أجرة لأرضه: (مع أن من الضروري أخذ جزء من دخله لدفع نفقات الدولة، إلا أن ذلك لا يسبب إحباطًا لأي نوع من الصناعة)[٦٩].

تدفع الضرائب الناس إلى الجنون. اعترف سميث بذلك حين أعلن، بجنون تقريبًا: (بعد استنفاد كل الموضوعات المناسبة لفرض الضرائب.. يجب فرضها على الموضوعات غير المناسبة)[٧٠].

لم تكن توصيات آدم سميث كلها عديمة النفع، أو معدومة

القيمة، أو متناقضة، أو لا عقلانية. فقد رفض ملكية الحكومة للأعمال والنشاطات التجارية بجملة واحدة: (لا يمكن للدولة أن تكون عظيمة حين يتمتع الملك بوقت فراغ ليصبح صيدلانيًّا)[٧١].

بدد الضباب عن الدين القومي، بوصفه فحشًا أخلاقيًّا (خلافًا لآراء جون مينيارد كينز(*) وميلتون فريدمان(**)). فهو يتيح للحكومة التسلل سراً:

يشعر الناس على الفور تقريبًا بكل ضريبة جديدة. فهي تسبب دوماً بعض الهمهمة المتشكية وتقابل ببعض المعارضة.. أما الدين فلا يشعر به الناس على الفور، ولا يسبب اعتراضًا ولا شكوى.

والاختلاس: حين تتراكم الديون القومية إلى درجة معينة، نادرًا ما تسدد بطريقة نزيهة وكاملة[٧٣].

والتزوير: لأن تخفيض قيمة العملة الناجم عن العجز عن السداد يجب تسميته.. ظلمًا وخداعاً خائناً[٧٤].

ويؤدي المحتوم إلى التضخم، الذي..

يسبب أكثر أنواع تدمير ثروات الناس الخاصة ضرراً ووبالاً وشمولاً؛ ويثري في أغلب الحالات الدائن الكسول والمسرف على حساب المدين المجد والمقتصد[٧٥].

(*) (١٨٨٣-١٩٤٦): اقتصادي إنكليزي شهير رأى أن السياسة الناجعة للقضاء على البطالة والسيطرة على التضخم تقوم على تنويع معدلات الفائدة، ومعدلات الضرائب، والإنفاق العام، وأن الإنفاق الحكومي يجب أن يعوض عن نقص الاستثمار في حقب الانكماش (المترجم).

(**) (١٩١٢-): اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل عام ١٩٧٦. (المترجم).

تحت عنوان (في نفقات الدفاع)، نصحنا آدم سميث بأن نشعر بالامتنان والعرفان لأن الدفاع باهظ الكلفة: (في الحرب الحديثة، تمنح التكلفة الباهظة للأسلحة النارية ميزة واضحة للأمة التي تستطيع دفعها)[٧٦]. لهذا السبب انهار جدار برلين. ولم ينجح نظام (حرب النجوم) الدفاعي، لكن لم تقدر الولايات المتحدة على اكتشاف فشله إلا بعد تمكنها من بناء آخر جديد. أما الاتحاد السوفييتي فلم يكن في وضع اقتصادي يمكنه من تهديد أمريكا بـ (الإفلاس المؤكد المتبادل).

كان سميث مؤهلًا ليكون مستشارًا للأمن القومي من الدرجة الأولى في إدارة ريغان. لكن حتى أكثر النصائح فائدة وصدقًا لا يمكن تقديمها مرتين. (إن اختراع الأسلحة النارية، الذي يبدو للوهلة الأولى شديد الإيذاء والضرر، مفيد لاستدامة الحضارة وتوسعها في آن معا)، كما كتب سميث[٧٧]. وادي الرافدين هو مهد الحضارة. ويمكن للعراقيين تحمل المدافع.

يجب على المستشار السياسي، أكثر حتى من السياسيين الذين يطلبون مشورته، أن يعرف أين يقف. وينبغي ألا يكون ذلك المكان قريبًا من الاقتصاد. في نهاية الجزء الرابع من (ثروة الأمم)، يلاحظ سميث أن (الملك، من أجل الأداء الناجح الذي لا تكفيه أي حكمة بشرية أو معرفة إنسانية، يعفى كليًّا من أداء واجب..

الإشـراف على صناعة الناس الخاصـة)[٧٨]. ويتابع ليضيف أن كل ما يجب قوله عن الواجبات التي تؤديها الحكومة هو:

أولًا، واجب حماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات المستقلة الأخرى؛ ثانيًا، واجب حماية كل عضو من المجتمع بقدر المستطاع من ظلم أي عضو أو قهره..؛ ثالثاً، واجب إقامة بعض الأشغال العمومية والمؤسسات العامة والحفاظ عليها، دون أن تصب إقامتها والحفاظ عليها في مصلحة فرد بعينه، أو عدد قليل من الأفراد[٧٩].

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، إذا لم تصب الأشغال والمؤسسات العامة في مصلحة أي فرد، فلماذا ندفع، نحن الأفراد، من مالنا لإقامتها والحفاظ عليها؟ يعيدنا هذا - مع آدم سميث - إلى السياسة.